الهـروب من الحرب الأهلية

- مصر نموذجا -



ياسر الغرباوي



دار البشير
للثقافة والعلوم



ياسر الغرباوي

- متخصص في فض النزاعات ومقاومة الحروب الأهلية.
- مؤسس مركز التنوع لفض النزاعات.
- عضو في لجنة العدالة برئاسة الوزراء المصرية سابقا.

المؤلفات

- كتاب حركات التغيير والحراك الجماهيري 2007.
- الهروب من الحرب الأهلية. (مصر نموذجا)



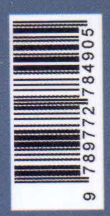
هذا الكتاب

يأتي هذا الإصدار ضمن جهود مركز التنوع في محاربة الأفكار الانقسامية القاتلة ، وثقافة الكراهية الخانقة، ودعاه الطائفية المقيته ، وأمراء الحروب الذين يهددون وحدة النسيج الاجتماعي في بلدان الوطن العربي ، ويحتوي الكتاب علي العديد من الأفكار الواعدة ، والإضاءات المعرفية القادرة علي معالجة معضلة نشوب الحرب الأهلية والانقسام في مجتمعاتنا العربية عبر التفاعل مع الوقائع الطائفية و الفتنوية وليس الانفعال بها ؛ مستهدفاً بذلك البحث علي الحلول ، وفتح المسارات الآمنة للخروج من منطق الفتنة والشقاق إلي بر الوئام والوفاق ومن قسوة الواقع إلي رحابة المستقبل.

دار البشير للثقافة
01152806533 - 01012355714
darelbasheeralla@gmail.com
darelbasheer@hotmail.com
www.darelbasheer.com







تصميم الغلاف: كريم سيد

الهروب
من الحرب الأهلية
مصر نموذجًا

تأليف
ياسر الغرباوي

دار البشير
للثقافة والعلوم



اسم الكتاب: الهروب من الحرب الأهلية
التأليف: ياسر الغرباوي
موضوع الكتاب: سياسة
عدد الصفحات: 308
عدد الملازم: 19.25
مقاس الكتاب: 14 × 20
عدد الطبعات: الطبعة الأولى
الإيداع القانوني: 15051/2015
الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978-977-278-490-5
الصف التصويري: الندى للتجهيزات الفنية

التوزيع والنشر
دار البشير للثقافة والعلوم
مصر

darelbasheer@hotmail.com
darelbasheeralla@gmail.com
ت : 01012355714 - 01152806533

1436 هـ
2015 م


بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

إلىٰ كل محبىٰ السلام، إلىٰ كل الذين يحنون لغد أفضل تنعم فيه الإنسانية بالحرية السابغة والعدالة الناجزة، والوئام الوارف، والمساواة المتراحمة، والتعارف المتبادل، والتسامح الجميل، اسمحوا إلىٰ أن أشارككم عواطفكم الجياشة وأهدافكم النبيلة وغاياتكم الجليلة، الساعية لجعل غد الإنسانية أفضل من يومها وماضيها، وذلك من خلال هذا الإصدار (**الهروب من الحرب الأهلية – مصر نموذجًا**) والذىٰ أسعىٰ من خلاله إلىٰ تفكيك الألغام الطائفية، ومقاومة الأفكار العنصرية، ومجابهة دعاة الحروب الأهلية فىٰ جنبات الوطن العربي حتىٰ يستطيع أن يستأنف دوره الحضاري، ويواكب سعىٰ الشعوب الحرة نحو بناء الكرامة الإنسانية، وهيمنة العدالة الاجتماعية. ولتحقيق غاياتىٰ هذه نظمت لكم هذه الرحلة الفكرية الشائقة والممتعة والتىٰ تشتمل علىٰ أربع محطات رئيسة تجمع بين الحماسة الفكرية المتدفقة، والمغامرات الأيديولوجية المُثيرة، وتجارب الأمم العاقلة، ومنجزات الأفراد الباهرة التىٰ حققت تقدما فىٰ بسط السلام والوفاق بين جنبات مجتمعاتها، ونجحت فىٰ الخروج بالتجمعات الإنسانية من بر الشقاق إلىٰ شاطئ الوئام والوفاق. ففصل الرحلة الأول وعنوانه «**الحروب الأهلية رؤية فىٰ عالم الأفكار**» مملوء بالسجالات الفكرية العميقة، التىٰ تهدف إلىٰ تنقية الأدمغة والعقول من الحشائش المتعصبة الضارة، والسموم الطائفية القاتلة، والتصورات الدينية الضيقة، والخرافات

التاريخية المُربكة، والدعاوي السياسية العنصرية، التي لو تركناها تنفث سمومها في فضاء المجتمع ومكوناته؛ فلن ننعم بالعدالة والمساواة والسلام؛ فكان لزامًا علينا الاشتباك مع عالم الأفكار والتصورات والمفاهيم النمطية البائسة التي لا ترحب بالاختلاف، ولاتقبل بالتعايش، وتحارب التسامح، وتمتهن المُخالف، وهدفنا الواضح في هذا الالتحام هو بناء عالم أفكار جديد ينحاز للسلام والتعاون وبناء الجسور بين مكونات المجتمع العربي بدون استعلاء ولا ممارسة عداء.

وبعد الانتهاء من الجزء الأول في رحلتنا الفكرية ذات الأربع محطات سننطلق إلى الفصل الثاني من الرحلة «**الحروب الأهلية في ضوء التجارب الإنسانية**»، والذي سنطير فيه سويًا على بساط الريح بين قارات العالم المتناثرة وسط المحيطات الزرقاء حتى نسمع وننصت ونتعلم من تجارب البلدان والشعوب والأمم والمؤسسات التي خاضت غمار المعارك الأهلية والتوترات الاجتماعية ونجحت في تجاوزها وعبورها نحو الاستقرار والازدهار؛ وذلك بهدف توسيع مدارك الشّباب ومعارفهم وخبراتهم في مقاومة الحروب الأهلية وصناعة السّلام. وسنقوم تارةً بالهبوط في قلب القارة الآسيوية لنتحلق حول الجزيرة الماليزية ونتعلم من تجربتها الحضارية في بناء التوافق وتحقيق النهضة، و سنطير تارةً أخرى إلى غابات الأمازون في قارة أمريكا الجنوبية لنقترب من تجربة جواتيمالا الفريدة في تطبيق العدالة القضائية، ثم ننطلق منها شمالًا إلى بلاد العم سام «أمريكا» حتى نتعلم منهم درس

تنظيم العلاقات العسكرية المدنية، لنستقل بعدها الطائرة متجهين إلىٰ بلاد العم/ نليسون مانديلا لنستمع إلىٰ تجربتة الرائدة فىٰ تجاوز الماضىٰ والانحياز للمستقبل، بالإضافة إلىٰ العديد من الرحلات الأخرىٰ التىٰ تحقق المغزىٰ من هذا الفصل.

وبعد هذه الجولة العالمية عبر القارات المترامية سيكون قسم الرحلة الثالث متجهًا إلىٰ أرضنا العريقة، وبلادنا الجميلة مهبط الرسالات، وأرض النبوات، ومنبع الثروات– الوطن العربي الكبير – والذىٰ يشهد لحظات إقلاع حضاري كبيرة وعلىٰ أرضه تقع ملاحم بطولية عميقة بين شعوب تطمح للعدالة والكرامة وأنظمة تسعىٰ للهيمنة والسيطرة، وعدستنا التىٰ سننظر بها فىٰ هذا القسم من الرحلة عنوانها «**ثورات الربيع العربي ومعضلة الحرب الأهلية**»، فانتصار الثورات وتحقيق أهدافها لايمكن أن نتحصل عليه بدون تجسد قيم التسامح والمشاركة بين كل مكونات المجتمع داخل الدولة؛ فإسقاط الأنظمة المستبدة لا يعنىٰ النجاح فىٰ بناء مجتمع ينعم بالتسامح والمساواة والكرامة؛ فشعوبنا العربية أمامها مشوار طويل من أجل تجاوز الفتن الطائفية والحروب الأهلية؛ لذلك هذا القسم من الرحلة أبحر حول هذه القضية بحثًا وتفكيرًا وتنظيرًا، وبذلك نكون قد قطعنا شوطنا الثالث فىٰ هذه الرحلة الفكرية الطويلة لنصل إلىٰ القسم الأخير المتعلّق بـ «**أنظمة مقاومة الحرب الأهلية– مصر نموذجًا**» والذىٰ سيقودنا نحو مصر المحروسة

هبة النيل العظيم، وصاحبة الأهرامات الفرعونية العريقة، وحاضنة الجامع الأزهر الشريف، ومهد الأرثوذكسية المسيحية، والبلد الأكبر عربيًا من حيث عدد السكان والبشر، وذات التأثير السياسي والاجتماعي الكبير علىٰ مستقبل المنطقة العربية، فالمرور علىٰ المحطة المصرية ضروريّ لما تقدم من أسباب تاريخية ومعاصرة. وهدفنا الأول من هذا المرور هو معرفة دعاوي قلق البعض من سقوط مصر فى صراع أهلي طاحن ناتج عن الصراع السياسي الحادث يوم 3/ 7/ 2013 والذىٰ تم فيه عزل الرئيس محمد مرسي عن مقعد الرئاسة، ومقصدنا الثانىٰ هو مساعدة أهل مصر الكرام علىٰ تجاوز فخ الحرب الأهلية، وعدم السقوط فى حقل ألغام الفتن الطائفية؛ وذلك من خلال طرح العديد من الخطط العاجلة والبعيدة المدىٰ، الهادفة إلىٰ محاصرة نيران الكراهية والتحريض فى أرض المحروسة مصر .

وبوصولنا إلىٰ صفاف النيل العظيم، ودخولنا إلىٰ قاهرة المعز قلب مصر النابض تكون رحلتنا المعرفية قد انتهت، ولمن يرغب فى معرفة كامل تفاصيل أقسام الرحلة الأربعة سيجد ذلك علىٰ صفحات هذا الكتاب.

ياسر الغرباوي

مؤسس مركز التنوع لفض النزاعات

http://www.tanaowa.com



الفصل الأول

الحروب الأهلية .. رؤية فى عالم الأفكار

من تعريفات الحرب الأهلية والفتن الطائفية أنها: عملية تلتهم فيها مجموعةٌ من الأفكار المتطرفة غير الخاضعة للتفكير ولا للنقد رصيدَ التعايش بين أناس تعايشوا معًا لقرون عديدة، ويفقد معها الإنسان زمام ذاته، ويصبح في حالة غير طبيعية ولا يدري ما يفعل، فهو في الحالة الطبيعية لا يمكنه أن يستل سكينًا ويذبح جاره بدون مبرر، لكنه في الفتنة والحرب الأهلية يمكنه أن يذبح جاره وأولاده وزوجته، ويذبح كل من تقع عليه عيناه في هذا الوقت؛ ولذلك وَجَبَ تفكيك الأفكار القاتلة فى العقول، والخرافات الساكنة فى الأفهام، التى تغذى الكراهية والتعصب وتنتقص من الآخر المخالف أولوية هامة فى النجاة من الأمم والشعوب من أدواء الحروب الأهلية والتوترات الاجتماعية، فلن تستقر المجتمعات العربية والإسلامية إلا من خلال اجتثاث الحشائش الفكرية الضارة التى تسكن العقول، وتنتقص من قيمة التنوع والاختلاف، وتعتبر الآخر المخالف فى الدين والعرق واللغة شيطانًا رجيمًا يجب القضاء عليه والتخلص منه.

فمن خلال محاصرة نيران الأفكار الانقسامية يمكننا إطفاء لهيب الحروب الأهلية فى الساحة العربية، فالتجربة الأوروبية لم تنجح فى التخلص من الحروب الطائفية الطاحنة إلا من خلال استنزاف الأفكار المُتعصبة ومحاصرة دوائر صنعها ونشرها سواء كانت فى الكنائس المُهيمنة أو فى فضاء النخبة المستبدة، ثم واصلت المسيرة، فأنتجت

أفكارًا تبشيرية جديدة وواعدة تنظر لتنوع الأصول والأعراق واللغات والديانات في المجتمع كنقطة قوة وليست كمسار ضعف يجب القضاء عليه، فتحصين الحس الجمعي العام ضد الأفكار الانقسامية والفتنوية التي يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية والاستقرار والسلام الأهلي، وبمعنى أدق وأوضح لم ينته تهديد الحرب الأهلية الأوروبية إلا عندما نجح الأوروبيون في خلق حاسة جماهيرية مرهفة، رافضة لأي فكرة يُشتم منها رائحة الطائفية أو الانقسامية،أو العنصرية، وقد تكونت هذه الحاسة عبر عقود من العمل المضني تشارك فيها الفلاسفة والحكماء والحكام المستنيرون ونجحوا جميعا؛ وذلك لتوفر الإرادة العازمة على تجاوز مراحل الحروب والنزاعات الداخلية الدامية، وعدم السماح بتكرارها مرة أخرى بأي حال من الأحوال، وتجسدت تلك الأفكار التنويرية في دنيا الناس على شكل قصص، وروايات وأفلام ومسلسلات، فنفذت في كامل النسيج الوطني على اختلاف مستواه الفكري والمعرفي والطبقي. ومن ثم تمثلت هذه الأفكار التنويرية وتجلت كنصوص قانونية في معظم الدساتير والقوانين الأوروبية واللوائح الكفيلة بتحقيق قيم الحرية والعدالة والمساواة لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن عرقه أو دينه أو لغته، ولا شك أن الأوروبيين قد نجحوا في هذا إلى حد كبير، على الرغم من بعض الإخفاقات الحقوقية الموجودة في الساحة الأوروبية، خاصة تجاه الأقليات غير الأوروبية.

التجربة العربية

ولكننا فى المنطقة العربية والإسلامية مازلنا نتعامل مع قضايا إدارة التنوع والاختلاف وتجنب الحروب الأهلية بكثير من عدم الاهتمام الفلسفي والفكري فما زالت الأفكار الانقسامية والفتنوية في الأمة تجد لها أنصارًا و إعلامًا وتمويلًا، وما زالت لها القدرة على الحياة، والتأثير في الوعي الجمعي للشعوب العربية، وما زال بالمجتمع العربي يعُج الحركات الدينية والسياسية التى تدفع في اتجاه تشنيج النسيج الوطني عبر أفكارها المركزية و أدبياتها وبرامجها وخطابها العام، كما أن العديد من المجتمعات العربية المعاصرة باتت مهددة بحالة انقسامية كبيرة قد تأتي على الأخضر واليابس، فهناك السجال السني/ الشيعي فى العراق، والاحتقان الأمازيغي/ العربي فى دول المغرب العربي، والصراع الكردي/ العربي، والصراع الأفريقي/ العربي في السودان، والصراع السياسي بين فتح وحماس الذي أضر بشكل كبير بقضية فلسطين، والتوتر الإسلامي/ المسيحي فى مصر.

لذلك كان من المهم أن نبدأ هذا الكتاب بهذا الفصل الأول الذى يُبحر فى فضاء عالم الأفكار القاتلة التى تقف عائقًا أمام الاستقرار والانسجام بين مكونات المجتمعات العربية؛ بهدف تفكيكها والقضاء عليها والمساهمة فى محاصرتها؛ حتى يسهل على المجتمعات العربية الانعتاق من تأثيرها وخطورتهاعلى العباد والبلاد، فسقوط العديد من عواصم الدول العربية والإسلامية فى أتون التوتر الأهلى والتنازع

الطائفي والعرقي، يحتم علينا شحذ كافة الطاقات الفكرية والميدانية لخلق حلول ورؤىٰ واستراتيجيات جديدة قادرة علىٰ العبور بنا من بحر الشقاق إلىٰ شاطئ الوئام والوفاق.

من أين يبدأ التغيير؟

محاولة تغيير أىٰ واقع سواء كان اجتماعيا أو سياسيًا أو ثقافيًا نحو الأفضل والأجود يجب أن يمر أولًا عبر إصلاح عالم الأفكار الذىٰ يهيمن علىٰ عقلية صانع القرار، والسياسي، ورجل الدين والأكاديمي، والفنان، وصولًا إلىٰ رجل الشارع البسيط، فمعالجة قضايا التنوع وتدبير ملف التوافق المجتمعي، وتحقيق أعلىٰ درجات السلم الأهلىٰ، وتجنب الحروب الأهلية بشكل جاد وحقيقي وعميق لن يتحقق إلا من خلال ضبط عالم الأفكار، ومنهجية التعاطي مع قضايا الهوية والتنوع والاختلاف عبر تفكيك الأفكار الخاطئة، والصور النمطية المُسْبقة، وتقويض القناعات التاريخية الغير المنصفة عن الآخر المختلف، وهذا يتطلب تضافرًا وتعاونا كبيرا من الخبراء والمثقفين المهتمين بقضايا السلام وفض النزاعات وتحقيق الأمن والسلم الأهليين، فطبيعة الأفكار القاتلة والمُميتة والميتة التىٰ تتعلق بقضايا تدبير ملف التنوع والاختلاف وتجنب الحروب الأهلية – طبيعتها أنها متنوعة: فمنها ماهو ذو جذر سياسي و آخر اجتماعي، ومنها ما ينتمي لفضاء الدين وأنماط التدين السائدة.

وفىٰ الصفحات التالية سنتناول أهم الأفكار القاتلة علىٰ المستوي

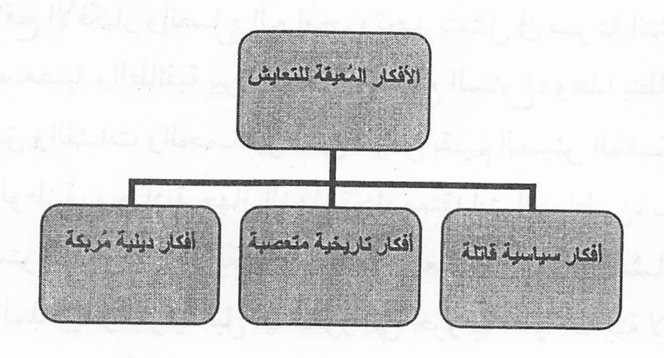
السياسي والدينى والتاريخي؛ وذلك لأهمية هذه الأنواع الثلاثة من الأفكار فمن خلال البحث والتدريب والسفر واللقاء بالعديد من النخب والمؤسسات والشباب الفاعل وجدت أن معظم الأفكار المُتعصبة والمتوترة تنبع من ثلاثة مصادر:

الأول: تأويل غير إنساني لنصوص الدين.

والثانى: تفسير متعسف لوقائع التاريخ.

والثالث: اضطراب فى المقاربة السياسية لقضايا التنوع والاختلاف.

وكل هذه الترسانات القاتلة من الأفكار والتى تقف عقبة فى سبيل تحرير عقول النخب السياسية والدينية والثقافية والاجتماعية العربية من الأفكار العنصرية والانقسامية البغيضة، والتى بدون معالجتها وتفكيكيها لايمكننا العبور بالمجتمعات العربية نحو بر الأمان والاستقرار.



أولا: الأفكار السياسية القاتلة:

تواجه العديد من الدول العربية والإسلامية الآن تحديًا خطيرا وحادًا، يتمثل فى بروز النزاعات العرقية والمذهبية والطائفية التى تهدد بتفتيت وتجزئة بعض الدول القائمة، ودخولها فى نفق الصراعات الدموية الداخلية التى بلا شك لو تُركت ستأتى على الأخضر واليابس، وعلى الرغم من أن هذا التحدى ليس ضيفًا جديدًا فى عالمنا العربي، لكن المراقبون للساحة العربية والإسلامية يعترفون بأن النزعات العرقية والطائفية باتت الآن أشد خطرًا وشراسة من ذي قبل؛ وذلك يرجع إلى ضعف سيطرة الدولة القطرية على الفضاء العام، وانفتاح فضاء العمل العام أمام العديد من الحركات والأحزاب سواء العاقلة منها التى تدعو إلى الوفاق أوالمتعصبة والتى تدعو إلى انحياز الدولة لصالح دين معين أو مذهب عقائدي محدد دون اعتبار لشركاء الوطن المخالفين فى المعتقد والدين، فتحرر الفضاء العام من سيطرة الدول منحة وتحدٍ، فهو منحة لتلاقح الأفكار وإنضاج البرامج، وتحدٍ يتمثل فى سرعة انتشار الأفكار المتعصبة والطائفية بين جنبات المجتمع المتنوع، وهذا يتطلب من الفريق والفئات والجماهير التى تؤمن بقيم العيش المُشترك والوحدة الوطنية، وحيادية جهاز الدولة تجاه معتقدات المواطنين، بذل الجهود المتواصلة ودعم الأفكار المستنيرة، فعلاج معضلة المشاكل الطائفية والمذهبية والعرقية قبل أن تتطور إلى حروب أهلية طاحنة لابد يمر عبر تغيير عالم الأفكار فى عقول النخب العربية الفاعلة لتعتبر التنوع

العرقيْ والمذهبيْ والدينيْ فيْ المنطقة العربية نقطة قوة وليست نقطة ضعف؛ لذلك سأقترب وأشتبك بعالم الأفكار الضار المتعلق بالتحديْ الطائفيْ والعرقيْ والقومي بهدف تفكيك الخرافات الذهنية المتعلقة بملف التنوع العرقيْ والطائفيْ، فوجود هذه الخرافات الضارة فيْ عقل الفاعل السياسي أو المرجع الدينيْ أو الكادر الأكاديمي يُنتج متوالية سقيمة تبدأ بعالم المشاعر والعلاقات ويَنتج عنها تأجيج الفتن والنزاعات الطائفية، فاضطراب عالم الأفكار ينتج عنه تشوش في عالم المشاعر ويثمر إخفاقات فيْ عالم العلاقات وينتج عنه كوارث فيْ عالم الأشياء و يقودنا مباشرة إلىْ السقوط فيْ أتون الحرب الأهلية، ولخطورة هذا الملف وأهميته(معالجة الأفكار النمطية عن التنوع والاختلاف) علىْ السلام الأهليْ والعالمي تضافرت جهود كثير من الباحثين علىْ المستوي الرسمي والدوليْ من أجل المساهمة فيْ تفكيك منهجية التفكير القاتلة فيْ الأدمغة والعقول، فقد أسهب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، فيْ عام 2004، وعنوانه «الحرية الثقافية فيْ عالمنا المتنوع» فيْ هذا الباب المهم، فتناول بالتفكيك والتشريح والنقض أهم الخرافات والأفكار السياسية المُعيقة للاستقرار والسلم الأهليين فيْ المجتمعات والدول والشعوب، وكان أهم ما جاء فيه كالتالي:

أولا: خرافة أن هناك تنافس بين هويات الشعوب العرقية وولائهم

للدولة!، أي أن هناك صفقة مقايضة لابد أن تتم بين الاعتراف بالتنوع وتوحيد الدولة!!، وهذه خرافة قاتلة لأنها تعتبر التنوع العرقي والقومي والثقافي في داخل الدولة مضاد لوحدة وتماسك الدولة! وهذه فكرة قاتلة وضارة جدا بالسلم الأهلي، خاصة إذا تم اعتمادها من قبل الساسة، وصنع القرار، وأجهزة السلطة، فالتجربة الإنسانية العالمية تخبرنا بأن الهويات متعددة وتكاملية وليست متناقضة: فالعرق، واللغة، والدين، والعنصر، فضلًا عن الجنسية، كما أن الهوية ليست مسألة مكسب يستتبع خسارة موازية؛ إذ ليس هناك حاجة حتمية إلى اختيار بين وحدة الدولة والاعتراف بالتباينات الثقافية.

فمن المهم بالنسبة للأفراد أن يكون لديهم شعور بالهوية والانتماء لمجموعة ذات قيم مشتركة وروابط ثقافية أخرى، لكن كل فرد يستطيع أن يتماهى مع مجموعات كثيرة مختلفة، فللأفراد هوية جنسية سياسية مثل كون الإنسان لبنانيًا، وهوية من حيث النوع مثل كون الإنسان امرأة، وهوية من حيث العنصر مثل كون الإنسان متحدرًا من أصل تركماني، وهوية لغوية مثل طلاقة اللسان بالتحدث بالعربية أو الفرنسية، وهوية سياسة مثل كون الإنسان ذا آراء يسارية، وهوية الدين، مثل كون الإنسان مسيحيًا أو مسلما، فكل ما تقدم من الممكن جمعه في شخص لبناني يتمتع بالجنسية السياسية اللبنانية وهو ليس بحاجة للتنازل على أي من الهويات والانحيازات السابقة، وبالتالي تصبح الخرافة القائلة بوجود تعارض وتناقض بين الهويات المتعددة ووحدة الدولة محض وهم

وتخيل ،فالمجتمعات المتسامحة نجحت فى هذا المضمار بشكل كبير مثل المجتمع الكندي والأمريكي.

ثانيًا: خرافة أن المجموعات العرقية تجنح إلى خوض نزاعات عنيفة فيما بينها؛ نتيجة تضارب القيم، إذ إن هناك صفقة مقايضة بين احترام التنوع والمحافظة على السلام، بمعنى آخر أن المجتمعات المتنوعة هى مشاريع حروب أهلية مؤقتة وقابلة للاشتعال فى أى لحظة!! وهذه فرضية خطيرة وقاتلة لجهود الاستقرار والتنمية والسلم الأهلى، فالواقع المُعاش يؤكد لنا أن الاختلافات والتصادمات الثقافية حول القيم لا تشكل بحدٍّ ذاتها سببًا لنزاعات عنيفة وحروب أهلية دامية، صحيح أن هناك نزاعات عنيفة نشبت منذ نهاية الحرب الباردة على الأخص، لا بين الدول على الغالب، بل داخلها وبين مجموعات عرقية وطنية، أما بالنسبة للأسباب، فهناك اتفاق واسع على أن التباينات الثقافية ليست بحدٍّ ذاتها العامل الحاسم، بل إن بعضهم يقول: إن التعددية الثقافية تخفف خطر النزاع؛ لأنها تزيد صعوبة تعبئة المجموعات ضد بعضها البعض كما فى التجربة الهندية، فالدراسات الأمنية والعسكرية لها تفسيرات عدة لهذه الحروب الأهلية، منها التفاوتات الاقتصادية بين المجموعات والتى هى سبب التوتر وليس التنوع الدينى والثقافي والعرقي، فضلًا عن الصراعات على السلطة السياسية أو الأرض أو قيم اقتصادية أخرى، ففي «جزر فيجي» قام

الفيجيون الأصليون بانقلاب ضد الحكومة التي يهيمن عليها ذوو الأصل الهندي؛ لم يكن دافعهم هو الانتقام من السكان ذي الأصول الهندية؛ وإنما تحركوا لخوفهم من إمكانية مصادرة أراضيهم من قبل الهنود المسيطرين على القرار السياسي.

وفي سريلانكا استحوذت الأغلبية السنهالية على السلطة السياسية بعد الاستقلال ومنعت التاميل من التمثيل السياسي اللائق بهم، فوضعت قيودا صارمة على استخدام لغة التاميل في المؤسسات الرسمية، فأشعل ذلك شرارة نزاع أهلي استمر قرابة ثلاثة عقود ونصف.

وفي بوروندي ورواندا- وخلال فترات زمنية مختلفة- حرم كل من الهوتيين والتوتسيين من الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية وهذا هو السبب الرئيس في الحرب الأهلية التي وقعت هناك، فهناك دور للهوية الثقافية في النزاعات لايمكننا إنكاره لكنه لايُعتبر مسببًا للأزمات بل يُستخدم كمحرك للتعبئة السياسية، فالقادة ينادون بهوية واحدة وبرموزها وتاريخ ظلمها؛ بغية «استنفار الجند»، ويمكن لغياب الاعتراف الثقافي أن يطلق العنان لتعبئة عنيفة، فقد كانت الإجحافات والمظالم المترسخة في جنوب أفريقيا السبب الكامن لاضطرابات «سويتو» في عام 1976م، لكن الشرارة انطلقت من محاولات فرض اللغة «الأفريقانية» على مدارس السود دون مراعاة لغتهم الأم، وهنا يتضح لنا مدى خطورة سيطرة خرافة أن التنوع العرقي والثقافي والديني

يقود بحد ذاته للعنف والتوتر والحرب الأهلية، ويتكشف لنا فى ذات الوقت أهمية تفكيك الأفكار القاتلة فى عقل الكادر السياسي والدينى؛ لأن الانطلاق فى قيادة المجتمعات والشعوب المتنوعة بهذه الأفكار والخرافات هو ما يقود نحو التوتر وتهديد السلم الأهلى.

ثالثا: خرافة أن البلدان المتنوعة عرقيًا أقل قدرة على النمو، ولذا فهناك صفقة مقايضة بين احترام التنوع وتشجيع التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية متقدمة، ولكن مع البحث والتدقيق واستعراض الخبرة الإنسانية والتجارب الدولية يتضح لنا أنه لايوجد دليل على وجود علاقة واضحة، حسنة أو سيئة، بين التنوع الثقافي والتنمية وتحقيق النجاح الاقتصادي، ومع ذلك، يحاول البعض بأن يقرر أن التعددية كانت عائقًا أمام التنمية، لكن في حين أنه من الصحيح- بما لا يمكن إنكاره- أن مجتمعات متنوعة كثيرة تعاني من مستويات منخفضة في الدخل والتنمية البشرية، فليس هناك إثبات على أن ذلك مرتبط بالتنوع الثقافي. وتقول إحدى الدراسات: إن التنوع كان مصدرًا للأداء الاقتصادي المتعثر في أفريقيا، لكن ذلك ليس مرتبطًا بالتنوع نفسه، وإنما بعملية اتخاذ القرار السياسي الذي يسير على هدي المصالح العرقية لا الوطنية، وكما توجد بلدان متعددة الأعراق أصابها الركود، هناك بلدان أخرى متعددة الأعراق حققت نجاحات مثيرة للإعجاب، فماليزيا التي يتكون شعبها من الملاي ومجموعات أصلية أخرى بنسبة

62٪، وذوي الأصل الصيني بنسبة 30٪، والمنحدرين من أصل هندي بنسبة 8٪، أصبحت عاشر دولة في العالم من حيث النمو الاقتصادي بين عامي (1970 و1990م)، وهي السنوات التي طبق خلالها سياسات العمل الإيجابي، وتحتل موريشيوس المرتبة 64 على دليل التنمية البشرية، وهي الأعلى بين دول أفريقيا جنوب الصحراء، علمًا بأن شعبها متنوع ذو أصول أفريقية وهندية وصينية وأوروبية، منهم 50٪ يعتنقون الهندوسية، و 30٪ المسيحية، و17٪ الإسلام.

تاريخيًا شهدت الساحة العربية والإسلامية في العديد من فتراتها التاريخية نموًا حضاريا على الرغم من تشذي جسدها الاجتماعي بالعديد من التنوعات العرقية والمذهبية والطائفية، فقد كانت درجة الاختلاف العرقي والطائفي تبدو أكثر حدةً مما نحن عليه الآن بحكم ترامي الرقعة الجغرافية لدولة الخلافة الإسلامية مما يعني دخول شعوب وأمم متباينة عرقيا ولغويا وطائفيا تحت عباءة سياسية واحدة، مما يزيد من صعوبة مهام إدارة دفة الدولة وسط أمواج هذا التنوع العرقي العريض، ورغم ذلك نجحت القيادة السياسية في تلك الفترة في تقدم نموذج حضاري رائد في زمانه جمع بين التقدم الاقتصادي و الحفاظ على النسيج الاجتماعي رغم تعدد ألوانه وأطيافه ومشاربه، ومن هنا أعتقد أن (نيلسون مانديلا) كانت نظرته للتنوع ثاقبة عندما قال: «كانت رؤيتنا للديمقراطية محكومة بمبادئ من بينها مبدأ يقول: إنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص

للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو اللون أو العقيدة، وما إن وصلنا إلىٰ السلطة حتىٰ قرَّرنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدرًا للقوة.

فلسفة بناء القلاع بين الهويات

رابعًا: خرافة حتمية عدم التواصل والانفتاح علىٰ الهويات المُغايرة حتىٰ لا تذوب هويتنا الأصلية!! هذه الخرافة القائلة بضرورة الحفاظ علىٰ نقاء الهوية الخاصة بالمجتمع أو الدولة أو الأمة، و عدم التواصل مع هويات المجتمعات والأمم الأخري تقودنا إلىٰ فلسفة بناء القلاع بين الهويات لا إنشاء الجسور، وتؤصل للاستعلاء والعداء بين الشعوب والهويات والقوميات، وهذا عكس حركة وحقائق التاريخ و حركة الجغرافيا، فالتمايز بين هويات الأمم والشعوب من حيث النشأة وأنماط السلوك واللغات والتقاليد والقيم الحاكمة والمنجزات الحضارية لا يعنىٰ بحال من الأحوال أن هويات الحضارات تشكلت في معامل معقمة، وجزر فضائية بعيدا عن التواصل والتأثر بهويات وقيم الحضارات الأخرىٰ، فالتواصل بين الحضارات والهويات تؤكده وثائق التاريخ وحقائق الجغرافيا، سواء كان هذا التواصل حادًا متمثلًا فى خوض معارك حربية مثل- حروب الفرنجة بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية- أو كان هذا التواصل ناعمًا علىٰ شكل طرق التجارة والمصالح الاقتصادية- مثل طريق الحرير - الذي ربط بين قارات العالم القديم، فعبر العديد من أشكال التواصل الحادة والناعمة

تنتقل القيم والتقاليد والعادات التي تساهم في تشكيل وتكوين الهويات الحضارية سواء المحلية أو العالمية، وهذا سيتضح أكثر عندما نتعرف على أبرز الهويات العالمية المنتشرة حاليا من خلال تشريح ومعرفة المكونات الفكرية، والجذور التاريخية التى ساهمت فى تشكيلها عبر رحلة التاريخ الطويلة والغير منتهيه الفعل والتأثير.

الهوية الغربية

الهوية الحضارية الغربية مكوناتها الأصلية التي ساهمت في نشأتها وتشكل شخصيتها الخاصة يتضح فيها دور التمازج والتفاعل بين الأحداث التاريخية والأمكنة الجغرافية مضافا لها التراث الإغريقي والروماني والتعاليم المسيحية وأفكار فلاسفة الأنوار والحداثة الذين ساهموا فى بناء القيم الغربية الحديثة عبر نقد التراث المقدس والصراع مع الكنيسة وتقليص دورها فى الحياة الغربية بشكل كبير، مما ساهم في القضاء على التعصب الديني والطائفي الذي ساد فى القارة الأوروبية لفترات طويلة.يُضاف إلي ما تقدم التأثير القيمي الإسلامي الذي نجد صداه في أفكار فلاسفة الأنوار الأوروبيين. فمن خلال واحة التسامح والتعايش التي ترعرعت في الأندلس الإسلامية انتقلت نسمات التسامح والتعايش للجسد الأوروبي، فتذكر ماريا روزا مينوكال فى كتابها «زينة العالم» the Ornament of the world «أن قرطبة في الأندلس الإسلامية كانت من أكثر الأماكن فى العالم تحضرا، ويرجع ذلك للعمل المشترك بين أميرها عبد الرحمن الثالث ووزيرة اليهودي هازدى بن شبروت» في

الوقت الذي كانت فيه أوروبا غارقة في الحروب الدينية والطائفية.

وفي هذا الإطار كما يذكر - الدكتور رفيق عبد السلام- في كتابه «في العلمانية والدين والديمقراطية» يأتي اتهام الكنيسة البابوية في معرض صراعها مع آباء البروتستانت المنادين وقتها بالتخلي عما رأوه زهدًا مصطنعا فرضته البابوية بعيدًا عن تعاليم المسيح أتباع هذه النحلة "الناشزة" بالمحمديين"، وهذا يُشير بدرجة من الدرجات إلى شواهد التأثير الإسلامي في تشكيل الهوية الأوروبية الجديدة في عصر الأنوار والحداثة. ويمكننا الإبحار في هذا الجانب الذي يتناول تأثير الحضارة الإسلامية في الحضارة الغربية على مستوى القيم والمنجزات الحضارية من خلال العودة إلي كتاب المستشرقة الألمانية زيجرد هونكه- شمس الله تشرق على الغرب-.

فالقيم الحضارية بين الهويات المختلفة مثلها مثل الطيور لاتعرف حدودا ولاسدودا وتحط في الأعشاش -الحضارية - التي توفر لها الدفء والاستقرار، فقد تغادر قيم عليا هوية ما لأنها أصبحت لا توفر لها مقومات النمو والازدهار، وبالتالي تبدأ في رحلة الهجرة نحو فضاء حضاري آخر أرحب مساحةً وأوسع أفقًا يوفر لها فرص النمو والترعرع.

الهوية الهندية

وكما حدث تواصل وتلاقح بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، حدث تواصل وتفاعل عميق بين كل من الحضارة الهندية

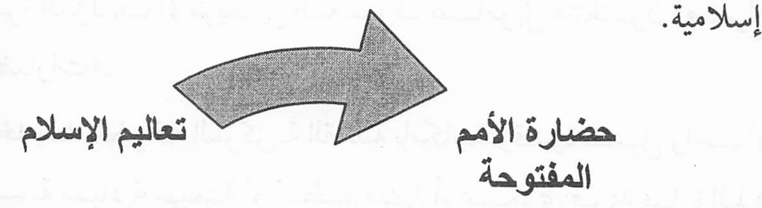
والحضارة الإسلامية بشكل يتفوق على التواصل الغربي/ الإسلامي، فيذكر الدكتور الهندي/ أمارتيا صن- الحائز على جائزة نوبل للسلام في الاقتصاد عام 1988- «أن وصف الهوية والحضارة الهندية بالهندوسية فقط لابد أن يقلل من قيمة ما يعرف بأن الهند بها من المسلمين أكثر من أي بلد آخر في العالم باستثناء إندونيسيا وباكستان بهامش ضعيف للغاية ويكمل في هذا السياق في كتابه- الهوية والعنف- أنه من المستحيل أن نفكر في حضارة الهند المعاصرة من دون ملاحظة الأدوار الرئيسة للمسلمين في تاريخ البلاد، وسيكون من العبث أن نحاول الوصول إلي فهم طبيعة واتساع ما أنتجته الهند من فن وأدب وموسيقي وسينما، أو حتى طعام، من دون رؤية المساهمات التي تأتي من كل من الهندوس والمسلمين بطريقة متداخلة تماما».

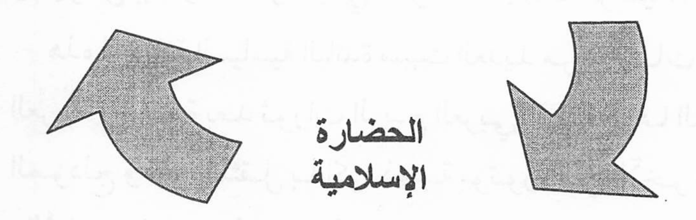
الهوية الإسلامية

الحضارة الإسلامية تشكلت هويتها وشخصيتها المميزة لها من خلال العديد من التفاعلات الثقافية والقيمية والحضارية التي صُهرت في بوتقة التاريخ والجغرافيا فأخرجت لنا مولودًا جديدًا اسمه الشعوب والأمم الإسلامية،فتكون الهوية الإسلامية مَرَّ عبر استيعاب هويات الشعوب والأمم التي داخلها الإسلام وتفاعل معها فأخرج للوجود هوية جديدة تجمع بين حضارات هذه الشعوب ومنظومة القيم الإسلامية.

كما عبرت عن ذلك معادلة الدكتور جمال حمدان عندما اعتبر الحضارة الإسلامية هى عبارة عن:

تعاليم الإسلام + تراث حضارات الأمم التى فتحها = حضارة إسلامية.





وكما أثرت الهوية الإسلامية فى الهويات الكونية الأخرى تأثرت هى أيضا بالهويات والقيم الحضارية المجاورة لها التى احتكت بها ثقافيا واقتصاديًا وعسكريا، مثل الحضارة البيزنطية والساسانية وحضارة بلاد ما بين النهرين ومصر إلى جانب مؤثرات رومانية ويونانية وهندية وصينية وغيرها، وتتجلي بعض مظاهر هذا التأثير فى نظام الإدارة وتنظيم الأسواق والبيوع والضرائب وغيرها من الأشكال التنظيمية الموروثة من هذه الحضارات.

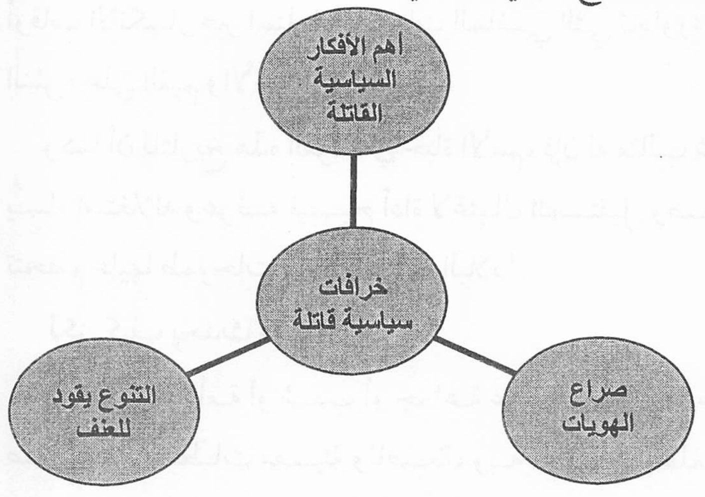
فالتداخل بين الهويات الثقافية والحضارية بين سائر الأمم حقيقة

لا يقوى أحد على إنكارها والتغاضي عنها، ويبقى السؤال: إذا كانت هذه حقائق حضارية جلية وواضحة كالشمس في رابعة النهار، ومن هنا يتكشف لنا ولدعاة السلام والتواصل بين الشعوب والأمم مدى تهافت فكرة المؤلف الأمريكي المعروف صامويل هنتغتون «صراع الحضارات».

خامسًا: الخرافة المركزية القائلة بإمكانية وقدرة فصيل واحد أو مؤسسة سيادية مهيمنة أو لتنظيم ديني أوعسكري قوى قيادة البلد والنهوض بها دون مشاركة باقي مكونات الجماعة الوطنية!!

هذه الخرافة السياسية البائدة سببت العديد من الأزمات في المنطقة العربية وخاصة بعد ثورات الربيع العربي التي فجرها الشباب غير المؤدلج وغير المُثقل بذاكرة ذهنية موتورة عن الآخر المخالف، والمُنفتح على كل مكونات المجتمع المتعددة، فبعد نجاح الثورات في الإطاحة برؤوس الأنظمة العربية المستبدة مثل مبارك وزين العابدين وعلى عبد الله صالح والقذافي ظهرت على ساحة الفعل السياسي التنظيمات الإسلامية الأيديولوجية التي تسعى إلى فرض رؤيتها على المجتمع، وهذا بطبيعة الحال قاد العديد من بلدان الربيع العربي نحو التوتر والاحتقان الداخلي ومكن قوى الثورة المضادة من العودة والتدخل في المشهد الاجتماعي والسياسي كما حدث في مصر واليمن وليبيا إلا أن حركة النهضة في تونس قدمت نموذجا جديدا في الفعل السياسي القائم على الشراكة الحقيقية مع باقي المكونات الوطنية وهذا

أنقذ الثورة التونسية بشكل كبير من أزمات كانت مُتوقعة لو اختارت حركة النهضة قيادة المشهد السياسي والثوري التونسي وحدها دون التوافق والتعاون مع القوي الأخري.



ثانيًا: الأفكار التاريخية المُتعصبة:

العديد من الدول والمجتمعات تتمتع بتاريخ قومي ضارب في القدم وحافل بالنضال والأبطال، وهذا لا يعد مسوغًا كافيًا لتبوء هذه الشعوب مكانًا متقدمًا في وسط الأمم، فالتاريخ العميق المغروس في فؤاد الجغرافيا هو أحد الأدوات الفاعلة في استلهام الروح الوطنية لو استخدام بشكل ليكون حافزًا للأجيال، وليس كابتًا لهم، فتاريخ الشعوب مثل المواد الخام التي وزعها الله في أرضه فتري شعوبًا تُحسن استغلالها، فتخرج منها سلعا تملأ خزائنها بالخير الوفير، وأخري لا تحسن فيها صنعًا.

فما هي فائدة التاريخ للأمم والشعوب؟

لتاريخ الأمم فوائد عديدة منها: الحفاظ علىٰ الروح الوطنية الجامعة للشعوب وتحفزها وبعث الحياة فيها، ورفع الروح المعنوية لها في أوقات الانكسار عبر استلهام تحديات الماضي التي تجاوزتها، وتربية النشء علىٰ القيم والأخلاق والتضحية.

وكما أن للتاريخ هذه الفوائد في حياة الأمم، فإن له مثالب شتي عندما يُساء استغلاله وعرضه فيصبح أداة لاغتيال المستقبل وصخرة عاتية تتحطم عليها طموحات وآمال العباد والبلاد!.

لكن كيف يحدث ذلك؟

إن تاريخ أيٰ أمة أو شعب أو جماعة عرقية وثقافية أو حتىٰ قرية صغيرة به محطات مضيئة وناصعة، وبه محطات مظلمة كالحة (الصندوق الأسود)، فالتاريخ يحوي قصص البطولة والفداء يحمل أيضا بين طياته سرديات الخيانة والغدر والانتقام، لكن الأمم المتطلعة للمستقبل والمستمسكة بأهدابه تتبع إستراتيجية تسليط الضوء علي المحطات المضيئة(بواعث الأمل) وذلك من خلال حسن عرضها علي الأجيال عبر المناهج الدراسية، والفنون المسرحية والسينمائية، والرحلات السياحية، وغيرها من الأنشطة التي تدعم هذه الإستراتيجية، بينما الأمم التي لا تقوىٰ علي الحلم وتعيش وفق ما يُتاح لها من فتات الأمم غالبًا ما فتح الصندوق الأسود في تاريخها الذي- يخرج العفاريت- فتقويض مستقبلها في القريب العاجل، وبالتالي لا تحسن

صنعًا في تعاملها مع تاريخها ولا توجهه نحو المستقبل فتقع في العديد من الأخطاء المتعلقة بطريقة عرضها لتاريخها، وساحتنا العربية الآن تنتمي لهذا النوع الأخير من الأمم، فالمنطقة تعاني قصفًا تاريخيًا متبادلًا بين الطوائف والملل والمكونات العرقية والقومية واللغوية من خلال إساءة استخدام الوقائع التاريخية وتوظيفها بغير هدىً من أجل وصم تاريخ الأقليات العربية بالخيانة، فالإصدارات التاريخية المتداولة جماهيريًا فى الساحة العربية معظم مؤلفيها لا يدركون مدارس التاريخ الفلسفية و لايتعاطون مع التاريخ وفق إطار تحليلي جامع، ومن ثَم يقعون فى أخطاء منهجية تشوه الذاكرة الذهنية للأجيال الصاعدة، وتنشىء لديهم صورًا نمطية خاطئة عن تاريخ المكونات الاجتماعية الوطنية ومن أبرز هذه الأخطاء المنهجية فى التعاطي مع التاريخ هىٰ:

1- التحليل العقائدي: الذي حكم نظرة قارئي التاريخ الإسلامي لقرون طويلة، فكثيرًا ما تتم قراءة التاريخ الإسلامي علىٰ أساس أن البشر لا يحركهم إلا العقيدة أو المذهب، وهذا تشويه للتاريخ، فالواقع علىٰ غير هذه الصورة- كما يقول الدكتور محمد الأحمري- فهناك من البشر - ومنهم المسلمون- من يقتل أباه وأخاه وأشقاءه من أجل الحصول علىٰ السلطة أو الانفراد بها.إذًا هناك دوافع وبواعث أخرىٰ كثيرة يمكننا تفسير الحدث التاريخي من خلالها، فإرجاع انتصارات البطل صلاح الدين علي الصليبيين إلي نقاء عقيدته، وحسن إقامته لشعائر دينه، ومحاربته للمذهب الشيعي!! و لإغلاقه للجامع الأزهر

دون الإشارة للعوامل الأخرى المؤثرة يُعد تسطيحًا يخل بحقائق الأمور، ويعطى إشارة سيكولوجية خطيرة للأجيال الجديدة مفادها أن النصر مرهون بتطهير المجتمع من الآخر المخالف حتى لو مُشترك فى الدين لكنه مختلف فى المذهب- الشيعة- !!، فهذا التناول يربط سيكولوجيا الوجدان الجماهيري العام بقبول فكرة التهميش والإقصاء وأحيانا الإفناء للآخر طالما سيصب ذلك فى صالح مصلحة الوطن وسيحقق النصر !!، ومن الوقائع المعاصرة أيضا فى هذا السياق، اعتبار البعض أن انتصار العرب علي إسرائيل في 6 أكتوبر 1973 راجع إلي إيمان الجنود وهتافهم بشعار الله أكبر فقط بغض النظر عن الجهود الوطنية الأخرى التى بذلها الأخوة المسيحيون المصريون شركاء الوطن على جبهات القتال يُعتبر نوعا من التهميش والإقصاء المتعمد الذى يضر بشكل العلاقة بين المكون المسيحي والأغلبية المسلمة فى مصر.

2- عرض تاريخ الأمة والدولة وكأنه خاص بالأغلبية الاجتماعية السائدة دون غيرها من المجموعات الوطنية المشاركة في الحدث التاريخي مثل عرض التاريخ الإسلامي وكأنه خاص فقط بالسُنة، فيتم نسبة كل انتصار تحقق إليهم، وإحالة كل هزيمة تعرضت لها الأمة إلى غيرهم خصوصا الشيعة ووصفهم بالخيانة والعمالة بحكم عام مطلق وعلى طول الخط دون الإشارة للمحطات التاريخية التى وقف فيها المكون الشيعي مع قضايا الأمة العامة وهى مواقف تاريخية مشهورة ومشهودة .

3- إشعال معارك في الحاضر اعتمادا علي تفسير متعسف لوقائع التاريخ القديم، فنحن مولعون بإحياء الموتى وقتل الأحياء، أي أننا ندافع عن كرامة الأموات من خلال تزييف التاريخ الإسلامي لنظهرهم بصورة الأبطال على غير الحقيقة، بينما نتجاهل الواقع الذي نعيشه، أو نزيف التاريخ فنصف البعض بالأبطال لنستخدم بطولته في تصوير بعض المعاصرين لنا بصورة الخونة، ولنستحل أن نفعل بهم ما نشاء، فما يقع الآن من صراع طائفي بين السُنة والشيعة في العراق يتم تغذية بخرافة تاريخية تقول إن كل الشيعة المُعاصرين هم أحفاد الوزير ابن العلقمي الذي خان الخلافة العباسية وتعاون مع المغول لإسقاط بغداد!!، وفي الجهة المُقابلة يرى الفريق الشيعي أن كل السُنة هم أحفاد يزيد قاتل الحسين سيدنا ﷺ وينبغي أن يحملوا هذا الإثم ويدفعوا ضريبة هذا الخطأ!

4- الخلط بين التاريخ والوحي المقدس، ويتجلي هذا الأمر بشكل واضح في الأمم والشعوب التي لها شرائع سماوية تتفاعل معها المجتمعات وفق أفهامها ومدارك عصرها، فينتج من هذا التفاعل تراثٌ تاريخيٌ في شكل مجموعة من القوانين والمفاهيم والأحكام الشرعية التي تخضع لمنطق عصرها وهذا لا غبار عليه، وإنما الخلل يتأتي عندما يأتي فقيه معاصر، أو مؤرخ غير حصيف فيعتبر نتاج هذا التفاعل بين نصوص الوحي وأفهام البشر في عصر من العصور هو وحي واجب

الاتباع والتقديس مثله مثل نصوص الوحي ذاته، فيُقيد أفهام الأجيال الناشئة بمدارك عصور قد خلت، ويظهر أثر ذلك الاضطراب المعرفي بشكل سافر عندما نُطالع آراء العديد من الفقهاء المُعاصرين حول مفهوم المواطنة وعلاقته بما يسمي بأحكام أهل الذمة في الفقه الإسلامي القديم، وفى أحكام الجزية علىٰ غير المسلمين فى الدولة القطرية الحديثة، ويتجلىٰ بشكل أكبر فى علاقة الدولة بالدين والقول بوجوب انحياز الدولة لدين الأغلبية _ المناداة بإقامة الدولة الإسلامية- فى المجتمعات المتنوعة الديانات والأعراق والملل.

ولذلك من المفيد فى التحليل التاريخي بشكل عام وكما يقول الدكتور/ محمد مختار الشنقيطي «أن ندرك أن الصورة مركبة، وأن الموقف التاريخي الواحد مثل الصورة الملونة يتكون من عشرات الألوان المتداخلة، وقطع الفسيفساء التي قد تبدو للوهلة الأولىٰ متنافرة، لكن عند جمعها في إطار واحد تنتج لنا صورة متكاملة تعبِّر عن النفس الإنسانية بكل متضاداتها،كما علينا أن ندرك أن الخيانة ليس لها مذهب أو عقيدة فهي ليست شيعية أو سنية، والبطولة أيضًا كذلك، والموفَّق هو من وفقه الله عز وجل سواء كان سنيًا أو شيعيًا».

ومما تقدم يتضح لنا أن التاريخ سلاح ذو حدين ينفع ويفيد في تجاوز التحديات عندما يُحسن التعاطي معه في اتجاه التبشير بالمستقبل وتجاوز تحديات الحاضر، وبناء السلام الأهلىٰ وتحقيق الوحدة الوطنية، وفي ذات الوقت يمكن أن يصبح حقل ألغام ينفجر في ذاكرة

الشعوب ويحولها إلي أشلاء ممزعة، عندما يتعامل معه علي غير هُدي ومعرفة وبصيرة من خلال النبش والبحث فيه عن نقائص ومسالب تاريخ الآخر المُخالف.

إذًا كيف يمكننا التعامل مع التاريخ علىٰ بصيرة؟

هذا سؤال مهم ومركزي، فالتاريخ إمّا أن يكون رافعة للمستقبل أو عقبة في طريق النهوض، فالتاريخ والجغرافيا والعلوم الإنسانية والطبيعة كلها مكتسبات بشرية هامة ومفيدة ولكن مدىٰ الاستفادة منها وأثرها علي المستقبل والحضارة وغير ذلك يتمحور في طبيعة علاقتنا بها، فالأمم التي تضبط منظومتها الحضارية والثقافية والاجتماعية وتنتقي من الأدوات والعلوم والمعارف ما يناسبها ويساعدها علي النهوض سيكتب لها النجاح والازدهار والعكس صحيح.

فمن أجل رسم لوحة مستقبلية جميلة لابد من استخدام ريشة التاريخ بأساليب مبدعة عبر الأساليب التالية :

التاريخ السنى والذاكرة الشيعية

الأسلوب الأول: أن نتواصل مع المحطات الذهبية في التاريخ، فنطرح مستقبلنا في إطار أنه امتداد للمحطات الذهبية المشرقة في تاريخنا القديم والمعاصر، وهذا جانب مهم وملهم وحافز للأجيال الصاعدة، فعندما نقرر فى المنطقة العربية أن التنوع الديني والمذهبي قوة وليس ضعف وننظر للآخر المخالف كشريك حقيقي فى بناء الوطن سوف

نسرع إلىٰ التاريخ لنؤكد هذه الذاكرة التاريخية وندعمها، فمثلا الوقائع التاريخية العديدة تخبرنا أن الشيعة والسُنة تعاونوا سويا فى محاربة الحروب الصليبية التىٰ تعرضت لها المنطقة وقدم العديد من الشيعة ملاحم بطولية ضد الغازي الأوروبي وخاصة فىٰ منطقة طرابلس حيث قاوم الأمير فخر الملك ابن عمار الذي كان أميرًا علىٰ طرابلس في حصاره الذي دام سنين، وهي من البطولات الفريدة وغير المتكررة في التاريخ الإسلامي، وهناك أيضا الملك العاضد الذي يُعتبر من أهم الأبطال؛ لأنه– وإن لم يقاتل- ضحَّىٰ بمستقبله السياسي بل بمستقبل الدولة الفاطمية كلها حرصًا علىٰ مصر من أن تقع في أيدي الصليبيين، فقام باستدعاء الجيش المسلم السني التابع للخليفة العباسي في بغداد بقيادة نور الدين وصلاح الدين من الشام لحماية مصر، رغم أنه يعرف أن في ذلك نهاية الدولة الفاطمية!

فهذه الوقائع وغيرها يمكنها أن تساعدنا فىٰ بناء ذاكرة اجتماعية وتاريخية جديدة قائمة علىٰ أن الشيعة والسُنة حققوا نجاحات مُشتركة تاريخيا، ويمكننا إذًا أن نكرر هذه النجاحات فىٰ الحاضر والمستقبل، ولكن إذا توافرت معها رؤية حقيقية للنهوض، وتحصلنا علي مكتسبات صلبة في الواقع وإلا تحول هذا التواصل التاريخي إلىٰ مغارة للهروب من التحديات فقد عبر الفيلسوف الألماني نتشه عن أولئك القوم الذين يفتخرون بمنجزات الآباء دون أن يقدموا للبشرية شيئًا بقوله "الذين يقعون في أسر التاريخ«أناس يولدون وشعرهم أبيض».

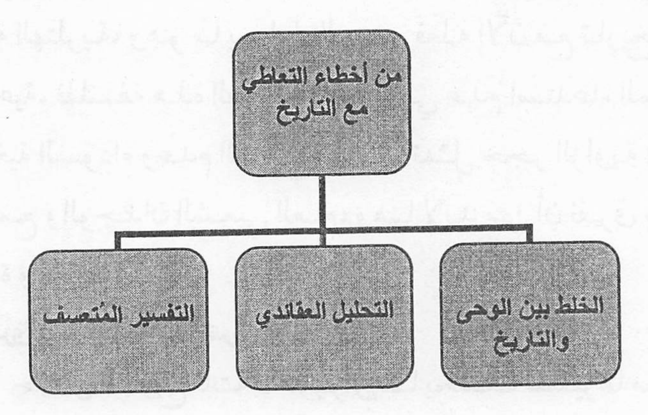
الأسلوب الثاني: أن نقطع علاقتنا بالمحطات السوداء في التاريخ، بمعنىٰ عند تحركنا نحو المستقبل من الضروري أن نبتعد عن المحطات السوداء في تاريخنا والتي تحتوي علي الألم والقهر وأخلاقيات التخلف، فالثورة الفرنسية قامت علي فلسفة القطيعة مع التاريخ الدامي للحروب الطائفية التي دامت قرابة مائة سنة بين طوائف المجتمع الفرنسي وكانت حروب مروعة وبشعة، وكذلك فعل الألمان مع تاريخ الحقبة الهتلرية، وهو ما يحاول الروس فعله الآن مع تاريخ الحقبة الشيوعية، ففلسفة هذه الطريقة قائمة علي عدم استدعاء المحطات التاريخية السوداء وعدم السماح لها بأن تُمثل حجر الزاوية فى ذاكرة المجتمع والوجدان الشعبي العام، وهنا لابد من أن نفرق بين بناء الذاكرة وحقائق التاريخ.

الفرق بين بناء الذاكرة والتاريخ

1- حقائق التاريخ ثابتة لا تتغير وإنما يختلف تفسيرها من وقت لآخر، خاصة فيما يخص الدوافع والظروف والملابسات.

2- الذاكرة هيٰ صناعة احترافية قائمة علىٰ الانتقاء والترك من وقائع التاريخ فيما يخدم تطلعات الشعوب نحو المستقبل، فالشعب الأمريكي الآن عندما يعرض تاريخه المعاصر يرسم شكلا جديدا لمحطات التاريخ البارزة التىٰ توضح دور السود فىٰ بناء الحلم الأمريكي، وذلك ببناء ذاكرة اجتماعية جديدة قائمة علىٰ الإنصاف والتوافق والتعاون بين السود والبيض.

3- الذاكرة هدفها تربوي ونفسي واجتماعي و دراسة التاريخ هدفها العبرة والتأسي وعدم تكرار الأخطاء، فى النهاية نجد أن القاسم المشترك بين كل الأساليب السابقة للتعاطي مع التاريخ هو عدم السماح للتاريخ بأن يغتال مستقبلنا، وأن علاقتنا بالتاريخ لا تنحصر في وجوب الميراث الإجباري له، وإنما تخضع للانتقاء والاختيار منه بما يخدم بناء ذاكرة تاريخية مُنصفة فى عقول أجيالنا الصاعدة.



تعاطي الأمم مع الخبرات التاريخية

الأمم الحية والواعية لم تخلق هكذا متقدمة، وإنما وقعت فى أخطاء قاتلة ومعارك أهلية طاحنة ومذابح مفجعة، وتلقت هزائم عسكرية منكرة لكنها رغم كل ماسبق تمتلك ميزة هامة ألا وهى عدم تكرار أخطاء الماضي وأن لاتقع فى الفخ مرتين فهى تتعلم من الأخطاء عبر وسيلتين، هما:

الأولي: التعلم بالورقة والقلم من خلال الاستفادة من دروس

التاريخ وتجارب الأمم وعدم الدخول في الأنفاق المظلمة التي سارت فيها الشعوب من قبلها، وذلك عبر القراءة والنقد الدامي للذات والاعتراف بالخطأ بدون استعلاء وادعاء للأفضلية والخصوصية وامتلاك للحقيقة المُطلقة وذلك من خلال جهود الفلاسفة والعلماء ومراكز البحث والدراسات.

الثانية: التعلم بالعصا:

فالأمم العاقلة تعتبر النكبات والهزائم التي تتعرض له منحة ورسالة صادقة فحواها هي أن لا تدخلوا في معارك خاسرة مرة أخري مهما كانت الإغراءات والمكاسب السريعة والضغوط المتوالية فالقارة الأوروبية تمزقت أحشاؤها وتقطعت أوصالها وخسرت قرابة خمسين مليونًا من أبنائها في الحرب العالمية الثانية ودفعت ضريبة عالية نتيجة لانتشار النزعات القومية المتطرفة بها،لكنها تعلمت الدرس وقررت أن لا تكرر أخطاء الماضي وأسست لعلاقات أوروبية- أوروبية قائمة على التواصل لا القطيعة وعلى التعاون لا الصراع.

• اليابان هزمت في الحرب العالمية الثانية هزيمة منكرة فخسرت مستعمراتها في الصين وجنوب شرق آسيا واحتلت أجزاء من أرضها، لكنها استفادت من هذه الخبرة وقررت تغيير البوصلة وإعادة بناء الأمة اليابانية بفلسفة جديدة وفكر حديث يتجاوز أخطاء الماضي وينحاز للمستقبل فأصبحت قوة اقتصادية عالمية مذهلة في فترة زمنية وجيزة.

• المجتمع الأمريكي: الآباء المؤسسون للمشروع الأمريكي (الحلم

الأمريكي كما يقولون) كانوا هاربين من أتون الحروب الطائفية القاتلة في الساحة الأوروبية فتعلموا الدرس وصاغوا نصوصا دستورية قاطعة تمنع التمييز على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو الجنس، وعلى الرغم من وجود دستور أمريكي مستنير إلا أن أمريكا وقعت فيها حروب أهلية طاحنة ومعارك داخلية قاتلة وسقطت في فخ التمييز العرقي ضد الزنوج، وحاربت الهنود الحمر بقسوة، ولذلك قررت سريعا عدم إنتاج آلام الماضي وعذاباته فوضعت من النصوص الدستورية والنظم السياسية والاجتماعية الجديدة ما يضمن بدرجة كبيرة عدم تمهيش الأقليات أو إقصاء لأي مكون ثقافي فأصبحت بدرجة كبيرة رمزا لحسن إدارة التنوع والاختلاف الاجتماعي والثقافي على مستوي العالم.

• شعب جنوب أفريقيا عانى من سياسة التمييز العنصري التي امتدت عقودًا من الزمن وناضل بكل الوسائل المتاحة لنيل حريته من هيمنة العنصر الأوروبي الغاشم. وعندما تحقق النصر لجهاد الأغلبية السوداء وتولت مقاليد السلطة والحكم لم تنتقم من الأقلية البيضاء الظالمة ولم تطلق العنان لنيران الانتقام والتشفي لتعمل في فضاء الجنوب الأفريقي، وإنما قررت أن لا تكرر أخطاء الأقلية البيضاء في الإقصاء والتهميش وإنما شرعت في تطبيق العدالة الانتقالية وسيادة حكم القانون ومعالجة جروح الماضي والإبحار نحو فضاء التنمية والاستقرار والازدهار.

معضلة المنطقة العربية والأمة الإسلامية

النزاع السني/ الشيعي

بعد استعراض تجارب الأمم في التعلم من الأحداث عبر الورقة والقلم والعصا والألم تأتي الأمة الإسلامية كحالة فريدة دون خلق الله أجمعين، فهي لاتحسن التعلم بالعصا والدموع ولم تبذل جهدا معقولًا للتعلم بالورقة والقلم!!، فقد وقعت الأمة الإسلامية فريسة لحروب طائفية طاحنة ومعارك أهلية عنيفة على مدار قرون من الزمن ضربت بشدة استقرار وتقدم المجتمعات العربية والإسلامية في المشرق والمغرب سواء في التاريخ القديم والحديث والمعاصر،والآن نجد أن هذه المعارك التاريخية والطائفية مازالت مستعرة بقوة في العالم الإسلامي وتحتل مقدمة نشرات الأخبار والتقارير العالمية، فوقائع المعارك الحالية في شوارع بغداد والموصل والأنبار تؤكد هذه النظرية، حتى يُخيل للمتابع أن ما يقع في العراق وسوريا ولبنان وأفغاستان الآن هو الشوط الثاني من معركة كربلاء، أو الهجوم المضاد لقوات سيدنا علي بن أبي طالب على جيش معاوية، أو صرخة الحسين في وجه يزيد!! فنحن لانفهم ولانعي بطريقة العصا !!؛ فمازلنا نكرر نفس المعارك ونقع في نفس الحفر التاريخية ونسقط في ذات الفخاخ التي وقعنا فيها سابقا دون وعي ولا رشد ولا بصيرة، فمازالت معارك السُنة والشيعة، والأكراد والعرب، والمسلمين والمسيحيين مشتعلة منذ قرابة الألف عام في الفضاء الإسلامي، ويبدو أن وقودها لن ينضب قريبا.

فمن يراهن على أن الأمة الإسلامية ستتعلم بالتجربة والخطأ فقط يبدو لى أنه واهم أمام حقائق التاريخ، ووقائع الجغرافية؛ لذلك أعتقد أن السبيل الأهم والأجدي لتقدم وتعلم هذه الأمة سيمر عبر البذل فى وسيلة التعلم بالوعى والنقد ومراجعة الأفكار التاريخية والدينية الخاطئة ومراجعة التراث والمخرون الفقهي والوجدانى المكون للعقل الثقافي الإسلامي فبدونه لايمكن عمل تقييم ومراجعات للمسيرة والمسار التاريخي للحضارة الإسلامية وللأسف الجهد المبذول في هذا الطريق الأنفع والأصوب قليل والاستثمار فيه نادر، وقد تناولنا فى الصفحات السابقة نماذج من الأفكار التاريخية القاتلة المتعلقة بطريقة التعامل مع الوقائع التاريخية التى تعيق مسار الاستقرار والتوافق المجتمعي، سأعرض هنا للمزيد من الأفكار التاريخية الخاطئة التى تقف هى أيضا حجر عثرة فى مسار تحقيق السلام والتوافق، فكلما برزت في الساحة الإسلامية والعربية سجالات طائفية أسرع العديد من النخبة والعامة إلى استدعاء العبارات التاريخية الشهيرة التي علق بها الأقدمون عند سؤالهم على الظواهر الطائفية التي وقعت صدر التاريخ الإسلامي، ومن هذه العبارات «**تلك فتنة قد عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا**»، «**تلك دماء قد طَهّر الله منها يَدِي فلا أخْضِّبُ بها لساني**»، «**الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها**» وهى عبارات تنضح بالعديد من المعاني الدلالية الهامة التي ربما لايدركها من يتفوه بها الآن.

أولها تتمثل في كونها اعتراف ضمني أن الفتن الطائفية والمذهبية

كامنة في المفاصل التاريخية والفكرية للأمة والتي تكونت عبر العديد من الأحداث والملاحم الكبرىٰ التي وقعت في فترات تاريخية متفاوتة ومن أهم هذه الأحداث ما وقع بين الصحابة الكرام من معارك مثل صفين وكربلاء والحرة، والتي شكلت البدايات التاريخية للمشكلة الطائفية في التاريخ الإسلامي. وهذا يرد علىٰ المؤرخين الذين بالغوا في نفىٰ الأحداث التي وقعت بين جيل الصحابة حتىٰ يكاد يوصلون إلىٰ نفىٰ وقوع هذه المعارك أصلا، وإرجاع كل ما وقع من معارك بين الصحابة الكرام إلىٰ أطراف وشخصيات خارجية علىٰ الرغم من وجود جدل تاريخي حول وجودها من عدمه في تلك الفترات- فمثلا شخصية- عبدا لله ابن سبأ- مازالت حتىٰ الآن محط نظر واختلاف بين المؤرخين، بين من ينفىٰ وجود هذه الشخصية أصلا وبين من يؤكد وجودها ويحملها مسئولية قتال الصحابة لبعضهم البعض!!- وأنا شخصيًا أتعجب من هذا الرأي الذي يجعل هذا الرجل بارعَ القدرات والملكات بحيث أنه ينجح في دفع حاملي رسالة الإسلام الأوائل الصحابة نحو القتال والمعارك وكأنهم دُميَ في يده!!. المعنىٰ الآخر في هذه العبارات أنها اعتراف بقابلية الفتن للتفجر والاشتعال عند توفر الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية المناسبة وبالتالي علاجها باستراتيجية المسكنات غير كافٍ في القضاء عليها.

الحلول التاريخية:

ربما مثلت عبارة «**تلك فتنة قد عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها**

ألسنتنا» حلًا مناسبًا للمشاكل الطائفية في تلك الفترة التاريخية التي ولدت فيها، وربما كانت تعتبر تسوية إجرائية ناجحة في زمانها ووقتها لتسكين الجرح الطائفي في الأمة.

التراث والأزمة الطائفية

ولكن في عالمنا المعاصر اليوم هل يُمثل استدعاء هذه العبارات- التراث- حلًا مناسبا لقضايانا المعاصرة الخاصة بإدارة ملف التنوع الاجتماعي الداخلي؟.

بداية للإجابة على هذا السؤال لابد أن نفرق بين استخدام هذا النوع من العبارات كمبدأ للتعاطي مع المشاكل الطائفية وبين كونها منهجًا يخضع لظروف المكان والزمان، فالمبادئ تتسم بالخلود والبقاء، والمناهج تتصف بالتجديد والتغير، فميدان النجاح في عالم المبادئ يميل نحو الثبات عليها والتضحية من أجلها فكلما زادت قدرة أمة من الأمم في الثبات على مبادئها كلما نالت تقدير واحترام الآخرين، بينما النجاح في عالم المنهاج يخضع لمدى قدرتها على توفير الحلول للأزمات والاحتقانات المعاصرة في جسد أي مجتمع من المجتمعات البشرية.

ومن هنا يأتي الخلل عندما يعتبر البعض أن هذا النوع من- استدعاء التاريخ والتراث- والذي يتجسد في شكل عبارة معروفة يقع في خانة المبادئ التي ينبغي عدم تجاوزها والقفز عليها عند تناول الأحداث الفتنوية، فإذا بادر البعض بطرح بعض الإضاءات المعرفية الجديدة على

الخلاف السياسي الذي وقع بين الصحابة وما نتج عنه من مدارس سياسية وفقهية قديمة ومعاصرة سارع البعض إلىٰ إطلاق الطلقات التحذيرية- العبارات التاريخية- لمنعه من هذا الفعل الذي في نظرهم يتجاوز مبادئ الأمة في التعامل مع القضايا الطائفية، وبالتالي أنتج هذا أن الساحة الثقافية الإسلامية- خاصة السنية- تكاد تخلو من الكتابات الرصينة التي توفر لنا قراءة سيولوجية جديدة للأحداث الفتنوية القديمة والمعاصرة، والمخرج النهائي لهذا الخلط المعرفي الجسيم تمثل في أن الساحة الفكرية الإسلامية والعربية أصبحت من أكثر المناطق فى العالم افتقارًا فى امتلاك الأدوات وبرامج فعالة تدفع إلىٰ حسن إدارة ملف التنوع الاجتماعىٰ الداخلي، وتجعل منه نقاط تميز وقوة للمجتمع،عكس الكثير من الأمم المعاصرة التي تمتلك العديد من المناهج الإجرائية التي تعالج بها الأزمات الطائفية والعرقية واللغوية والقومية الموجودة عندها بما يضمن لها بشكل كبير عدم بروز أىّ حس عنصري وإقصائي يؤثر علىٰ وحدة النسيج الاجتماعىٰ لها، وعندنا في هذا المسار تجربة جمهورية جنوب أفريقيا في التغلب علىٰ ظاهرة الفصل العنصري التي عاشت فيها عقودًا من الزمن، وتجربة أيرلندا الشمالية فى تطبيق برنامجها التربوي(**نحو تجاوز الطائفية**) الذي يسعىٰ لإخراج أجيال تؤمن بفكر التعايش والتعاون وقبول الآخر المخالف في الدين والعرق واللون.

الشعور الواهم

ونتج أيضا عن هذا الخلط المُتعمد في الثقافة العربية بين ماهو مبدأ و ماهو منهج في التعاطي مع الأزمات الاجتماعية المختلفة- أن نمى شعور لدى البعض أننا نمتلك من البرامج والمبادئ ما يكفى للتعامل مع الأحداث المعاصرة، فكلما طرقت قضية جديدة مسامعنا هرع البعض إلى استدعاء التاريخ للإجابة على أسئلة المستقبل متغافلين عن طبيعة الزمان والمكان الذي ولدت فيه هذه الحلول والإجابات التاريخية واختلاف المكان والزمن الذي يريدون أن يسقطوها عليه؛ ولذلك عبر الفيلسوف الكبير- نتشه- عن الذين يقعون أسرى الحلول التاريخية والتراثية ويتغافلون عن طبيعة الواقع المعاصر الذي يعيشون فيه،المستقبل الذي يحلمون به بأنهم «**أناس يولدون وشعرهم أبيض**» وسأضرب مثالين واضحين يدعمان وجهة نظري السابقة وهما:

أولا: حقوق غير المسلمين فى الدولة الوطنية:

فقضية حقوق غير المسلمين في المجتمع المسلم في ظل الدول الوطنية المعاصرة القائمة على أساس الجغرافيا تختلف جوهريا عن حقوق غير المسلمين في ظل إمبرطورية إسلامية قائمة على أساس الديانة والمُعتقد، فاستدعاء حلول من الزمن الإمبراطورى لعلاج مشكلة في دولة قومية أرى فيه مجانبة للصواب بشكل كبير؛ فالعقد الاجتماعي الجديد فى الدولة القطرية قائم على أساس الجغرافيا باعتبار الوطن كعقار والمقيمون فيه- المواطنون- هم اتحاد ملاك شركاء فى

كافة المسئوليات ولهم كامل الحقوق، وهذا يختلف تمامًا عن فلسفة العقد الاجتماعي في الدولة الإمبراطورية القائمة على أساس المعتقد والدين؛ ففي دولة الخلافة الإسلامية التاريخية لايمكن لمسيحي أو يهودي أو غير مسلم أن يكون هو الخليفة للمسلمين أو أن يتولى منصبا سياديا كبيرا في جسم الخلافة السياسي، أو يكون قائدًا عسكريا لجيوش الخلافة؛ لأن العقد الاجتماعي المتوافق عليه ساعتها كان قائما على أساس الدين والمعتقد، وهو مقياس التفاضل وتولى المناصب بين الناس في تلك الساعة، أما الآن فالعقد الاجتماعي في الدولة القطرية قائم على الجغرافيا دون الدين، ومن هنا يتضح لنا أن إسقاط بنود العقد الاجتماعي الإمبراطواي على صيغة العقد الوطني الحديث فيه تعسف كبير وضرر بالغ للجميع.

ثانيًا: التوتر الإسلامي/ المسيحي:

دونت علي حسابي في الفيس بوك تدوينة قصيرة عنوانها «**الأقباط المصريون ساهموا في أسر لويس التاسع قائد حملة الفرنجة في المنصورة في دلتا مصر**» كمساهمة مني نحو بناء عالم أفكار تاريخي مستنير يقوي علاقات الوحدة والترابط بين مكوني الأمة المصرية(المسلمين والمسيحيين)، وُتذكر الشباب المصري بالتاريخ الوطني المشرف للإخوة المسيحيين في فترات الأزمات والحروب التي تعرضت لها مصر، ولكن فوجئت بكم من الردود الكارثية التي جاءتني تعليقًا علي هذه التدوينة الصغيرة والتي تؤشر إلي أن تشوهًا كبيرًا أصاب الذاكرة

التاريخية الجماعية عند العديد من المصريين، وسأعرض لكم بعضا من هذه الردود وسأنقلها كما كتبها أصحابها وبلغتهم العامية.

الرد الأول : "طب وأين كانوا في حرب 1967 وكيف سحبوا أبناءهم قبل المعركة، وكيف عرفوا نتيجتها مسبقا!؟ وبخصوص موضوع لويس لماذا وقف نصارى مصر في دمياط معه و قتلوا كل سكانها من المسلمين (قبل تقدم لويس للمنصورة ومن ثم هزيمته؟!) وأخيرا وليس بآخر .. هل قرأت مذكرات نابليون حول الدور الرائع للنصارى المصريين ومساعدتهم له لاحتلالها (المعلم يعقوب)!!

الرد الثاني: «والله يا أستاذ ياسر أول مره أقرأ شيء حلو عن الأقباط اللى تملى عهدهم مميز بالخيانة مع المغول والاحتلال الانجليزي»!

الرد الثالث: «لا تعبر عن واقع المسيحيين، إحنا فاضل نبوس الرجول والأيادى ولن يرضوا عنا أيضا، يا أستاذ ياسر: القرآن قال كدا والله».

انتهي

وهناك العديد من الردود الأخرى التي تسير في هذا المسار المظلم والقاتل والذي لا يُبشر بأي خير علي مستوي المستقبل القريب أو البعيد لبلدنا مصر، ويتضح من فلسفة وطبيعة هذه الردود التالي:

* ضمور الذاكرة التاريخية الشعبية وضعفها في تذكر تاريخ وحدة وترابط مكونات الشعب المصري.

* انتشار الأفكار الانقسامية والفتنوية وسط قطاعات من الشباب المصري.

* سوء فهم البعض للآيات والنصوص الدينية التي تخص المخالفين في الاعتقاد وتفسيرها تفسيرا متعسفًا يسبب ارتباكا وإشكالًا في العلاقات الاجتماعية بين الطوائف.

* الحاجة الماسة إلي آليات واستراتيجيات ترصد هذه الأفكار الضارة وتتعامل معها فكريا ومعرفيا؛ فالحروب الطائفية والفتن الأهلية تنشأ في عالم العقل والوجدان قبل أن تبرز إلي الميدان.

إن معركة بناء قيم المواطنة والمساواة تحتاج لتضافر كافة المؤسسات المصرية الأكاديمية، والدينية، والحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والتي ينبغي أن توجّه جهودها نحو الشباب بشكل خاص.

وفي نهاية هذا الجزء الخاص بضرورة امتلاكنا نحن العرب لمناهج سيكولوجية جديدة قادرة على تجاوز جراحات وأعباء الماضي المزعج ينبغي لنا المبادرة بفعل التالي:

الدور المطلوب

أعتقد أن الأجيال الصاعدة من النخب وصناع الرأي العام والساسة والعلماء والمراجع والمراكز البحثية في العالم الإسلامي ينبغي أن يخطو خطوة أقوى وأمضى في اتجاه انتاج مناهج وبرامج وإستراتيجيات وآليات حديثة ومعاصرة مواكبة لتقدم الخبرة الإنسانية العالمية وقادرة على معالجة الفكر الفتنوي من جذوره عبر عدة وسائل منها:

1- ضرورية التفرقة الواضحة: بين ماهو مبدأ وماهو منهج عند تعاملهم مع ملف التنوع العرقي والمذهبي للأمة، وبمعنىٰ آخر إدراك المسافة الفكرية مابين هو نص مقدس واجب الاتباع، وبين ماهو ممارسة التاريخية- تمثل فقط تجربة بشرية يمكن الاستفادة منها بحكم أنها خضعت للعديد من العوامل التي أثرت فيها مثل المكان والزمان وطبيعة النظام السياسي والاجتماعىٰ السائد في تلك الفترة- فليست كل ممارسة التاريخية تعد شرعا واجب الاتباع حتىٰ لو وقعت من كبار الخلفاء والعلماء.

2- إبداع مناهج وبرامج تربوية وسياسية واجتماعية... إلخ، لاتتصادم مع مبادئ الأمة الكبرىٰ، بهدف التضييق علىٰ الفتن الطائفية من التمدد والانتشار في الجسد الثقافي والفكري للأمة، وبما يتناسب وطبيعة كل عصر ومصر ومستفيدة من التجربة التاريخية الإسلامية التي أبدعت في زمانها ووقتها حلولا جعلتها في زمانها منارة للتسامح والتعايش وسط الإمبراطوريات القائمة ساعتها وتفوقت علىٰ غيرها من الأمم وجسدت في دنيا الناس قيم التسامح والتعايش والتعاون، حتىٰ أن العديد من الباحثين يعتبر أن معاني التسامح وقبول الآخر انتقلت إلىٰ الجسد الأوروبي الذي أنهكته الحروب الطائفية عبر واحة التسامح الإسلامية الوارفة الظلال في الأندلس.

3- التأكيد علىٰ ضرورة اهتمام الجميع بتفكيك الأفكار التاريخية القاتلة والتصورات الذهنية المُتعسفة عن تاريخ الآخر المُخالف،

فالمجتمعات المُستقرة هي التي تنجح في بناء ذاكرة تاريخية مُنصفة للجميع وكما تعرفون أن بناء الذاكرة والهوية صناعة ثقيلة تحتاج إلى خبراء وعلماء وكُتاب ومثقفين يملكون تصورًا متسامحا مع الآخر ويحلمون بأوطان أكثر سلاما واستقرارًا.

ثالثًا: الأفكار الدينية المُربكة

نستأنف هنا رحلتنا الفكرية الهادفة إلى تفكيك ومحاصرة الأفكار الدينية والتاريخية القاتلة التي تقود إلى التوترات والتشاحن المجتمعي، وهذه المحطة سنصوب فيها سهامنا الفكرية نحو نحر الأفكار التعصبية والانقسامية التي تتدثر برداء الدين وتدّعي أنها نصوص مُقدسة وتدعو لإقصاء وامتهان الآخر المُخالف في الاعتقاد، بداية أنا أعتقد أن الأديان.. كل الأديان جاءت تدعو الناس إلى «معرفة الحق ورحمة الخلق»، فالمشكلة ليست إذًا في النصوص المُقدسة وإنما في أنماط التدين البشرية الخاطئة التي تقرأ النصوص والآيات قراءة متعصبة بعيدة عن روح وهدف الرسالات السماوية، فهنا متدين مُستنير يرى أن الناس كلهم أخوة انطلاقًا من فهمه لقول الله تعالي ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات:13] وآخر مُتعصب يرى الناس أعداء يجب قتالهم انطلاقًا من فهمه الخاطئ لحديث الرسول ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله» فالأول يبني الجسور والثاني يُشعل المعارك.

أين الخلل؟

تتصاعد مشكلة أنماط التدين مع قضايا التعايش والتسامح بشكل أكبر عندما تعتقد بعض الجماعات الدينية والتنظيمات العقائدية أن قراءتها وفهمها للنص الديني هو الفهم الأصوب والأطهر للتعاليم الإلهية، وأن فهمهم - القاصر - لهذه النصوص الخالدة هو عين الدين نفسه وحقيقته المُطلقة الواجبة الاتباع والتطبيق!!، وبالتالي عندما يعترض البعض عليهم يعتبرون هذا الاعتراض هو انتقاص من الدين وثوابته!!؛ وتتأزم القضية أكثر عندما يدخل حزب سياسي حلبة التدافع البرلمانى والرئاسي ويكون مستندًا على خلفية أيديولوجية دينية مُتعصبة لاتؤمن بحرية المُعتقد والمساواة بين المواطنين؛ لذلك يجب التمييز بين نصوص الدين الخالدة والمُقدسة وأقوال الفقهاء والعلماء البائدة، وركام الزخائر التراثية المُتكلسة التى عفى عليها الزمان، والتى تقود البعض إلى إشعال معارك طاحنة بين المكونات الدينية والاجتماعية المتعددة عندما يعتبرونها هى الدين الواجب الاتباع وليست اجتهادًا فقهيا يمكن أخذه، ونستطيع تركه، وهنا لابد للمجتمع ومؤسساته الفاعلة وجماهيره الواعية أن تطلب من كل فاعل ديني وداعية وخطيب ومُشتغل بالخطاب الديني من كافة الأديان والملل والمذاهب أن يجيب على هذه الأسئلة الفارقة التالية بكل دقة وصراحة ووضوح وأمام الجميع حتى لايتسبب فى إحداث جروح اجتماعية فى المجتمعات باسم الله والدين.

- هل الأصل فى الأديان الحرب أم السلام؟
- هل الأساس فى الإسلام التعارف أم التنافر؟
- هل الأساس فى المسيحية القطيعة أم التواصل؟
- هل الأصل فى الأديان الرحمة أم القسوة؟
- هل الأصل فى الإسلام الحرية أم الإكراه؟

الإسلام وهويات الآخرين

ومن خلال التعرف على مجموعة من الأفكار الدينية القادمة، والتى وردت إلى مركز التنوع على شكل أسئلة وقمنا بتفكيكها، يتضح للقارئ الكريم مدى أهمية الاهتمام بتصويب عالم الأفكار الدينية السائدة فى الفضاء العربي والإسلامي.

أولا: - كيف يمكن التوفيق بين الإسلام كهوية والإسلام كدين وكمشترك ثقافي وحضاري حاضن للتنوع الطائفي في المنطقة العربية؟

الإجابة: الأديان جميعا جاءت لخدمة الإنسانية وليس العكس، وسيدنا المسيح عليه الصلاة والسلام يقول في الإنجيل **(إنما جعل السبت للإنسان ولم يجعل الإنسان للسبت)**، وذلك ردًا علي أحد كهنة اليهود الذي عاب عليه معالجة امرأة مريضة يوم السبت وهو يوم العطلة المقدسة عند اليهود، والله سبحانه وتعالي يقول عن طبيعة رسالة النبي محمد ﷺ **«وما أرسلنك إلا رحمة للعالمين»**. فالأصل في الأديان كل الأديان أنها دعوات للتسامح والمحبة ونشر السلام والتواصل بين

الشعوب. والإسلام كدين سماوي يندرج تحت هذا الإطار، فهو دين للأغلبية في المنطقة العربية يحترم الأديان الأخري والمعتقدات المختلفة معه. بل الحضارة الإسلامية في حقيقتها هي نتاج هذا التعاون والتعايش بين المكونات الاجتماعية العربية المختلفة في العرق والدين واللغة.

الحضارة الإسلامية والمنطقة العربية تقدمت عندما كان هناك الاحترام والتقدير المتبادل بين كل المكونات المتنوعة في المنطقة العربية، فالإسلام انتشر بفضل جهود الخيالة العرب- سلاح الفرسان الضارب- ودفع عنه بالدرع التركي- فترة حكم الخلافة العثمانية- وكتبت معارفه وعلومه بالقلم الفارسي- معظم كتب التراث العريقة مكتوبة باللغة الفارسية-، والإسلام لم يتحول إلي حضارة وهوية جامعة إلا عندما وضع يده علي الأمم الحضارية مثل العراق ومصر وبلاد فارس فالحضارة الإسلامية كما لخصها الدكتور جمال حمدان هي ببساطة مبادئ الإسلام وحضارات الدول المفتوحة، وكما لخص السياسي المصري مكرم عبيد عندما عرف نفسه بأنه مسيحي ديانةً مسلم حضارةً، فلا تعارض بين الإسلام كدين للأغلبية في المنطقة والإسلام كهوية وحضارة جامعة لكل مكونات الطيف الاجتماعي في البلدان العربية والإسلامية.

ثانيًا:- البعض يتساءل كيف يمكن أن يحتضن الإسلام غير المسلمين وآياته تقول: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ

فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران:85] ، و﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة:120] ، و﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائد:17] .

- هذا السؤال من أهم الأسئلة التي اشتغلنا عليها في مركز التنوع ، وكان السؤال الرئيس هو: ما دور الخطاب الديني في إدارة قضايا التنوع والاختلاف، فهل الخطاب الديني السائد في الساحة العربية والإسلامية يدعم قيم المواطنة والتعايش واحترام الآخر؟ أم أن الخطاب الديني السائد الآن في وسائل الإعلام والمنابر سواء في الكنائس والمساجد هو جزء من المشكلة لأنه يدعو للتباغض ونشر ثقافة الكراهية والتعصب؟ وفي هذا الإطار قمنا بعمل دراسات أصولية عن كيفية تعاطي القرآن الكريم مع الاختلاف وكيف عالجه فلسفيًا وإجرائيًا؟ وتوصلنا في هذه إلى قاعدة مهمة وهي أنه يمكن تقسيم نوعية الآيات القرانية التي وردت في كتاب الله تعالي عند التعاطي مع الآخر إلي ثلاثة أنواع: وللإجابة على هذا السؤال ينبغي أن نعلم أولًا أن الآيات القرانية التي وردت عند التعاطي مع الآخر المخالف تنقسم إلي ثلاثة أنواع:

الأولى: تعرض العقائد.

الثانية: تثبت الحقائق.

الثالثة: تقرر الحقوق.

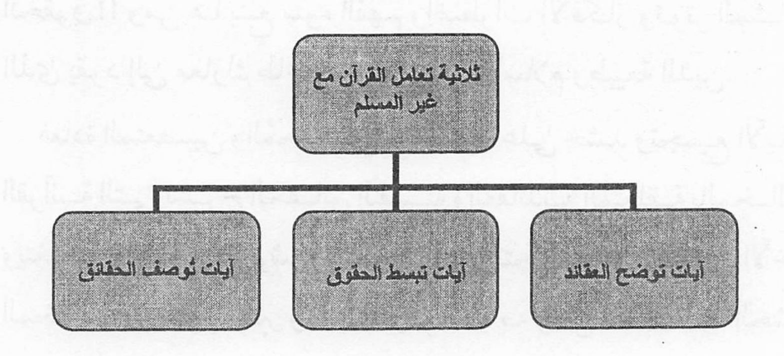
من خلال هذا التقسيم تكون إجابة السؤال وفق التالي، فالآية التي تقول ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة:120] نجدها تقع في الصنف الثاني من الآيات (إثبات الحقائق) وتوضح نوع العلاقة بين اليهود والنصاري والمسلمين من حيث الرضي القلبي والوجداني، والآية الثانية التي تقول ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة:17] تعرض الصنف الأول من الآيات(عرض العقائد) وهي الخاصة ببيان موقف الإسلام من عقائد وقناعات الآخرين، فهذه الآيات السابقة عرضت لنا بعض الحقائق والعقائد الخاصة بالمخالفين للإسلام من اليهود والنصارى وموقف القرآن منها، فهل معني فساد عقائد الآخرين في نظر الإسلام وعدم رضاهم عن الإسلام كدين مسوغ للعداء والصراع والإقصاء؟ ولكي تتضح الصورة الكلية لابد من النظر إلى الصنف الثالث في

التقسيم والتعرف علىٰ فلسفته (آيات الحقوق)؛ فالله سبحانه وتعالي يقول ﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة اية 8] فهذه الآية تنتمي للصنف الثالث الخاص بحقوق غير المسلمين، فالنص القرآني هنا أقر بالعديد من الحقوق للآخرين المخالفين له في العقائد والحقائق لابد أن تصان وتُراعي ولا يُنتقص منها، وأباح أيضا للمسلم أن يكون جد أولاده يهوديًا أو مسيحيًا، وأن تكون زوجته مسيحية أو يهودية، فلو كانت آيات العقائد والحقائق تعني الصراع والإقصاء والتهميش والإهانة فكيف يبيح للمسلم أن ينشيء أسرة متنوعة الانتماء العقدي؟.

لذلك التعصب الديني والخطاب الديني المتشنج ينبع من الخلط بين مساحات الآيات الثلاث (آيات العقائد وآيات الحقائق وآيات الحقوق) حيث يستدعىٰ الآيات التي تتناول العقائد والحقائق كذريعة ليهدم بها الحقوق!! ومن هنا ينبع سوء الفهم واضطراب الأفكار وتوتر المشاعر الذىٰ يقود إلىٰ معارك طاحنة تشوه رسالة الإسلام وطبيعة الدين.

فعادة المتعصبين والمُحرضين يحرصون علىٰ حشد وتجميع الآيات القرآنية التىٰ تشرح الحقائق النفسية والعقائدية المُتعلقة بالمخالف ويتغافلون عن بسط وشرح الآيات التىٰ تتحدث عن حقوق الآخر المخالف ووجوب البر والقسط والرحمة به ومن خلال هذا الحشد

المتعمد للصنف الأول والثانى من الآيات ينطلقون نحو بث روح الطائفية والانقسام فى المجتمعات باسم القرآن والدين وهذا خطر كبير؛ لذلك ينبغي الاستفادة من تقسيمنا السابق الخاص بتصنيف آيات القرآن فى التعاطي مع الآخر (**آيات العقائد، آيات الحقائق، آيات الحقوق**) فى تفكيك التعصب والفكر المتطرف الذى يستند على نظرة جزئية لبعض النصوص المُقدسة ويستخدمها بدون فهم ولا إطار جامع يربط بينها، فهذا التقسيم السابق للآيات عندما يكون حاضرًا فى ذهن المستمع بشكل واضح فلن يقع فريسة للتعصب لأنه يُدرك أن النسق القرآنى متماسك ولا يضرب بعضه بعضا وأن ورود آيات تشرح وتوضح عقائد الآخر المخالف وطبيعته النفسية لاتعنى بأى حال من الأحوال الانتقاص من حقوقه والنيل منه، ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الإسلام وكتابه الخالد القرآن قادر على التعايش مع الآخر المخالف بكل رحابة صدر وتواصل بدون تمييز أو إقصاء أو تهميش.



النص الديني والفتن الطائفية

ثالثا:- يتم استحضار النص الديني دائما لفرض رؤية سياسية ما تحول دون دمج حقيقي للمكونات الأخرى المختلفة طائفيا ودينيا، الديني بالخصوص، فكيف يمكن التوفيق بين هذا وذاك؟

الإجابة: كل الأمم والشعوب والجماعات البشرية سواء المتقدمة منها والمتخلفة تحيا وتتغذي علي أفكار مركزية مقدسة تسمى الميتا أيديولوجي (ما وراء الأيديولوجية)، وهذه قد يكون مصدرها الدين أو العرف أو المخزون الحضاري العميق، هذه الأفكار مركزية عميقة تنبع منها تصورات الشعوب والأمم لنفسها وللآخرين، فأوروبا على سبيل المثال تتغذي في أفكارها الكبري علي المزيج الفكري بين حضارة الإغريق وحضارة الرومان، ثم أفكار عصر النهضة، ثم الحداثة، وهكذا الحضارة الإسلامية الأفكار المركزية عندها هي نابعة من تعاليم الدين الإسلامي.

في النهاية ليس عيبًا أن تستقي أفكارك وفلسفة الحياة من النص الديني ولكن بما لا يغتال المستقبل فالمشكلة ليست في الأديان، وإنما المشكلة في بعض الناس الذين يرغبون في فرض تدينهم وتصوراتهم على تصورات مخالفيهم، وبالتالي أي خروج عن تدينهم يعتبرونه خروجا عن الدين، فالدين دائما ليس له قراءة واحدة وهذا من رحمة الله بالناس، فالفقة الإسلامي يشهد بذلك فالمدرسة الفقيهة المصرية

بقيادة الإمام الليث بن سعد، تختلف عن مدرسة الإمام أحمد بن حنبل في منطقة الحجاز، تختلف عن مدرسة أهل الرأي في العراق.

الوحدة قبل التوحيد:

التوفيق بين الرؤية الدينية واستقرار المجتمع أمر ممكن وحققته العديد من الشعوب عبر الحفر المعرفي ودراسة فلسفة الدين ومراعاة سنن الله الكونية في بناء المجتمعات والدول، ومن الجميل أن نذكر هنا أن النص القرآني قدم وحدة المجتمعات علي التوحيد في بعض المواطن ومنها قصة سيدنا هارون مع أخيه موسي عليه السلام ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي﴾ [طه]، كما قدم القرآن المكي في بعض الأحيان إقامة العدل علي التوحيد ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف:29]. إننا نحتاج إلي إعادة قراءة النص الديني في ضوء حاجات البشرية في القرن الواحد والعشرين، وأظن أن الأديان لن تبخل علينا بجديد يجمع البشرية علي الوئام.

رابعًا:- هل يقف التنوع الطائفي والعرقي والمذهبي عائقًا أمام قيام دولة أو مجتمع مستقر؟

التنوع والاختلاف في ذاته آية كونية من آيات الله في الكون والنفس، ولا يمكن محوها وإلغاؤها ولكن وجودها في مجتمع من المجتمعات

يحتاج إلي عقول مفكرة، وصدور متسعة، وآليات عمل تحول التنوع إلي ثراء وليس إلي عداء وتنازع.

خامسًا: يعتقد البعض أن الفتن والفرقة قدر من الله واجب الحدوث وبالتالي نحن لانملك أمامه سوى التسليم والصبر.. فالرسول ﷺ يقول **«افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار، قيل يا رسول الله من هم؟ قال الجماعة»** رواه ابن ماجه.

الإجابة: فكرة القدر والخضوع له وعدم الانطلاق للعمل عبر استشراف المستقبل وتوقع المخاطر وتحديد الأهداف من أخطر الأفكار القاتلة التى أصابت العقل المسلم القديم والمعاصر، فجعلته يتعامل مع الحياة باستخفاف ويتعاطي مع الأمراض والمحن بلامبالاة مفرطة، ومع انتشار هذه الأفعال القدرية المُقعدة خرجت المنطقة العربية والإسلامية من دائرة الفعل الحضاري، وهذه الأفكار القدرية الانسحابية امتدت بطبيعة الحال إلى قصة الفتن الأهلية والفرقة والانقسامية فحاولت نقل المسئولية من أفعال البشر الخاطئة التى تقود لنشر الكراهية والشقاق إلى الله سبحانه وتعالى الرحيم القدير وهذا انحراف كبير وخلل إيماني غير مبرر!!!، وأما الاستناد فى حتمية وقوع

الفتن والفرقة بين المسلمين لهذا الحديث المذكور في السؤال فهو أيضا وهم كبير؛ حيث أن هذا الحديث ووفق آليات علم الحديث لايُعد حديثا صحيحا كما أوضح ذلك الدكتور/ حاكم المطيري عندما قال إن كل طرق هذا الحديث مناكير وغرائب ضعيفة ومنكرة.

سادسًا- برأيك كيف حولت ماليزيا هذا التنوع المجتمعي داخلها ما بين الأعراق والأديان والمذاهب المختلفة لحالة دمج أعطت نموذجا جيدا سابقا على غيرها في المناطق الأخرى الإسلامية التي تشهد حالة نقاء عرقي وديني لكنها تشد حالة رخاوة شديدة على مستوى الدولة والمجتمع مثل الصومال مثلًا؟

النموذج الماليزي ملهم للعديد من الشعوب في إدارة التنوع والاختلاف، فالمجتمع الماليزي يتكون من عرقية صينية تمثل طبقة ثرية من رجال المال والأعمال وتقدر بنحو 35% من حجم السكان، ويتكون أيضا من شريحة من الهنود وتقدر بنحو 10% يهيمون علي قطاع الخدمات، وأغلبية من الملايو يقدرون 50% من عدد السكان كانوا يعملون بزراعة الأرز في الحقول وتنتشر فيهم الأمية والجهل، وبسبب هذا التنوع وعدم المساواة الاجتماعية وقعت حروب أهلية داخلية قتل فيها الآلاف في عام 1961، لكن النخبة الماليزية تعلمت الدرس وقررت عدم تكرار أخطاء الماضي وقرروا الحوار وسماع الآخر، والعمل علي دعم المشترك الحضاري بين الهنود والصينيين والملايو ونجحوا في عمل مناهج تعليمية رائعة تجمع بين تعاليم محمد ﷺ وتعاليم بوذا

المقدر عند الكثير من الصينيين والهنود، فوفروا مظلة للعدالة الاجتماعية تشمل الجميع وغيرها من الإجراءات التي ساعدت في لم الشمل الماليزي تحت شعار المحافظة علىٰ القيم الآسيوية التي تقدر الأسرة والعمل والسلام.

أما الفشل الصومالي في ملف إدارة التنوع والاختلاف علي الرغم من أن كل الصوماليين مسلمون وليس ذلك وحسب بل معظمهم يتعبدون الله بالمذهب الشافعي وعرقيتهم واحدة، ويعيشون تقريبا في نفس المستوىٰ الاقتصادي، ولكن هناك تعثر في إدارة ملف التنوع والاختلاف لعدة عوامل منها ماهو خارجي وخاص بصراع القوىٰ الدولية علي الصومال لأهمية موقعها الجغرافي، ومنها ماهو داخلي وهذا هو الأهم والسبب الرئيس في ذلك وهو اعتبار فصيل من فصائل الشعب الصومالي أن تدينه هو الدين الواجب الاتباع، وبالتالي أي فرد خارج عن تدين هذا الفيصل أو التنظيم فهو إلي الكفر أقرب وعن الإيمان أبعد ويجب إقصاؤه والتخلص منه!!، وامتد هذا الخط وأصبح له حمولة سياسية كبيرة فأصبح تدين هذا الفصيل هو الحاكم وهو زاوية النظر- المسطرة- للآخرين فأصبح الآخر المخالف لهذا النمط من التدين إما كافر أو مبتدع أو فاسق، وهذه أحكام كافية لقصم الظهور وتقطيع الرؤوس وشرذمة المجتمعات والأمم، ويتضح لنا من التجربة الصومالية خطأ الفكرة الشائعة بأن وحدة الدين والمذهب أو ما يسمي

بالأخوة الإيمانية كافية وحدها لتحقيق الاستقرار والتعايش والتنمية دونما توفير قيم القسط والبر والإنصاف ومقاومة الأفكار المُتعصبة، وضبط أنماط التدين حتىٰ تميل للتسامح والتعايش.

الحل العلماني للمعضل الطائفي

سابعًا:- يرىٰ البعض أهمية أن تكون أنظمة الحكم «علمانية» خصوصا للبلاد التي تشهد حالة فسيسفاء دينية وعرقية وطائفية كالعراق مثلا، كي تصبح الدولة علىٰ مسافة واحدة من كل مواطنيها، وبحيث لا نشهد هذا النزاع الذي شهدته العراق بعد الاحتلال ولا تزال تشهده حتىٰ الآن؟

المشهد القائم في العراق الآن من حيث التعصب الطائفي لا يرجع في الإساس إلي طبيعة نظام الدولة هل هو إسلامي أم علماني وإنما يرجع للأفكار الضارة في الرؤوس العراقية عند متعصبي السُنة ومتطرفي الشيعة، فقد شهد العراق تاريخيا تعصبا طائفيا في ظل الدولة العباسية، وأيضا شهد احتقانا داخليا في ظل الدولة القومية تحت قيادة حزب البعث، وأعتقد حتي لو قامت دولة علمانية علي النمط الأمريكي سيشهد العراق أيضا نزاعا طائفيًا طالما لم تعالج الأفكار الانقسامية الكبري الدينية والتاريخية في العقل الجمعي العراقي وشكل الدولة، بعد ذلك لن يكون مشكلة إذا قِررت المكونات الاجتماعية العراقية أن تعيش وفق قيم المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية فكما يقول المثل الصيني ليس المهم لون القطة المهم أن تصطاد الفئران.

سؤال الشيعة في مصر

ثامنًا:- في مصر حالة احتقان ضد الشيعة، برأيك لماذا هذا الاحتقان؟ وهل هو مبرر؟

أعتقد أن حالة الاحتقان الموجودة في مصر تجاه الشيعة ترجع في المقام الأول إلي التواصل الثقافي والاجتماعي الحاصل بين الشعوب الخليجية والشعب المصري وذلك عبر العمالة المصرية في الخليج؛ حيث تقدر بعض الإحصائيات أن قرابة ربع الشعب المصري منذ السبعينيات حتي الآن قد مر بتجربة السفر للعمل في الخليج. وهذا يؤثر اجتماعيا بشكل كبير في ظل هيمنة الخطاب الديني المتشنج تجاه بعض المكونات الاجتماعية في الخليج.

- نفس حالة الاحتقان موجودة بالخليج وعمقه الديني تغلب عليه النزعة السلفية المتشددة، لكن المفارقة أن الخليج لا يجد نفس الأزمة مع الغرب، وأمريكا بالخصوص؟

الإجابة: حكى لي زميلي الباحث د.محمد مختار الشنقيطي أنه ذهب لإلقاء محاضرة في أحد الكنائس في أمريكا، وتكلم عن القيم المشتركة بين محمد ﷺ وسيدنا عيسي عليه السلام ، فقامت له امرأة من الحضور وقالت له طالما هناك مشتركات كبيرة بهذا الحجم بين الإسلام والمسيحية فلماذا كل هذا العداء الشديد الحاصل في بعض المناطق بينهما؟! فقال لها: غالبًا ما تحصل المشاكل بين الأقارب والجيران، فوجود المخالف لك في الاعتقاد والأفكار في الشارع الذي أنت فيه

يفرض عليك تحديًا مختلفًا عن المخالف الذي يكون خلف الأفق وبعيدًا عن الاحتكاك اليومي.

حروب المؤمنين

تاسعاً: هناك نظرية سائدة تقول «لو آمن الناس بالدين حقـاً لانتهت الصراعات في ما بينهم، ولتوقفت الحروب الأهلية للأبد، ولساد السلام وعمّ الوئام في العالم!!»؛ فهل تؤكد الخبرة الإنسانية وتجارب الشعوب فعلاً هذه المقولة أم تنفيها؟؟ وهل المجتمعات المؤمنة والمتجانسة مذهبيًا يسودها السلام والاستقرار؟ وهل الإيمان وحده هو الذي يصنع التسامح؟؟

الإجابة عن هذه التساؤلات الكبيرة تتطلب منا القيام بجولة فكرية في حنايا التاريخ، ووقائع الجغرافيا ،وتاريخ المذاهب حتى نحصل على مقاربات صحيحة لهذه القضايا الشائكة، وستكون محطات هذه الجولة المعرفية وفق التالي:

صفين الدامية

شكّل استشهاد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه صدمةً كبيرة للمسلمين، فانطلقت الأصوات تطالب بالثأر الفوري والعاجل من قتلة الخليفة عثمان، وكان على رأس هذا المُعسكر الصحابي معاوية بن أبي سفيان، وفريق آخر كان يري التروّي والانتظار حتى يستقرّ الوضع السياسي باختيار خليفة للمسلمين قادر على القصاص من القتلة، وكان على رأس هذا الفريق سيدنا علي بن أبي طالب؛ ولذلك امتنع معاوية

وأهل الشام عن بيعة سيدنا علي، ورأوا أن يقتص علي من قتلة عثمان أولاً، ثم يدخلون في البيعة، وقالوا: لا نبايع من يؤوي القتلة؛ ثم تطور الأمر بين الفريقين ووصل إلىٰ النزاع المسلّح؛ وتجسّد ذلك في معركة صفين في الأوّل من صفر 37 هـ والتي قُتل فيها كثير من الصحابة الكرام، وعلىٰ رأسهم سيدنا عمار بن ياسر.

الكنيسة المُقاتلة

شهد تاريخ القارة الأوروبية سلسلة من الحروب الدينية المعارك التي حدثت في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي، بعد ظهور حركة الإصلاح البروتستانتية، واستمرت الحروب الدينية بصورة متعاقبة لمدة مائة وإحدىٰ وثلاثين سنة بين عامي (1517 - 1648 م)، وجرت في سويسرا، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وبوهيميا، وهولندا، وإنكلترا، وسكتلندا، وإيرلندا، والدنمارك، والسبب الرئيس في كل هذه المعارك هو اعتقاد الكنيسة أنها هي وحدها التي تملك الإيمان الأصوب النقي الواجب الانقياد له دون غيره!!؛ وقد حدثت فظائع إنسانية رهيبة جراء تلك الحروب؛ فانتشرت المجاعات والأمراض وهلاك العديد من السكان، وانخفض عدد سكان ألمانيا بمقدار 30٪ في المتوسط؛ كما انخفض عدد سكان الأراضي التشيكية بمقدار الثلث. وحوصرت العاصمة الفرنسية باريس أياماً طويلة، وراح الباريسيون يأكلون لحم القطط والكلاب ويقتاتون بالعشب، وانتشر النهم الجنسي عند الرجال، ووجدت الفواحش والصور العارية سوقاً رائجة، وأصبحت الجريمة مألوفة، وأفرخت هذه

الجريمة السرقة والقتل، وانتشرت الفوضىٰ في الشوارع، وانتشر الانتحار في تلك السنين.

التجارب المعاصرة

أولاً: الاشتباك الكاثوليكي

في أبريل/ نيسان 1994، وخلال فترة لا تتجاوز 100 يوم، قُتل ما يربو علىٰ 800 ألف شخص في رواندا، وتعرضت مئات الآلاف من النساء للاغتصاب، عندما شنّ المتطرفون في جماعة الهوتو التي تمثل الأغلبية في رواندا حملة إبادة ضد الأقلية من توتسي؛ إذ قتل الجيران جيرانهم، كما قتل بعض الأزواج زوجاتهم المنتميات للتوتسي، وقيل لهم إن رفضوا فسوف يُقتلون، وكانت بطاقات الهوية الشخصية في ذلك الوقت تتضمن تحديد الانتماء العرقي، ومن ثم أنشأت المليشيات نقاط تفتيش في الطرق، حيث كان يجري قتل التوتسي، كما احتجزت الآلاف من نساء التوتسي ثم جرىٰ اغتصابهن لاحقاً. وأنشأ متطرفو الهوتو محطات إذاعية وصحفاً تنشر الكراهية وتحثّ الناس علىٰ «التخلص من الصراصير»؛ أي قتل التوتسي. وكانت الإذاعة تبث أسماء الأشخاص الموجودين علىٰ قوائم القتل، وحتىٰ القساوسة والراهبات، شاركوا في قتل بعض ممن لجأ إلىٰ الاختباء في الكنائس. وفي ختام هذه التجربة المؤلمة من المهم أن تعلم أن هناك قاسماً مُشتركاً بين الهوتو والتوتسي وهو أنهم ينتمون جميعاً للديانة المسيحية ويدينون بالمذهب الكاثوليكي!.

ثانياً: تقاتل الشوافع

اندلعت الحرب الأهلية في الصومال بعد الإطاحة بنظام سياد بري من السلطة يوم 26 يناير/ كانون الثاني 1991. فبعد نجاح انتفاضة حركات التمرد شمالاً وجنوباً لإسقاط النظام العسكري للجنرال محمد سياد بري، فشلت جميع الجهود لإقامة حكومة دستورية في البلاد، إذ أعلن الإقليم الشمالي انفصاله تحت مسمىٰ (**جمهورية أرض الصومال**)، ودخلت بقية الأقاليم والمحافظات في حرب أهلية مريرة. ونتج عن ذلك، بطبيعة الحال كما شاهد العالم، العديد من المجاعات التي تقتل آلاف الأطفال والنساء كل فترة من الزمن؛ ونتج عن هذا الوضع السياسي البائس أن تمددت حركة (**الشباب المجاهدين**)؛ وهي حركة تعتنق فكر القاعدة؛ وتدعو إلىٰ المشاركة في (**جهاد**) ضد الحكومة الصومالية وحلفائها الصليبيين الإثيوبيين. وقد اغتالت هذه الحركة وزير الداخلية الصومالي السابق عمر حاشي أدن في 18 يونيو/ حزيران 2009 الذي قضىٰ في التفجير داخل فندق ببلدة بلدوين وسط الصومال وقتل معه 30 شخصاً علىٰ الأقل، إذ أعلن متحدث باسم الحركة في مؤتمر صحافي تبني الحركة للهجوم، ووصفها للوزير «**بالمرتد الكافر**»، وفي نهاية الدرس الصومالىٰ ينبغي أن تعرف أن الشعب الصومالي كله تقريباً مسلم سُني شافعي، نسبة إلىٰ مذهب الشافعي رحمه الله.

ثالثاً: صراع المالكية

النزاع المسلّح نشب في إقليم دارفورغربي السودان في فبراير/ شباط

2003 بين القوات الحكومية السودانية وقوات الجنجاويد التابعة لها من جهة، والمجموعات المتمردة الدارفورية من جهه أخرىٰ، مثل حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، التي تنحدر أصولهم علىٰ الأغلب من القبائل غير العربية في دارفور؛ مثل الفور والزغاوة والمساليت. ونتج عن هذا الصراع المؤلم وفق إحصاءات المنظمات الدولية قرابة 200 ألف دارفوري، علىٰ الأقل، لقوا حتفهم منذ اندلاع المعارك، أما عدد الذين لجأوا للدول المجاورة، خاصة تشاد، فيبلغ عددهم 693 ألف، وأكثر من 800 ألف هجروا من بيوتهم داخل الإقليم ويعيشون في ظروف عصيبة علىٰ المناطق الحدودية، ما يعنينا في هذه التجربة أن نعلم أن طرفي الصراع من المسلمين السُنّة المالكيين، نسبة إلىٰ مذهب مالك، وأن إقليم دارفور من أكثر مناطق السودان من حيث انتشار «خلاوي» تحفيظ القرآن، وأن القائد الدارفوي الدكتور خليل إبراهيم، والذي قُتل علىٰ يد القوات الحكومية كان أميراً للمجاهدين في فترة الحرب الأهلية بالجنوب التي أعلنت فيها حكومة البشير الجهاد علىٰ الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان!.

نتائج الجولة الفكرية

* اشتراك الناس في الإيمان والمذهب ليس عاصماً من الحروب الأهلية والصراعات.

* الإيمان من دون برامج تُدبر قضايا الاختلاف وفضّ النزاعات لن يوفر الاستقرار والسلام.

* فكـرة أن الإيمـان وحـده هـو القـادر علـىٰ إنقـاذ المجتمـع مـن الاحتراب الأهلي هي دعوة للكسل والاستكانة، وعدم معالجة الأزمات بشكل جذري.

* سؤال الظلم والتهميش والتمييز في المجتمعات إجابته هي إقامة العدل وتحقيق المساواة وليس دعوة الناس إلىٰ الهروب والتسليم تحت دعاوىٰ الإيمان والخضوع للقدر.

* عنـدما يـدّعي مكـون دينـي امتلاكـه الحقيقـة المُطلقـة مـن دون الآخرين تبدأ الأزمات الطائفية.

* ليس صـحيحـًا أن المجتمعـات المُتجانسـة دينيـًا أكثر سلامـًا مـن المجتمعات المتنوعة.

تجربة

بعد هذا الطواف الطويل مع رحلة الأسئلة والإجابات السابقة،أرىٰ من المهم فىٰ هذا السياق ذكر هذه التجربة، فقد قمنا فىٰ التنوع بتدريب فريق الجمعية الشرعية(علماء شرعية، ووعاظ، وداعيات) فىٰ المحلة بدلتا مصر المحروسة، علىٰ آليات إنتاج خطاب ديني إسلامي مُستنير يدعم التوافق الاجتماعي فىٰ مصر، وخرجنا من هذه التجربة مع فريق الجمعية الشرعية الرائع بهذه الخلاصات الخمس والتىٰ نعتقد بأنها صالحة للتنزيل والتطبيق فىٰ أماكن شتىٰ فىٰ بلدان الوطن العربي وهىٰ كالتالي:

1- عدم التعميم في الخطاب والحكم على المخالفين بالإجمال فالله يقول ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ۗ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران:113] .

2- لاتجعلوا الكراهية أداة لظلم الآخرين المخالفين يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة:8] .

3- شغل عقلك وسمعك فيما تسمع وتري ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف 179] .

4- الإختلاف سنة كونية وحقيقة قرآنية ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ، إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هود 118 – 119] .

5- الحقيقة المطلقة الكاملة هي لله فقط والبشر يملكون بعضا منها ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: 65] فادعاء إمتلاك الحقيقة الكاملة ومعرفتها وهم كبير.

رابعًا: الإضاءات المعرفية الجديدة وضبط عالم الأفكار:

من الطرق الفاعلة والمهمة في تفكيك منظومة الأفكار القاتلة في العقول والأفهام وخاصة المتعلقة بقضايا التسامح والعيش المُشترك إدخال العلوم الإنسانية بشتى أنواعها عند التعاطي مع قضايا الآخر المُختلف، فالتعامل بفلسفة البعد الواحد مع الظاهرة الطائفية والتعدد العرقي والتنوع القومي واللغوي وبسياسة ردة الفعل غير العاقلة والمتشنجة يقودنا إلى سوء فهم الواقع، وعدم القدرة على إدارة الحاضر، ويُحدث نتائج كارثية في المستقبل، فتعاملنا مع الحالة الشيعية مثلا لابد أن ينطلق ابتداء من كونها ظاهرة إنسانية بجدارة، تكونت خلال حقب زمنية طويلة، وعبر طبقات سيكولوجية جغرافية وتاريخية ونفسية ودينية متشابكة، وتخضع في نشوئها وتكونها وانتشارها وتمددها لنفس القواعد الحاكمة للظواهر الإنسانية الأخرى، مما يعني أن التعاطي معها والحكم عليها من خلال بعد واحد فقط أو أداة معرفية واحدة فقط- وهي المقاربة الدينية والشرعية- سوف يقودنا في النهاية إلي تصور مبتور ومشوه عن طبيعة وحجم ومستقبل هذه الحالة وطرق التعامل معها، فالعديد من النخب الدينية العربية والإسلامية السنية والشيعية نظروا إلي بعضهم البعض من خلال مرآة واحدة هي الأداة الدينية التي عرفت بالتقريب بين المذاهب، وهي بلا شك تجربة يقف خلفها أناس مخلصون ومتحمسون، ولكن التوقف مع هذه الأداة والاكتفاء بهذا البعد فقط ساعد في تهميش الأدوات الإنسانية الأخرى البالغة الأهمية في

بناء إطار كلي شامل لتناول الحالة بشكل أعمق، فالظواهر الإنسانية تحتاج لدراستها وتفحصها إلي صنوف شتىٰ من العلوم والتخصصات التي ربما تبدو متباينة في نظر القارئ العادي، ولكن الساعين نحو جودة الفهم وعمق الرؤية ورصانة الطرح مع الظواهر الإنسانية يدركون مدي أهمية تسليط إضاءات معرفية متنوعة من أجل فهم أدق للظواهر، وقد تبدو العلوم المستخدمة لدراسة الظواهر الإنسانية كأنها أنهار معزولة لا علاقة بينها، ولكنها في حقيقة الأمر تتغذىٰ من مياه جوفية واحدة تتنقل بخفة بين ضفاف هذه الأنهار المعرفية دون أن يراها الناس، فدخول علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلوم اللغة وغيرها إلي جوار العلوم الشرعية عند تناول الحالة الشيعية يوفر بالتأكيد رؤية أفضل وأنصح وأوسع بمراحل من حصر دراسة الشيعة فقط بين سندان التاريخ الطائفي ومعول الطهر العقائدي.

فأسئلة من قبيل لماذا هاجر التشيع من الساحة العربية إلي الحاضنة الفارسية– إيران–؟ تأتي إجابته من الأداة المعرفية التاريخية، والأسئلة حول خريطة انتشار الحالة الشيعية في الساحة الإسلامية والعربية تأتي الإجابة عليها من الأداة المعرفية الجغرافية، وسؤال عن طبيعة العلاقات الاجتماعية بين السُنة والشيعة في منطقة ما كالعراق مثلا؟ تأتي الإجابة عليه من زاوية علم النفس الاجتماعي، وسؤال حول أثر الاحتلال الخارجي علىٰ العلاقة السنية/ الشيعية؟ أحسب أن أفضل ما يجيب عليه هو علم السياسة وأنظمة الحكم وليس الفقيه والداعية، ومع حسن

التعامل مع هذه الإجابات المعرفية وغيرها التي تنبع من روافد معرفية مختلفة في بوتقة معرفية مناسبة، نكون قد وضعنا لبنة قوية في مسار رسم إطار كلي مناسب، يساعدنا في عملية الرصد والتفسير والتنبؤ بالحالات الإنسانية قيد الدراسة، والعمل بهذه الرؤية المعرفية العميقة بجوار الأداة الشرعية الدينية في دراسة الحالة الشيعية وغيرها من القضايا المماثلة مثل قضايا الأكراد، والأرمن والمسيحيين، والأمازيغ، وغيرها سيكون له الأثر الإيجابي البالغ لأنه سيدفع بدماء جديدة وواعدة متمثلة في جامعات وهيئات ومراكز بحث وعلماء، لن يبخلوا بعلمهم وجهدهم من أجل اكتشاف طرق معالجة حقيقية لظواهر التفتت والانقسام التي لا تهدأ في الساحة العربية والإسلامية، ومع مرور الزمن تتحول هذه الجهود المعرفية إلي مؤسسات وهيئات قائمة ومتخصصة تساهم في استقرار المجتمعات من خلال الكفكفة من صيحات التشنج والتخدير التي تطلق ليل نهار دون دراسة أو تحقيق، مما يعني أن قيادة الرأي العام في المجتمع العربي لن تخضع في المستقبل لفاعل واحد أو لهيئة أحادية دون غيرها من الهيئات، سواء كانت على رأس سلم السلطة التنفيذي أو من هيئات المجتمع المدني الفاعلة أو من المراجع الدينية المشهورة.

جغرافيا التشيع السياسية

ولمزيد من التفصيل والتوضيح في هذا المحور سأطرح عليكم ورقة بحثية قمت بإنجازها في العام 2009 وكان عنوانها «جغرافيا التشيع السياسية.. نحو فهم أعمق» وذلك لتوضيح أهمية إدخال كافة أفرع

العلوم الإنسانية المتاحة عند تعاملنا مع أي ظاهرة اجتماعية يكون فيها البشر الجزء الأبرز والمقصود بالفهم والرصد، فحاولت استخدام الأداة الجغرافية لفهم الأزمات الحاصلة في العالم العربي والإسلامي، ففهم الصراع الدائر في دارفور وأقاليم السودان الأخرى لا يمكن استيعابه بشكل جيد إلا من خلال أدوات معرفية عديدة من أهمها الجغرافيا السياسية والتاريخية للسودان، ولتوضيح دور الأداة الجغرافية في مجال أزمات الاحتقان الطائفي سنركز الحديث في الأسطر القادمة علي دراسة الحالة الشيعية في العالم العربي والإسلامي من زاوية علم الجغرافيا، وتحديدا من منصة الجغرافيا السياسية لندرك كم الفائدة المعرفية العائدة علينا من استخدام هذه الأداة المعرفية عند التعاطي مع الحالة الشيعية. «نص الورقة البحثية» .

الحالة الشيعية في الساحة العربية والإسلامية تندرج تحت إطار كلي جامع هو ظاهرة الأقليات في المجتمعات الإنسانية، سواء كانت هذه المجتمعات إسلامية أو غير إسلامية، فلا تكاد أمة من الأمم على وجه الأرض تخلو من وجود أقليات فيها، سواء كانت هذه الأقلية أقلية لغوية مثل الأقلية الفرنسية في كندا، أم أقلية عرقية مثل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، أم أقلية طائفية مثل الشيعة في المملكة العربية السعودية، أم أقلية قومية مثل الأقلية الكردية في العراق، أو الأكراد في تركيا. وكل ما يتعلق بدراسة الأقليات وتوزيعها وأسباب نشأتها واستشراف مستقبلها يُدرس في فرع الجغرافيا السياسية، فما

القيمة المعرفية المضافة لاستخدامنا الجغرافيا السياسية عند دارسة الأقلية الشيعية في العالم الإسلامي؟ الجغرافيا السياسية توفر عدة فوائد معرفية عند تناولها للظواهر البشرية يتلخص بعضها في التالي:

أولا: يمكن من خلالها رسم صورة ذهنية واضحة المعالم والتفاصيل في عقل الباحث والقارئ تجعله ينظر لظاهرة الأقليات في الساحة العربية والإسلامية علىٰ أنها ظاهرة إنسانية عامة، تكونت عبر حقب سيكولوجية عديدة، ربما تتجاوز جغرافية وتاريخ المنطقة العربية، بمعنىٰ أن يتفهم أنها ظاهرة عابرة للأمم والحدود وتعتري العديد من الدول والشعوب، وليست حكرا علىٰ الساحة العربية والإسلامية فقط، فوفق إحصائيات منظمة اليونيسكو يوجد في العالم نحو 10000 أقلية عرقية ولغوية ودينية.

ثانيا: من خلال الخرائط الجغرافية الحديثة التي تجمع بين الأحداث التاريخية والواقع الجغرافي المعاش يمكن متابعة ورصد وتحليل ظاهرة الأقليات بشكل يختصر الوقت والجهد أمام الفاعل السياسي وصناع الرأي العام، فالوجود الجغرافي للأقليات لا يتسم بالثبات والسكون، وإنما يخضع لنظريات التمدد والانكماش وفقا للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في الأقاليم،فتوزيع الأقليات في دولة البوسنة والهرسك وكوسوفا تعرض لتغيرات هائلة وحادة نتيجة الحروب الأهلية، وتمركز قبائل الهزراة الشيعية في أفغانستان تعرض

لتغيرات جديدة نتيجة الحرب الأهلية الأفغانية والاحتلال الأمريكي للبلاد، وللإلمام بهذه التفاصيل لابد من العبور علىٰ المحطة الجغرافية وبشكل مفصل، لفهم المشهد السياسي والاقتصادي الناتج عن هذا التمركز الجديد لهذه الأقليات، وفي هذا الإطار يأتي المرجع الأكاديمي النوعي «**أطلس تاريخ الإسلام**» للدكتور حسين مؤنس- من إصدارات دار الزهراء للإعلام العربي- كعمل أكاديمي عربي عالي الجودة والكفاءة يربط بين وقائع التاريخ الإسلامي وحقائق الجغرافيا علىٰ الأرض، من خلال الخرائط الجغرافية الدقيقة التي توضح مسار ومآلات الأحداث التاريخية الكبرىٰ التي وقعت في التاريخ الإسلامي القديم والمعاصر.

بين الجغرافيا والتشيع

لكن ما العلاقة إذًا بين الجغرافيا السياسية والظاهرة الشيعية؟ أو كيف يمكن الإفادة من هذا المعطىٰ العلمي في فهم طبيعة تلك الظاهرة وحركتها؟ أعتقد أن الإجابة علىٰ هذا السؤال تتحدد من خلال إدراك مجموعة من الحقائق، لعل أهمها:

أولا: أن الميدان الرئيس للجغرافيا السياسية هو البحث في أثر الأرض علىٰ السياسية، وأثر الأرض يتسع ليشمل كل ما عليها من الثروات والمعابر البحرية إلخ... في الإقليم، وتشمل أيضا السكان من حيث عددهم وحجمهم وتركيبتهم السكانية والعرقية والدينية، والظاهرة الشيعية من الزاوية الديموغرافية تؤثر في كثير من سياسيات الدول

الإسلامية وخاصة التي يشكلون فيها أغلبية سكانية كإيران وأحيانا عندما يكونون أقلية مؤثرة مثل الأقلية الشيعية في جنوب لبنان ووسط أفغانستان.

ثانيا: الجغرافيا السياسية تهتم بمستقبل الدول سياسيا وتهتم باستشراف المستقبل بمعنىٰ أنها تتعامل مع الدول كظواهر ليست ثابتة أو ساكنة وإنما تخضع للتمدد والانكماش، والظاهرة الشيعية أيضا ليست ثابتة وساكنة وتخضع للتمدد والانكماش [6]، ونجحت في بعض الفترات التاريخية في إقامة دول وممالك كبيرة، مثل دولة الفاطميين في الشمال الأفريقي والدولة البويهية في العراق، ونجح الحشد الجماهيري الشيعي من خلال رجال الدين وعلىٰ رأسهم الخميني في الإطاحة بنظام الشاه في إيران في العصر الحديث.

ثالثا: الجغرافيا السياسية تبرز أهميتها بشكل أكبر في الأماكن الساخنة في العالم، أماكن الصراعات والتنافس بين القوىٰ المهيمنة الكبرىٰ، والأماكن الساخنة في الساحة الإسلامية والعربية الآن تبدو الظاهرة الشيعية حاضرة فيها بشكل من الأشكال، فمعارك حزب الله وإسرائيل في جنوب لبنان، والصراع الأمريكي/ الإيراني في المنطقة، والصراع الطائفي في العراق، والاحتقان الداخلي في باكستان، والنزاع في أفغانستان، القاسم المشترك بينهم جميعا هو وجود الطرف الشيعي المؤثر والفاعل في النزاع ونحن عندما نشير للدور الشيعي في هذه

الملفات لا يعني ذلك تقييما لهذا الدور سلبا أو إيجابا فلسنا في محل نقاش وتقييم الأدوار.

رابعا: بعض الخبراء المتخصصين في الجغرافيا السياسية مثل- فرنسوا تويال المنظر الإستراتيجي الفرنسي- يعتبرون أن الشيعة يمتلكون رؤية نهائية للعالم تتمثل في فلسفة انتظار المهدي المنتظر، وما يستتبع ذلك من ضرورة تهيئة المشهد العالمي لخروجه وفق بعض الروايات الشيعية والتي يمكنها أن تؤثر في السياسية العالمية من خلال تبني بعض القادة الإيرانيين العسكريين ومن هم في سدة الحكم لها، والتي ربما تدفعهم للإقدام على الدخول في نزاعات كبرى.

خامسا: الجغرافيا السياسية تتمركز فلسفتها على محاولة فهم أسباب الصراع بين الدول والوحدات السياسية والتي غالبا ما تكون صراعات حول الثروات والاستفادة منها وحرية الوصول لها، من هذه الزاوية يمكن فهم ما نادى به الكاتب الأمريكي من أصل إيراني ولي نصر "7" في كتابه صعود الشيعة، من دعوة الإدارة الأمريكية إلى ضرورة الحوار مع الشيعة بدل المواجهة والصدام؛ لأنهم من الناحية الديموغرافية لهم الغلبة في التمركز حول شريط النفط في الخليج العربي [7] شرقا وغربا.

سادسا: الجغرافيا السياسية تحاول جاهدة استشراف مستقبل النزاعات الساخنة في العالم بين الدول، وما سيتمخض عنها من نتائج، والأماكن الساخنة في العالم العربي والإسلامي الآن مستقبلها محكوم

بدرجة من الدرجات بالتقاطع مع الظاهرة الشيعية، فاستقرار العراق والحرب في أفغانستان واستقرار جنوب لبنان وملف الفصائل الفلسطينية وعلاقتها بإيران كلها تدفع في اتجاه أن بعض مشاهد المستقبل في المنطقة العربية والإسلامية مرهونة بحسن التعاطي والتعامل مع الظاهرة الشيعية، سواء تمثلت في دولة كإيران، أو تجسدت في حركة كحركة حزب الله.

ومن خلال ما تقدم يتضح مدى الحاجة للإبحار خلف الظاهرة الشيعية من زاوية الجغرافيا السياسية، وضرورة سبر أغوارها طولا من خلال دراسة أماكن النشأة ومسارات الهجرة وأماكن التمركز، وعرضا من خلال دراسة درجة التأثير في المشهد السياسي العام في العالم العربي والإسلامي.

خامسًا: عالم الأفكار وعقلية الأغلبية

إدارة المجتمعات التي تتعدد فيها دوائر الهويات والانتماءات والتي تتقاطع أحيانًا وتتراكم حينًا آخر، أمر يحتاج إلي رؤية مستنيرة وعقل جمعي راشد يعتبر تنوع المجتمع بكل أطيافه نقطة قوة وليست محور ضعف وانكسار، وهذا يتطلب جهدًا يشمل ثلاث محطات كبري هي:

1- السيطرة علي عالم الأفكار الضارة في إدارة التنوع.

2- دعم الاتزان في عالم المشاعر، والعواطف، والصور النمطية بين مكونات المجتمع.

3- إبــداع مشــاريع وطنيــة ومجتمعيــة تحشــد طاقــة المكونــات الاجتماعية نحو هدف عام جامع.

ولكن علي عاتق من يقع هذا الجهد الكبير؟

يقع هذا الجهد علي عاتق الجميع حكومة وشعبًا، فالكل مطالب بتطبيق سياسيات تدعم المساواة والعدالة والحرية للجميع بغض النظر عن اختلاف الدين والعرق واللغة. ولكن الجهد الأكبر يقع علي عاتق الأغلبية المكونة للمجتمع بحكم أنها- الأخ الأكبر لسائر الأقليات الأخرئ في المجتمع- وتقع عليها مهمة إبداع وتطبيق سياسيات اقتصادية وسياسية واجتماعية توفر للمكونات الاجتماعية الأقل عددًا في المجتمع (الأقليات) الشعور بالأمن والاستقرار والتقدير لتصبح علي قدم المساواة في الحقوق والواجبات.. مثلها مثل الأفراد المنتمين للأغلبية.

واجب الأغلبية السُنية

يبلغ تعداد المسلمين في العالم قرابة 1.57 مليار مسلم وتبلغ نسبة الشيعة في هذا العدد قرابة 10٪، ويشكل السُنة قرابة 90٪ من إجمالي العدد، من هذا المنطلق تقع علي الأغلبية السنية في العالم الإسلامي مسئولية حماية ورعاية الأخوة الشيعة والتعامل معهم بقيم القسط والعدل وعلي أنهم شركاء في الدين والوطن، وهذا أيضا يتطلب من الشيعة جهدًا موازيًا يدفع في اتجاه التعايش والوئام واحترام قيم ومقدسات الأغلبية، وبتلاقي جهود الأغلبية والأقلية يمكننا أن ننتج

عالمًا إسلاميا جديدًا تسوده قيم المواطنة، والمساواة، والحرية عندما يتحمل الجميع مسئولية النجاح في إدارة التنوع والاختلاف المذهبي وجعله نقطة ثراء فكري وحضاري وليس برميل بارود قابل للاشتعال في أي وقت، ووسط الحالة العربية والإسلامية تعيش مجموعات متنوعة من الأقليات التاريخية العرقية والدينية والقومية التي ساهمت بالجهود العديدة في تقدم ورقي الحضارة الإسلامية والدفاع عنها وقت الأزمات والمحن ولكن الآن تعاني بعض هذه الأقليات من التهميش والإقصاء الذي بعضه متعمد وكثير منه غير مقصود، ولكن هذا لا يخلي مسئولية الأخ الأكبر (الأغلبية) من ضرورة تدارك الأخطاء، ومعالجة الخلل قبل انفجار الأزمات الطائفية والأهلية في الساحات العربية، وذلك عندما يستغل الطرف الخارجي هذا الخلل والظلم الواقع علي الأقليات من طرف الأغلبية ويبدأ في نشر سمومه وآفاته القاتلة التي سوف تنخر في جسد الوحدة الوطنية والمجتمعية للأمة العربية والإسلامية، فالمجتمعات الناجحة فى إدارة التنوع والاختلاف عالميا هى التى يتسم فيها عالم أفكار الأغلبية بالإنصاف والقسط واحترام حقوق الأقليات الأصغر والأضعف.

التجربة الأمريكية

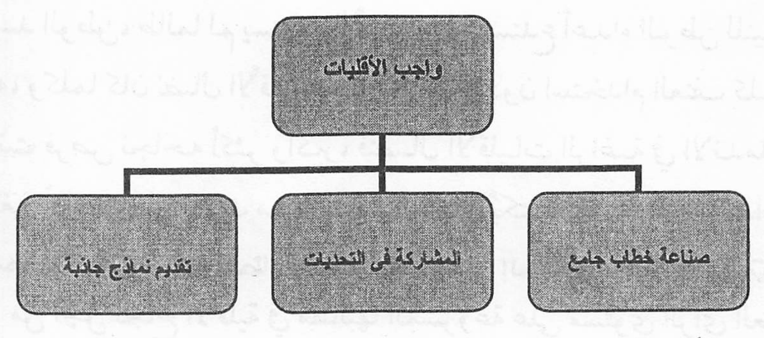
يأتي المجتمع الأمريكي في طالعة الشعوب التي أحسنت إدارة ملف التنوع والأقليات إلي حد كبير، ومن أهم الشواهد علي ذلك أن المجتمع الأمريكي ذى الأغلبية البيضاء والتاريخ الأوروبي الطويل

يحتفل سنويا في شهر شباط/ فبراير من كل عام بما يُعرف بتاريخ السود في الولايات المتحدة الأمريكية ويستمر الاحتفال لمدة شهر كامل يجري فيه تكريم مشاهير الأقلية السوداء، وتعقد فيه الندوات في الجامعات والبرامج في المحطات التليفزيونية، والعروض الفنية في المسارح و المتاحف احتفالا بهذه المناسبة، ومما لاشك فيه أن هذه الاحتفالات تنعكس إيجابًا علي الأقلية السوداء في الولايات المتحدة من زاوية تدعيم وشائج الانتماء للوطن الأمريكي. وفي هذا الإطار يأتي الاحتفال الأمريكي بعيد مارتن لوثر كينغ ذلك الشخص الذي يرتبط اسمه بالانتصارات التي حققتها حركة الحقوق المدنية للأميركيين من أصل أفريقي في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. والغريب في الأمر أنه لا يوجد ولا احتفال واحد في أمريكا بتاريخ الرجل الأبيض علي الرغم من أنه الأغلبية المجتمعية له، وهذا يؤكد فلسفة مسئولية الأخ الأكبر (الأغلبية) نحو أخواته الصغار (الأقليات) يتضح مما سبق أن مسئوليات نجاح سياسات التعايش والمواطنة وتطبيق قيم المساواة والعدالة والحرية في المجتمعات المتنوعة تقع علي عاتق جميع المكونات الوطنية وبشكل أخص علي عاتق الأخ الكبير (الأغلبية).

سادسا: عالم الأفكار وسيكولوجية الأقليات

تناولنا فى الصفحات السابقة دور الأغلبية ومدى مسئوليتها الثقافية والاجتماعية فى حسن التعامل والتعاطي مع الأقليات المتنوعة فى

المجتمع، وبما أن العيش المُشترك والوحدة الوطنية والمحافظة علىٰ الاستقرار مسئولية الجميع؛ لذلك فالأقليات عليها تحديات ومسئوليات تجاه حالة السلم الأهلىٰ والاستقرار الاجتماعي مثل الأغلبية تماما،ومن أبرز هذه الواجبات هو ضبط عالم الأفكار السائد والمهيمن بين أفرادها وأعضائها قدر الإمكان وجعلها تميل نحو حسن التعايش والتفاهم والتواصل مع مكونات الأغلبية المجتمعية وفق قيم الإنصاف والمساواة والعدالة.



أنواع الأقليات :

النوع الأول: أقليات تؤمن بأنها جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعيش فيه علي الرغم من وجود بعض مظالم واقعة عليها، لكنها تناضل في سبيل الاندماج الكامل والمساواة العادلة مع جميع أفراد المجتمع مستهدفة بنضالها هذا التأكيد علي قيم المواطنة والعدالة في ظل الوحدة الجغرافية الجامعة للوطن ولا تسعي إلي الانفصال أوالانشقاق، وأبرز

مثال علي ذلك نضال الأقلية السوداء في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاندماج والمساواة في إطار الحلم الأمريكي الجامع لكل الأمريكيين علي تراب الولايات المتحدة الأمريكية المتحد.

النوع الثاني: أقليات تشترك مع النوع الأول من زاوية النضال والمطالبة بالحقوق ولكن بهدف الانفصال عن الأغلبية جغرافيا، وترغب في بناء دولة جديدة خاصة بها مثل تجربة انفصال جنوب السودان، وهذا النوع نحن غير معنيين به هنا، وإنما مهتمون بالصنف الأول من الأقليات الذي يناضل من أجل الاندماج الكامل والحقيقي في جسد الوطن، طالما لم يستعن بالأجنبي ولم يستدع أعداء الوطن للنيل منه، وكلما كان نضال الأقلية حضاريا ومدنيًا دون استخدام العنف كلما كانت فرص نجاحه أكثر وأكبر، فنضال الأقليات الراغبة في الاندماج ينبغي أن يمر علي ثلاث محطات رئيسة حتي يُكتب له التوفيق والسداد:

المحطة الأولي: بناء خطاب جامع يركز علي المشترك مع الأغلبية:

من أجل نجاح الأقلية في مطالبها المشروعة علي مستوي الرأي العام والشعبي بعيدًا عن فلسفة المكاسب الهشة الممنوحة من الحكومات التي غالبا ما تذهب بذهاب الحكومة أو الحزب المانح لها،ينبغي للأقلية أن تتبني خطابا جامعا يتعاطف معه كل فرد في المجتمع بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لغته،خطاب يجمع ولا يفرق ويبحث عن القواسم المشتركة ويدعمها ويبني عليها، وفي هذا الإطار تأتي تجربة المسيحيين المصريين الذين نجحوا تاريخيًا في تقديم خطاب وطني

جامع يدعم قيم الوطنية والولاء للوطن المصري، وانعكس ذلك في تسامح الأغلبية المسلمة معهم وزيادة قناعاتهم بأهمية المسيحيين ودورهم في الدفاع عن الوطن والدفع في تقدمه.

المحطة الثانية: تقديم نماذج جذابة علي مستوي الأفراد والمؤسسات:

ينبغي للأقلية أن تبدد مخاوف وهواجس الأغلبية نحوها عبر تقديم نماذج جذابة علي مستوي الأفراد الذين يؤمنون بقيم الوطنية و المواطنة والمساواة والعدالة للجميع، وخصوصًا في أوقات الشدائد التي تمر علي الوطن وتأتي مواقف رجالات الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كنموذج عربي ناجح في هذا الإطار عندما وقفوا دائما ضد الغازي الأجنبي علي الرغم من محاولته إغراءهم ببعض المكاسب الاقتصادية والقانونية علي حساب الأغلبية، ومن هذه المواقف موقف الأب سرجيوس عندما وقف علي منبر الأزهر في القاهرة إبان ثورة 1919 ليقول «**إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول ليمت القبط وليحيا المسلمون أحرارًا**»، وينبغي للأقليات أن تؤسس هيئات مجتمع مدني تقدم خدماتها للجميع دون التفرقة بينهم بسبب اختلاف الدين أو العرق أو اللغة متى تيسر لها ذلك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجربة المصرية الكاثوليكية في مؤسساتها التعليمية المفتوحة لكل المصريين المسلمين والمسيحيين علي حد سواء.

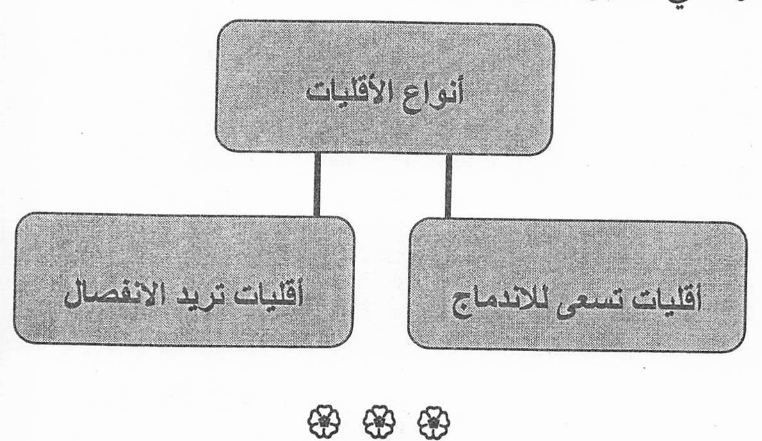
المحطة الثالثة: الشراكة في الآلام والتحديات:

عندما يعتري الوطن مكروه داخلي متمثل في حاكم مستبد أو كارثة طبيعة يظهر المعدن الأصيل للمجموعات الوطنية التي تؤمن بالوطن والوطنية، ففي فترات الاستبداد والقهر يسعي الطاغية إلي آلية التفريق بين مكونات المجتمع عبر خطب ود الأقليات وإعطائها بعض المكتسبات الهشة ليجعلها مناطق حاجزة بينه وبين غضب الأغلبية، فينبغي للأقليات أن تفهم هذه المعادلة وأن تنحاز للوطن وليس للمستبد وأن تتحمل مع الأغلبية أوجاع الوطن وتناضل مع الجميع لتسود قيم العدالة والمساواة علي الجميع. وقد شاهد الجميع طرق نظام حسني مبارك البائد في زرع بذور الشقاق والفرقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر واللعب علي وتر الطائفية ليضمن لنفسه بقاءًا أطول علي كرسي الحكم.

وتأتي تجربة الأقلية المسلمة في دولة جنوب أفريقيا والتي تشكل قرابة 2% من إجمالي عدد السكان كتجربة رائدة في هذه المحطة حيث وقفت هذه الأقلية مع السود في نضالهم ضد نظام الفصل العنصري، وردت الأغلبية الجميل لها عبر منحها الحريات الكاملة والحقوق الدستورية التي تجعلهم علي قدم المساواة مع الجميع في ظل الجمهورية الجديدة بعد انتهاء سياسة الفصل العنصري.

من خلال هذه المحطات الثلاثة وغيرها ينبغي للأقليات الطامحة للاندماج أن تبدع طرقا متنوعة تنال من خلالها حقوقها المشروعة في

إطار الحفاظ علي وحدة وتماسك الجماعة الوطنية وفي إطار الوطن الجامع والوطنية الخالصة. وينبغي للأغلبية أن تدرك أن نجاح الأقلية في نيل حقوقها المشروعة في وطنها يجعل المجتمع أكثر أمانًا وسلامة وقدرة علي تحقيق التنمية والنهضة.



❀ ❀ ❀

الفصل الثاني

الحروب الأهلية
فى ضوء التجارب
الإنسانية

من وسائل تقويض وفض النزاعات في الأماكن المُتوترة والمُتوقع نشوب الصراعات الأهلية فيها استعراض نتائج الخبرة الإنسانية من شتى أصقاع الأرض في تجاوز الأزمات الداخلية والحروب الأهلية، فمن خلال بحثي ودراستي للعديد من الصراعات الأهلية سواء الطائفية أو العرقية أو المستندة على دعاوي لغوية، ودينية وجدت أن القواسم المُشتركة بين أسباب ومسارات ونتائج هذه الصراعات تكاد تكون متطابقة، فالأفكار الإقصائية والمتعصبة عندما تتوفر لها حاضنة اجتماعية تنتج تشنجًا ومع تطورها وحماسة المتعصبين لها وتوفير الدعم المحلي والإقليمي لدعاتها يصبح انزلاق الشعوب نحو الاحتراب الأهلي أمر متحقق، وواقع ملموس؛ لذلك أنتم مدعوون معي للإبحار مع جملة من التجارب العالمية والإقليمية التي سجلت تقدمًا مُعتبرًا في تجاوز الانقسام الأهلي والحروب الأهلية، ونجحت في محاصرتها والخروج من أتونها،أو تغلبت على النزاع الأيديولوجي الحاد الكامن بين أحشائها والذي كاد أن يعصف بالاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها.

فهذه التجارب والخبرات الإنسانية تفتح باب الأمل واسعًا لنا وللمنطقة العربية في إمكانية خروجنا من أوحال الشقاق ونفق العداء إلى بر الأمان والوفاق، فما يقع في منطقتنا من احتقان وانقسام مجتمعي في هذه المرحلة الحضارية قد مرت به العديد من أمم الأرض وتجاوزتها

عبر العديد من الوسائل والإستراتيجيات والسياسات سواء الاجتماعية أو الأمنية.

هذه التجارب والخبرات الإنسانية في فض وإنهاء الحروب الأهلية ومقاومة الأفكار الإقصائية قد تعرضت لها واقتربت منها من خلال الاقتراب غير المباشر عبر البحث الأكاديمي المكتبي والاقتراب المباشر من خلال السفر إليها وإجراء الحوار مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين المنخرطين فيها.

وستجدون هنا تجارب إنسانية شتى قد تشمل تجارب دول وحكومات، وقد تحتوي على خبرات مكونات اجتماعية وأحزاب، أو مبادرات اجتماعية راشدة، أو وساطات دولية قادرة على تقديم حلول ناجزة، وهدفي من وراء ذلك هو تزويد مخيال الكتل العربية الشابة بالمزيد من الخبرات والتجارب والمعارف المساعدة في بناء السلام والوفاق بين مكونات المجتمعات العربية المختلفة بعيدًا عن عذابات وجروح ونُدوب الماضي، فمسألة تأمين ساحات المجتمعات من التوتر والاحتقان باتت مسئولية الجميع، وأصبح تأثير المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فيها كبيرا بل ربما يتقدم أحيانًا عن دور الحكومات والمؤسسات الرسمية.

فلسفة عرض التجارب

استعراضي للتجارب العالمية في هذا الفصل لايخضع لطريقة رواية الأحداث، والجري خلف تفاصيلها اليومية وأحداثها السنوية، فلن

أشغلكم بحكاية من السبب فى تفجير الصراع؟ ومن يتحمل المسؤلية فيما جري؟، وإنما سأكثف جهدي لتناول السنن الحاكمة، والخيوط الناظمة والقسمات المُشتركة، بين هذه التجارب فى ضوء القواعد المعرفية الشائعة فى صناعة وبناء السلام فى أماكن النزاعات والحروب، وقبل ذلك سأسعى معكم لفهم طبيعة الجذور الفكرية والأيديولوجية التى أدت إلى الانزلاق فى أتون الحرب الأهلية، وسأمسك بالأفكار الجديدة التى ساهمت فى تجاوز الأزمات وتصفير الصراعات.

اولا: التجربة الأيرلندية

7 عوامل أنهت الصراع في أيرلندا

ظلت أيرلندا الشمالية لسنوات عديدة موضع صراع عنيف ومرير بين الرومان الكاثوليك والاتحاديين الموالين للتاج البريطاني الذين يعتبرون أنفسهم بريطانيين وهم من البروتستانت في الغالب، واتخذ هذا الصراع أشكالًا عديدة منها ما كان موسميًا يظهر فى فترات الاحتفال بالأعياد الدينية الخاصة بالكاثوليك والبروتستانت، ومنها ما كان سياسيًا ودستوريًا، ولكن في أواخر العام 1960 بدأ النزاع يأخذ منحىً خطيرًا تمثل فى تشكيل مجموعات قتالية، وتأسيس ميليشيات مسلحة مارست القتل والتفجيرات والاغتيالات، وقد قُتل فى الفترة من (1969–1993) قرابة 3254 شخصًا، وجُرح 47 ألفًا، وسُجل حوالى 10 آلاف هجوم بالقنابل، و37 ألف حالة إطلاق رصاص، و22 ألف حالة سطو مسلح، إضافة إلى أكثر من 2000 حالة استخدام لمواد حارقة ضد الأشخاص.

وبعد قرابة ثلاثة عقود من الحرب الأهلية، انتصر صوت العقل والحكمة، ونجحت أيرلندا الشمالية في تجاوز الاقتتال الأهلي وتخلصت بدرجة كبيرة من جراحات الماضي، وولت وجهها شطر الاستقرار، والتنمية، والسلام فتم توقيع اتفاق «الجمعة العظيمة» عام 1998 بين كل الأطراف المتنازعة، وعلى رأسها بريطانيا وجمهورية أيرلندا والأحزاب والمجموعات المسلحة في أيرلندا الشمالية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، ونجح هذا الاتفاق التاريخي بفضل سبعة عوامل مركزية وهي:

أولا: إدراك جميع المنخرطين في النزاع سواء القوى السياسية والمجموعات المسلحة في أيرلندا الشمالية من ناحية، والحكومة البريطانية ممثلة في الجيش والشرطة وجهاز المخابرات من جهة أخرى، بعدم توفر إمكانية حسم النزاع عبر القوة المسلحة لصالح طرف من الأطراف، فالمجموعات المسلحة وخاصة حزب (الشين فين) رغم تلقيه العديد من الضربات الأمنية، ظلت لديه القدرة على تنفيذ عمليات عنيفة وصلت إلى العاصمة البريطانية لندن، وبالتالي كانت المفاوضات في النهاية الخيار المرغوب فيه لدى الجميع.

ثانيًا: قبول الحكومة البريطانية للوساطة الدولية في النزاع بعد رفضٍ استمر قرابة ثلاثة عقود من الزمن، فوساطة الولايات المتحدة الأمريكية بين الأطراف المتنازعة وفر فرصة ذهبية للتواصل مع كافة الأطراف المتنازعة، وخاصة المجموعات المسلحة المسؤولة عن أعمال العنف

والتي كانت ترفض بريطانيا التفاوض والحوار معها، بدعوى أنها مجموعات إرهابية، وهذه النقطة تحديدًا كانت تمثل العقبة الرئيسة في فشل كل الاتفاقيات السياسية السابقة لأنها كانت تستبعد هذه الفئات، على الرغم من تأثيرها في الصراع، ويُضاف إلى ذلك إشراك جمهورية أيرلندا كطرف ثانوي في الصراع، كان أيضًا مهمًا في تقويض النزاع والصراع وكل ما سبق لم يكن ليتحقق لولا جهود الوساطة الأميركية.

ثالثًا: وضوح خطة الوسيط الأميركي المسؤول عن ملفات التفاوض والحوار بين المجموعات المُختلفة من ناحية الإستراتيجية التفاوضية المتبعة لتطبيق اتفاق السلام، وتحديد سلم الإجراءات الميدانية بسقف زمني مدروس يحافظ بشكل صارم على بنود الاتفاقية الموقعة بين الأطراف، أعطى مصداقية عالية لعملية التفاوض وشجع جميع الأطراف على الانخراط فيها بجدية، عكس العديد من الاتفاقيات السابقة التي لم تحظ بهذه الرعاية والخبرة الدولية.

رابعًا: إتاحة وقت كافٍ للتفاوض والنقاش والتواصل مكّن قادة المجموعات المسلحة من التواصل مع أنصارهم في الميدان وسهل عليهم تغير قناعاتهم بجدوى الانخراط في العملية السلمية والمسار الدستوري والسياسي ونبذ العنف، ومن ثم الموافقة على إلقاء السلاح، فقد استغرقت عملية التفاوض والحوار تحت الرعاية الأميركية قرابة 700 يومًا من العمل والجهد والتنسيق الحثيث.

خامسًا: إنشاء هيئات دستورية وقانونية واجتماعية معنية بتطبيق بنود اتفاقية «الجمعة العظيمة» ساهم في تفعيل نتائج الاتفاق على الأرض، وجعل المواطنين في أيرلندا يلمسون قيمة السلام والاستقرار، فقد بلغ عدد الهيئات التي أنشئت للسهر على تطبيق الاتفاقية نحو (11) مؤسسة متنوعة، وفي هذه المؤسسات تم إعادة هيكلة جهاز الشرطة والأمن، وإنشاء هيئة خاصة تنظم الاحتفال بالمناسبات الدينية التاريخية، والتي كانت تعد من نقاط الاشتباك والاحتكاك بين الكاثوليك والبروتستانت، ومهمة هذه الهيئة هي تحديد مسار هذه الاحتفالات وتجنب سيرها في المناطق التي تستفز الآخر المخالف، وتطبيق القوانين الصارمة على المنظمين والمشاركين فيها.

سادسًا: نشاط مؤسسات المجتمع المدني في الجامعات والكنائس والمؤسسات التربوية عبر المجموعات الميدانية المُشتركة، ساهم في نشر قيم السلام والتعارف والتسامح بين الكاثوليك والبروتستانت، فمن خلال المناهج الدراسية والزيارات المتبادلة تم تجسير الفجوة بين المكونات الاجتماعية المختلفة من خلال التعرف على ثقافة وتقاليد وعادات الطرف الآخر، وهذا الجهد ساعد بشكل كبير في محاصرة الأفكار المُتعصبة وزرع ثقافة التسامح بين الأجيال الأيرلندية الشابة.

سابعًا: تقاسم السلطة والمهام السياسية بين كافة الأطراف المتنازعة سابقًا وفّر فرصة كبيرة لمعالجة الأفكار النمطية عن الآخر المختلف، وساهم في تحمل الجميع مسؤولية نجاح أو فشل اتفاقية السلام الموقعة

بينهم، فقد تولىٰ أعضاء سابقون في حزب الشين فين المسلح مناصب وزارية مثل القائد مارتن ماكغينيس، وهذا مثّل تحولًا حقيقيًا نحو بناء السلام بشكل دائم ومستقر عبر دمج جميع أطراف الصراع في العملية السياسية، حتىٰ لو كان لهم تاريخ نضالي عنيف ومسلح. وبناء علىٰ ما سبق، يتضح لنا جميعًا أن فض أىٰ نزاع فىٰ العالم مهما اختلف مكانه وزمانه وإن كان دمويًا وطويلًا ومدمرًا، يمكن فضه إذا انتصر صوت العقل والحكمة بين الأطراف المتصارعة، وتقاطع ذلك مع دعم دولي مساند يسعىٰ بصدق لإحلال السلام والأمن والاستقرار، وينحاز لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

ثانيًا: التجربة التركية

هكذا نجح إسلاميوتركيا وفشل الآخرون، رحلتنا إلىٰ تركيا والتىٰ تمت فىٰ الفترة من 2014/9/8 إلىٰ 2014/9/21 شملت العديد من الأنشطة الثقافية والتعريفية مع عدد من المؤسسات والهيئات والشخصيات التركية والعربية المهتمة بصناعة السلام وفض النزاعات، وكان من أبرز الشخصيات التركية التىٰ التقي بها «التنوع» الدكتور عمر الفاروق قرقمار– مستشار رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان والمفكر والمحلل السياسي– بهدف تعميق الشراكة والعلاقة بين الفضاء الثقافي والاجتماعي التركي والعربي عبر الحوار والتواصل وفهم الطبيعة الثقافية والاجتماعية المكونة للوجدان الاجتماعي فىٰ كلا الطرفين، وسنرصد هنا بعضا من أهم الأفكار والمقترحات التىٰ دار

حولها النقاش؛ وذلك لتعظيم الفائدة المعرفية للجيل الشاب في العالم العربي الذي يطمح إلى عدم تكرار أخطاء الماضي ويرنو ببصيرة نحو المستقبل ويترقب العيش في فضاء يسوده السلام والكرامة الإنسانية والعدالة والاجتماعية.

المحور الأول: حاجة المنطقة العربية والإسلامية لإنشاء الجسور لا بناء القلاع

ترسخ من خلال زيارة التنوع لتركيا وبعد الاستماع للعديد من الشخصيات الثقافية والسياسية مدى حاجة المنطقة العربية وخاصة مناطق النزاع والحروب فيها مثل العراق وسوريا ومصر وليبيا إلى جهد كبير ونوعي في إطار البحث عن المشترك بين المكونات الاجتماعية المتصارعة والداخلة في الأزمة من أجل محاولة بناء توافق مجتمعي يحفظ مصالح الجميع بدون استثناء، ففي نهاية المطاف ومن خلال الخبرة الميدانية الجميع سيجلس على طاولة التفاوض والتوافق بعد هذا الركام الضخم من الدمار والضحايا والشهداء، فلماذا لا نبدأ الآن بإنشاء مسار موازٍ جديدٍ يكون هدفه بناء الجسور بين مكونات المجتمع وليس تشيد القلاع ونشر حقول الألغام بين الجميع؟ وهذا يفرض على جميع المؤسسات العاملة في صناعة السلام في المنطقة ضرورة البدء في إطلاق مبادرات اجتماعية قائمة على ضرورة إنشاء مؤسسات عربية وتركية مشتركة قائمة على فلسفة فض النزاعات وتسوية الأزمات هدفها المساهمة في فتح فضاء آخر للتدافع الاجتماعي والسياسي قائم على

تقدير واحترام الآخر المخالف وتجنب العنف والقتل والحروب الأهلية.

المحور الثاني: الحركة الإسلامية التركية وعوامل النجاح

وحول قضايا الحركات الإسلامية وعلاقتها باستقرار المجتمعات العربية كان مركز التنوع حريص على الاستفادة من الخبرة التركية في هذا المجال بحكم وجود أرضية مشتركة وهي أن المجتمع التركي مثل المجتمعات العربية برزت فيه حركات إسلامية كبيرة وعريضة ولها أنصار بالملايين لكن الفارق بين الحركة الإسلامية العربية والحركات التركية أن الحركات التركية عبرت بالمجتمع التركي نحو بر الأمان والاستقرار بدون التورط في معارك صفرية وحروب أهلية تهدد استقرار الدولة والمنطقة والمجتمع فكيف تحقق للأتراك هذا الأمر؟ تساءل المركز.

فعرض الدكتور الفاروق جملة من الأسباب المعرفية والإستراتيجية التي تقف خلف نجاح الحركة الإسلامية التركية في تقديم نموذج حضاري راق في الداخل التركي ناجح على مستوى العمل التنموي والإنساني، وقادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بحكمة واحتراف في ضوء المصلحة الوطنية التركية بعيدًا عن العنف والحرب الأهلية، وقد قمنا في التنوع برصد وتحديد هذه العوامل وفق التالي:

أولا: الفضاء الفقهي التركي

فمن المعروف أن المجتمع التركي يعد من أشهر المجتمعات الإسلامية التي تتبنى الفقه الحنفي على نطاق واسع، وقد بلغ هذه الأمر ذروته في عهد الخلافة العثمانية، حيث كان الفقه الحنفي هو المذهب المعتمد للخلافة العثمانية، ففضاء الفقه الحنفي أكثر اتساعا من الفضاءات الفقهية الإسلامية الأخري خاصة في باب السياسة الشرعية لكونه يعتمد على الرأي ويقدره بدرجة كبيرة وهذا يتيح مساحات واسعة للاجتهاد وإعمال العقل في كافة المسائل، مما ساعد في إعطاء مرونة فقهية كبيرة للحركة الإسلامية التركية في تحركها السياسي وقدرتها على استيعاب وبناء تحالفات مع الآخر المخالف، فكون مؤسس الفقه الحنفي الإمام أبو حنيفة كان تاجرًا في السوق جعل آراءه الفقيهة قريبة من واقع الناس المُعاش، وهو ما انعكس على معظم تلاميذ الإمام، وعلى كل من تبنى المدرسة الفقيهة الحنفية بما فيهم الأتراك بطبيعة الحال.

ثانيا: التدين التركي الصوفي

تدين المجتمع التركي تاريخيا يُعتبر ذا توجّه صوفيّ عميقٍ ورصين وله تقاليده المتوارثة عبر الأجيال منذ الرعيل الأول في الخلافة العثمانية، وهذا الفضاء الصوفي المعنى بطهارة القلب والاهتمام بتزكية النفس والعكوف على مجاهدتها، والتواضع للخلق، والمستند على فلسفة أن الدين ما هو إلا معرفة الحق ورحمة الخلق جعل الوجدان

النفسي للحركة الإسلامية التركية لا يستعلىٰ علىٰ الآخر المُخالف فى الفكر والتوجه والمسار وهذا عكس الحركات الإسلامية العربية التىٰ تأثرت بالتدين السلفي القائم علىٰ الاهتمام بمظاهر التدين الظاهري والمفاصلة بين الناس.

ثالثًا: مرونة الأيديولوجية الحركية

أما العامل الثالث المؤثر في نجاح الحركة الإسلامية التركية هو أن الحركة التركية عبر تاريخها الطويل بداية من الزعيم أربكان لم تنتج كتبا أيديولوجية ذات حمولة فكرية كثيفة تؤثر علىٰ تصور الأفراد والقيادات للعالم والواقع التركي، فمثلا فى حركة الإخوان المسلمين لديها رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، والتي تعد مرجعا حتىٰ يومنا هذا للحركة علىٰ الرغم من مرور قرابة قرن علىٰ هذه الأفكار، وأيضا كتابات الأستاذ «أبو الأعلىٰ المودودي» والتىٰ تُمثل المسطرة الفكرية للجماعة الإسلامية فى باكستان، وبالتالي أصبح لأتباع الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية ثقلٌ معرفيٌّ كبير يطلق عليه منهج الإمام والذىٰ ينبغي علىٰ الحركة أن ترجع له عند اتخاذ قراراتها وهذا فيه صعوبة وتقيد للفعل والحركة، ولذلك الحالة الإسلامية التركية غير مُثقلة بأية كتابات أيديولوجية كثيفة تعيق الاجتهاد والحركة، فلم يؤلف أربكان كتبا يوضح فيها منهجه ولم يصدر أىٰ قائد غيره كتابات يمكن أن تمثل أيديولوجية تتوارثها الأجيال وإنما الكل يتحرك وفق فضاء واسع لا تشغب عليه كثافة أيديولوجية ولا تقف فى وجه تصورات مسبقة عما يجب فعله والقياس عليه،

فالحركة الإسلامية التركية أفعالها وخياراتها في تطور دائم ومستمر بما يتناسب مع كل مرحلة ووقت وزمان.

رابعًا: ابتعاد الحركة عن المعارك الصفرية

الحركة الإسلامية في تركيا تمتلك خبرة تاريخية وسياسية تتعلق بفهم سيكولوجية العقل العسكري وكيف يفكر، وبأية طريقة يعمل، فقد شهدت تركيا أربعة انقلابات عسكرية كبيرة كان آخرها ما وقع في عهد الزعيم نجم الدين أربكان في العام 1998، وساعتها كانت الجماهير العريضة لحزب الرفاة والتي تُقدر بنحو خمسة ملايين شخص مستنفرة، وتنتظر الإشارة من رئيس الحزب لبدء التظاهرات والاعتصامات، ولكن نجم الدين أربكان فضل أن تخوض الحركة الصراع مع الانقلاب العسكري عبر وسائل أخرى طويلة المدي لا تعتمد سياسة الصدام ومعارك تكسير العظام حتى لا يتعرض جسد الحركة الإسلامية، ومقدرات تركيا الوطنية للاستنزاف والتدهور. ومع مرور الزمن أثبتت التجربة بعد نظر الحركة الإسلامية التركية في تجنب خوض المعارك الصفرية مع المؤسسة العسكرية التركية؛ لأن نتائجها وخيمة على الحركة والوطن والمجتمع في نفس الوقت، ويرى الدكتور/ عمر أن هذه النقطة مفيدة للحراك الثوري العربي الحالي الذي يواجه آلة القمع العسكري الباطشة بدون عقل ولا حرص على مصالح وممتلكات الوطن.

عاشوراء التركية

وقد تجلت كل هذه النقاط السابقة وأسفرت عن وجهها عندما شارك رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان لأول مرة في مراسم «عاشوراء» التي أقيمت في ميدان «حالقالي»، أهم مراكز الشيعة الأتراك بإسطنبول، وألقىٰ خطابا حول استشهاد الحسين ﷺ وكربلاء، وقال أردوغان «**لست هنا لأشارك في مصابكم بل في مصابنا... جميعًا**»، واستشهد ببيت للشاعر الصوفي يونس إيمري «**لم نأت للتنازع بل للحب**»، وأضاف أردوغان «**لقد قتل الحسين بوحشية... والشهادة التي عرفتها كربلاء تجرح في الصميم كل المؤمنين الذين يحبون أهل البيت، أضاف أردوغان** » إننا لا نحب أن تتكرر فاجعة كربلاء في عالمنا المعاصر. إن قلوبنا جميعا قد احترقت بمصاب الحسين ﷺ، هذه المشاركة أسعدت قرابة ثلاثة ملايين مواطن تركي شيعي المذهب ورفعت من درجة انتمائهم للوطن التركي وستساعد في دمجهم في مشروع تحقيق الحلم التركي الجديد، وكان للمشاركة أيضًا صدىٰ قوي في الأوساط الشيعية في المنطقة العربية وإيران مما ساهم في زيادة القوة الناعمة التركية في المحيط الإقليمي.

فىٰ الختام عرض هذه التجربة يتضح لنا أن المؤسسات البحثية العاملة فىٰ الساحة العربية والإسلامية بحاجه ماسة ودائمة إلىٰ الزيارات المتبادلة، وورش العمل المشتركة؛ من أجل تبادل الخبرات وصقل القدرات والتعرف علىٰ الظواهر الإنسانية عن قرب ومعايشة حتىٰ

تستطيع المشاركة في صياغة مستقبل جديد للوطن العربي يكون أكثر أمانًا وسلامًا ووفاقًا.

ثالثًا: التجربة الماليزية

وصية مهاتير للعرب: السكة من هنا

حضرت على مدار ثلاثة أيام متواصلة فعاليات منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة والمنعقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور في الفترة من 10-13 نوفمبر 2014، وقد ترأس المنتدى رئيس الوزراء الماليزي الأسبق الدكتور مهاتير محمد جل جلسات المنتدى، وتكلم بصراحة وأجاب على أسئلة الجمهور بكل ترحيب وسرور فكانت إجاباته على تساؤلات المثقفين العرب تجمع بين خلاصة التجربة الماليزية، وإدراك مكامن الخلل والعطب في التجربة العربية، ومن خلال متابعتي لكلمات الرجل وجدت أنه يصف الدواء الناجز لأزمات المجتمع العربي وسأحاول هنا حصر أهم الأفكار التي وردت في خطابات الدكتور مهاتير محمد على مدار الأيام الثلاثة التي انعقد فيها المنتدى والتي يتعلق معظمها بكيفية بناء التوافق والمشاركة داخل المجتمع المتنوع وهي كالتالي:

أولا: تقديم التنازلات طريق الاستقرار

شرح مهاتير محمد هذه النقطة بدقة وقال نحن في ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات وقعنا في حرب أهلية ضربت بعمق أمن واستقرار المجتمع، فخلال هذه الاضطرابات والقلاقل لم نستطع أن

نضع لبنة فوق أختها، فالتنمية في المجتمعات لا تتم إلا إذا حل الأمن والسلام، فكان لازمًا علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل المكونات الوطنية دون استثناء لأحد والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة من قبل الجميع لكي نتمكن من توطين الاستقرار والتنمية في البلد وقد نجحنا في ذلك من خلال تبني خطة 2020 لبناء ماليزيا الجديدة، وتحركنا قدما في تحويل ماليزيا إلى بلد صناعي كبير قادر على المنافسة في السوق العالمية بفضل التعايش والتسامح.

ثانيًا: لابد من ضبط البوصلة

ركز مهاتير محمد على ضرورة توجيه الجهود والطاقات إلى الملفات الحقيقية في المجتمعات والشعوب وهي الفقر والبطالة والجوع والجهل لأن الانشغال بالأيديولوجيا ومحاولة الهيمنة على المجتمع وفرض أجندات ثقافية وفكرية عليه أن يقود المجتمعات إلى مزيد من الاحتقان والتنازع، فالناس مع الجوع والفقر لا يمكنك أن تطلب منهم بناء الوعي ونشر الثقافة، وقال نحن المسلمين صرفنا أوقاتا وجهودًا كبيرة في مصارعة طواحين الهواء عبر الدخول في معارك تاريخية مثل الصراع بين السُنة والشيعة وغيرها من المعارك القديمة.

ثالثًا: الفتاوي لن تحل مشاكل المسلمين

شرح مهاتير هذه النقطة باستفاضة فقال إن قيادة المجتمعات المسلمة والحركة بها للأمام ينبغي أن لا يخضع لهيمنة فتاوى الفقهاء والوعاظ، فالمجتمعات المسلمة عندما رضخت لبعض الفتاوى

والتصورات الفقهية التي لا تتناسب مع حركة تقدم التاريخ أصيبت بالتخلف والجهل، فالعديد من الفقهاء حرموا علىٰ الناس استخدام التليفزيون والمذياع، وركوب الدراجات، وشرب القهوة، وجرموا تجارب عباس بن فرناس للطيران، وقال مهاتير إن كلام العديد من الفقهاء "بأن قراءة القرآن كافية لتحقيق النهوض والتقدم!! أثر سلبًا علىٰ المجتمع، فقد انخفضت لدينا نسب العلماء في الفيزياء والكيمياء والهندسة والطب بل بلغ الأمر في بعض الكتابات الدينية إلىٰ تحريم الانشغال بهذه العلوم، وبالتالي أكد مهاتير علىٰ أن حركة المجتمع لابد أن تكون جريئة وقوية، وعلىٰ الجميع أن يُدرك أن فتاوىٰ وآراء النخب الدينية ليست دينًا، فنحن نُقدس النص القرآني ولكن من الخطأ تقديس أقوال المفسرين واعتبارها هي الأخرىٰ دينًا واجب الاتباع.

رابعًا: عون الله لا ينزل على المُتعصبين

قال مهاتير: «إن الله لا يساعد الذين لا يساعدون أنفسهم» فنحن المسلمين قسمنا أنفسنا جماعات وطوائف وفرقًا يقتل بعضها بعضًا بدم بارد، فأصبحت طاقتنا مُهدرة بسبب ثقافة الثأر والانتقام والتي يحرص المتعصبون علىٰ نشرها في أرجاء الأمة عبر كافة الوسائل وبحماس زائد ثم بعد كل هذا نطلب من الله أن يرحمنا ويجعل السلام والاستقرار يستوطن أرضنا!! فذلك ضرب من الخيال في ظل سنن الله التي يخضع لها البشر فلابد من أن نساعد أنفسنا أولا وأن نتجاوز آلام الماضىٰ وننحاز للمستقبل. فنحن هنا في ماليزيا قررنا أن نعبر للمستقبل

وبمشاركة كل المكونات العرقية والدينية والثقافية دون الالتفات لعذابات ومعارك الماضي فنحن أبناء اليوم وأبناء ماليزيا الموحدة نعيش تحت سقف واحد ومن حقنا جميعًا أن نتمتع بخيرات هذا الوطن، ثم أسهب مهاتير محمد الحديث حول مسيرته ومساره في التعامل مع التنوع البشري الضخم في ماليزيا فقال: «بلدنا يعتبر لوحة متنوعة، يحوي كل الأمم والأعراق والديانات والجماعات في آسيا تقريبًا، يمكننا تسميته آسيا المصغرة، وهذا التنوع في الأعراق والمعتقدات شكل تحديات جسيمة للمجتمع الماليزي، فقد شهدنا عام 1969أعمال شغب واشتباكات عنيفة وخطيرة في العاصمة كوالالمبور، بين أبناء مكون الملايو والصينيين، وكذلك مثل لنا التنوع تحديات اقتصادية جسيمة، فالمستوى المعيشي للملايو، إذا ما قورن بغيرهم من سكان البلاد من العرقيات الأخرى (الصينيين على وجه التحديد) كان منخفضًا جدًّا آنذاك، بل يمكن القول إنه لا يقارن. ولكن بعد فترة من التنازع والشقاق، قررنا نحن الماليزيين العيش معًا، والنهوض بالوطن جميعًا، يدًا واحدة وفريقًا واحدًا، دون إقصاء أو تمييز لمصلحة عرق دون الآخر، أو تفضيل دين ومعتقد دون غيره من الأديان». وبقياس الحال، أو محاولة وضع سيرة الانقسام العرقي والطائفي في ماليزيا أمام ما يشهده أكثر من قطر عربي اليوم، أضاف «الاضطرابات والقلاقل لم تمكنا من أن نضع لبنة فوق أختها على أرض الوطن، فالتنمية في المجتمعات لا تتم إلا إذا حل الأمن والسلام، وكان لزامًا علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل

المكونات الوطنية دون استثناء لأحد والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة من الجميع لكي نتمكن من توطين الاستقرار والتنمية، وقد نجحنا في ذلك من خلال تبني خطة 2020 لبناء ماليزيا الجديدة، وتحركنا قدمًا في تحويل ماليزيا من بلد زراعي إلى بلد متقدم صناعيًا قادر على المنافسة في السوق العالمية».

السلم الأهلي قبل الشريعة الإسلامية

وعن علاقة المجتمع بالتشريع الديني، وسؤال دينية الدولة من علمانيتها، وشعار الدولة الإسلامية،أجاب د/ مهاتير: لايمكن الحديث عن إقامة دولة مسلمة ما لم يكن عندك مجتمع مسلم متماسك ينعم بقيم التراحم، والتواصل، فالمجتمع المسلم هو ما تحدث عنه القرآن باستفاضة كبيرة، فالقرآن يدعو إلى إقامة مجتمع إسلامي لا إلى إقامة دولة اسلامية، فالمجتمع هو المكان المباشر لتطبيق قيم الإسلام الكبرى وكل مسلم مطلوب منه ومفروض عليه أن يسعى لإقامة هذا المجتمع على قدر السعة والإمكان، فالمسلم يجب أن يكون صادقًا في سلوكه،وعادلًا في معاملاته مع المسلمين وغير المسلمين، ومطلوب منه احترام الآخرين والرحمة بهم في ظل أي نظام سياسي كان، ونحن في ماليزيا نعتقد أن قيام المجتمع المسلم المتناغم والمُستقر وهو الفريضة الرئيسة علينا واللبنة الأولى في تقدم ونهضة ماليزيا، ومن المحاور التي لا بد من حضورها عند الحديث عن السياسة والحكم في بلد إسلامي، قضية الحدود الواردة في الشريعة الإسلامية، وتطبيقها من عدمه، قال

مهاتير محمد "نحن في مجتمع متنوع ومتعدد الأعراق والأديان، أغلبية سكانه مسلمون ومتمسكون بتعاليم الإسلام، والحكومة جزء من هذا الشعب والحكومة ليست ضد تطبيق القانون الإسلامي والشريعة الإسلامية، ولكننا ضد تفسير البعض لأحكام وقوانين الشريعة الإسلامية بشكل متعسف، فالبعض يقصر الشريعة في الحدود فقط، وهذا خلل كبير، وينتقص من قيمة العدالة والمساواة التي تعد من مقاصد الشريعة الإسلامية الكريمة، فالمسألة فيها نقاش وتحتاج إلى ضبط ودقة في المصطلحات والمفاهيم، فتنزيل أحكام الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الأعراق والأديان يحتاج إلى وعي كبير وواضح يزيل أي شكوك ومخاوف عند المواطنين جميعًا، فالبعض مثلًا يعتبر المرأة التي تعرضت للاغتصاب وتقدمت بشكوى ضد هؤلاء المعتدين عليها، ولم تأت بالشهود، مذنبة، وتستحق العقاب لأنها وقعت حسب فهمهم لأحكام الشريعة في «جريمة قذف لهؤلاء المعتدين بالباطل، وهذا عندي أمر لا يحقق العدالة التي هي مقصد من مقاصد الشريعة الغراء».

الهوية الماليزية ودستور الدولة

وعن تحدي الهوية وصياغتها والحفاظ عليها ضمن مجتمع متعدد الأعراق والأديان «نحن كمسلمين في ماليزيا فخورون بالدين الإسلامي، ونعتز بالهوية الإسلامية، فالدستور الماليزي ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، ويحافظ في الوقت ذاته على حرية المعتقد لجميع

المواطنين، ولكننا نحتنا هويتنا الإسلامية في إطار الثقافية الماليزية والبيئة الآسيوية، والقرآن الكريم كتاب خالد ونزل باللغة العربية، ولكننا نفهمه من خلال ترجمة معانيه ومقاصده للغة المحلية الماليزية، وقد قمنا بجهد في هذا الإطار، لأن فهم القرآن باللغة العربية فيه صعوبة بالغة لشعب لا ينطق العربية، ولذلك جهود الترجمة مهمة ومفيدة من أجل أن تمكننا من صياغة الهوية الإسلامية الماليزية في ضوء التعاليم والثوابت الإسلامية، ثم إن الهوية الإسلامية والالتزام بها ليس بينها وبين العلم والتقدم والتنمية تضاد وشقاق، فالإسلام يشجع على العلم ويدعو إلى العمل ويحض على السلام والمحبة وحسن التعايش مع الجميع، وهذا ما قمنا به في ماليزيا، حاربنا الفقر والجهل والتخلف، وأصبحت هويتنا أكثر جمالًا وأقوى من ذي قبل بكثير».

الملائكة ترقص في ماليزيا

وبعد زيارتي لماليزيا وجلوسي مع العديد من نخبها الثقافية والسياسية وملامسة نهضتها الحضارية عن كثب، ومعايشة تسامح أهلها عن قرب دونت هذا المقال «الملائكة ترقص في ماليزيا» ونشرته على موقع مركز التنوع، وأجد الآن من المفيد لك أخي القارئ أن نتشارك في إعادة قراءته مرة أخرى لأنه كاشف عن العديد من الأسرار العميقة التي تقف خلف نجاح التجربة الماليزية على مستوي التعايش والسلم الأهلي، وهذا هو نص المقال «بلد جسده صغير لا تتجاوز مساحته نصف مساحة مصر عائم وسط أمواج المحيط الهندي وبحر

الصين،يكاد يمر به خط الاستواء، ولا تغادر سماءه الأمطار، تحيط به الغابات من كل مكان، وترسم الأشجار الباسقات على تلاله وجباله لوحات باهرات من الجمال والجلال، وعلى أرضه يعيش شعب متناغم ومتوافق كفريق عازف في إحدى دور الأوبرا الإيطالية يعيشون حلما واحدا ويعزفون لحنًا بديعيا قوامه المحبة والتراحم والسلام، وعلى نواصي الشوارع والأحياء في هذا البلد الجميل تتداخل أصوات أجراس الكنائس مع تكبيرات المساجد، وتتعانق موسيقي المعابد الصينية مع نغمات الصلوات في المعابد الهندوسية، وتتجاور هناك صوامع البوذيين مع أماكن لقاء اللادينيين في تداخل وسكينة يجد فيها البوذي راحته واللاديني بغيته بدون ضجيج ولا إزعاج، وهناك في هذا البلد ذي القلب الكبير عندما تفتح عينيك وأنت في القطار تشعر تارة أنك في العاصمة الصينية بكين وتكاد تجزم مرة أخري أنك دخلت شوارع نيودلهي خطأ، وعندما يتوقف بك القطار ربما تحس أنك وصلت إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا، فهذا الوطن يقولون عليه إنه مختصر القارة العملاقة آسيا من حيث تنوع الأعراق والأديان واللغات فهنا في كوالالمبور بإمكانك أن تستمع بالأجواء الهندية الخالصة إذا وطئت قدمك الحي الهندي وسط العاصمة وتقدر أن تعيش ساعات وكأنك وسط بكين إذا دخلت إلى الحي الصيني القابع بجوار المسجد المركزي الوطني وإذا كنت عربيا تريد أن تشرب القهوة العربية وتتناول الأكلات اليمنية فستجد حي العرب في العاصمة متهيئًا لك ولرغباتك.

هكـذا بـدت لـيْ ماليزيـا فيْ زيـارتي الأخيـرة لهـا واحـة مـن السـلام الاجتماعي والتسامح المُبهر والتعايش الفاتن والتآزر الأهليْ البديع، فقد وجدت شعبا متنوع بعدد ألوان قوس قزح لاهم لهم سوىٰ أن ينهضوا بهذا البلد الصغير وينشروا نسمات العدالة والمساواة علىٰ جنبات أرضه البالغة الخصوبة والجمال، فالكل مستمتع وفخور بماليزيته بشكل مثير للاهتمام فقد حاولت الاحتكاك بالشباب الماليزي من كافة الأعراق والديانات فعندما كنت أجد شابًا بجواريْ فيْ القطار ملامحه صينية خالصة أبادر بسؤاله هل أنت صيني؟ فأجد علىٰ وجهه بدايات الغضب من مجرد السؤال!! ويرد بقوة وحسم أنا ماليزي، فأحاول مرة أخري فأقول له: أليست جذورك من الصين؟ فيرد ثانية: أنا ماليزي، وهكذا حاولت مع شباب آخرين من أصل هنديْ فكانت نفس الإجابة والتعليق فالكل فخور أنه ماليزي وسعيد لدرجة أنه نسيْ أصوله التاريخية القديمة وأصبح فردًا فاعلًا فيْ الحلم الماليزي الجديد أرض السلام والتنمية، فماليزيا اليوم بوتقة صهر للأعراق والأديان تحت سماء وطن واحد، شبابها يتفجر حماسة وعلمًا وعملًا لتحقيق رؤية الدولة الماليزية الجديدة فيْ العام 2020.

أسرار نجاح التجربة الماليزية

بعد عرض هذه الأسطر السابقة عن التجربة الماليزية التيْ نجحت إلىٰ حد كبير فيْ إدارة التنوع والاختلاف عبر نشر التسامح والمحبة والتواصل مع كل مكونات المجتمع يبرز هذا السؤال الأهم كيف

نجحت ماليزيا في صناعة هذا النموذج الحضاري من التعايش والتسامح؟ وكيف تغلبت على العقبات التي وقفت أمامها في هذا الطريق؟، وكم استغرق هذا من الوقت؟ الإجابة على هذه الأسئلة المركزية قادتني للبحث العميق في تاريخ وجغرافية ماليزيا وتاريخها السياسي المعاصر، فخرجت بثلاثة عوامل مركزية تقف خلف النجاح الماليزي في الخروج السريع من الحرب الأهلية نحو فضاء الاستقرار والتنمية والنهضة هي:

أولا: الجغرافية البحرية:

بحكم دراستي للجغرافيا وإدراكي لأهميتها وتأثيرها في السلوك الإنساني نظرت إلى خريطة دولة ماليزيا فوجدتها دولة بحرية بامتياز مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329,845 كم2 يصل تعداد السكان إلى أكثر من 30 مليون نسمة، وأراضيها مكونة من جزئين: الجزء الأول هو شبه جزيرة ماليزيا التي تقع جنوب تايلاند وشمال سنغافورة وشرق جزيرة سومطرة الإندونيسية، والجزء الثاني هو ماليزيا الشرقية التي تقع في جزيرة بورنيو، وتشترك فيها ماليزيا حدوديًا مع إندونيسيا وبروناي، فهذه الجغرافية الساحلية كان لها انعكاس نفسي إيجابي على سيكولوجية المواطنين الماليزيين فحققت لهم قدرًا عاليًا من الاستقلالية والحرية والانفتاح على العالم مما زاد من قدرة السكان النفسية على استيعاب الآخر المخالف، فماليزيا كدولة معبر بين قوى جغرافية وإقليمية كبري مثل الصين واليابان والهند، استقبلت هجرات

بشرية قديمة من الصين والهند وغيرهما جاءوا بأديانهم وعقائدهم واستقروا بها واندمجوا مع شعبها المتسامح ورحب بهم الماليزيون الأصليون، فالسواحل المفتوحة المحيطة بكل أرجاء ماليزيا جعلتها مفتوحة على جغرافيا الإقليم المحيط بها على المستوي الديمغرافي والجيوثقافي.

ثانيا: الأغلبية المتسامحة:

أغلبية الشعب الماليزي ينتمي إلى عرقية المالايا وهم بالأساس مزارعون يعملون في جنى المطاط الطبيعي وزراعة الأرز، فجاءهم الإسلام فتحولوا له بشكل تدريجى وهادئ وبطيء، فالإسلام وصلهم بدون معارك ولا جيوش ولا عراك عن طريق قوافل التجار المسلمين الذين قدموا نموذجا أخلاقيا جذابا للشعب المالايا ولسلاطينه الحاكمين فدخلوا في دين الله أفواجا. وأما عن كيفية وصل الإسلام لماليزيا فلها ثلاثة روايات مختلفة فهناك من يرى أن الإسلام وصلهم عبر التجار العرب اليمنيين، وفريق آخر يرى أن الإسلام وصلهم من الهند، وهناك رأى أخير يعتبر أن الإسلام قدم إليهم عن طريق مسلمي الصين، والقاسم المُشترك بين كل هذه المدارس التاريخية أن الإسلام تسرب بخفاءٍ بالغ، وتمتد بهدوء رصين، ولم يحدث عراكا ولا اشتباكًا، ولا توترا بين مكونات المجتمع الماليزي، وهذا كون ذاكرة تاريخية تسامحية للأغلبية المسلمة في ماليزيا تجاه الآخر المخالف، ويضاف لذلك أن نمط التدين الماليزي صوفي قائم على أولوية التزكية الشخصية

والتسامح مع الآخرين، فوصول الإسلام إلى سواحل الملايو بهذه الطريقة السلمية وبهذا النمط الصوفي شكل دفعة معرفية قوية ساهمت في ترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر هناك.

الشباب الواعي: وقد انعكس تسامح الأغلبية على سيكولوجية الشباب الماليزي الذين يُشكلون قرابة 70% من إجمالي عدد السكان هناك، فالشباب الماليزي (المسلم والهندوسي والسيخي والمسيحي) إلخ.. من الفئات والجماعات العرقية المتنوعة قد ورث هذه الروح المتسامحة والمتعاونة، فهم يعملون سويا وبدرجة عالية من التنسيق والتوافق بعيدًا عن إثارة القضايا العرقية والطائفية، فالشباب منهمك في الحركة نحو المستقبل، وهدفهم الجامع شعاره هو «ماليزيا الموحدة»، ومقصدهم الأهم هو تطبيق خطة ماليزيا 2020 بكل عزيمة وإصرار واجتهاد.

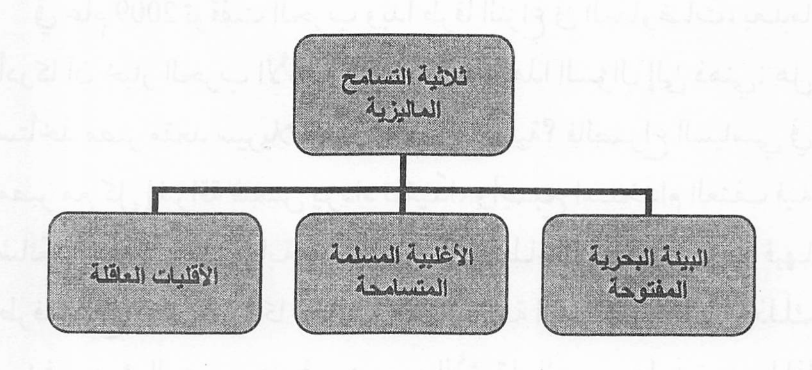
ثالثا: الأقليات العاقلة:

وجود الأقليات العرقية وسط شعب الملايو لها أسباب متنوعة من أبرزها هو جلب الاحتلال الإنجليزي لها للعمل في المزارع والمصانع، ونتج عن ذلك وبعد انتهاء الاحتلال البريطاني والياباني لماليزيا أن أصبحت هناك أقليات هندية وصينية مستقرة داخل ماليزيا مُسيطرة على مفاصل الاقتصاد وعلى قطاع الخدمات وأصبحت الأغلبية المالاوية تحت خط الفقر وتعاني من الجهل وانتشار الأمراض!!.ولكن بعدما قامت سلطة مركزية سياسية في ماليزيا تم الاتفاق بين كل الجماعات

العرقية المختلفة على العيش سويا دون تمييز أو إقصاء ولكن وفق شرط واحد ألا وهو إقرار ما يُعرف «بالتمييز الإيجابي» لشعب المالايا والذى يقضي بأولوية تقديم الخدمات التعليمية والخدمية والصحية والابتعاث للخارج للتعلم والدراسة لأفراد أغلبية المالايا الفقراء، وقد قبلت بذلك الأقلية الهندية والصينية من أجل نزع فتيل التوتر والاحتقان الأهلى فوجود طبقة بالغة الثراء الاقتصادي وبجوارها شريحة اجتماعية هندية مهيمنة على قطاع الخدمات وسط أمواج متلاطمة من الفقراء المالايا السكان الأصليين للبلاد لن يعود بالاستقرار والتنمية على البلاد والعباد، ولذلك انحازت الأقليات لهذا الخيار وهو رفع الظلم الاقتصادي عن شعب المالايا حتى يقف على قدمه ويشارك المكونات الأخري فى مسار النهضة والاستقرار والتنمية.

وقد ساهمت القيادة الحكيمة والمُتمثلة فى الدكتور/ مهاتير محمد رئيس الوزراء السابق فى دقة تطبيق هذا العقد الاجتماعي الجديد للشعب الماليزي، ومن خلال خبرة مهاتير السياسية وحكمة فريقه الميدانية تحقق لهم النجاح فى تقديم نموذج حضاري رائع فى إدارة الاختلاف والتنوع قائم على التسامح والحوار وفتح قنوات النقاش والتواصل حول المظالم والتحديات الحقيقية للمكونات العرقية فى البلد، ومع تحقق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لتطبيق هذا العقد الاجتماعي الجديد القائم على تقديم التنازلات المتبادلة من الجميع زادت قناعة كل المكونات أن السبيل الوحيد لنهضة وتقدم

ماليزيا هو التسامح والحوار ونسيان عذابات وجراحات الماضي والتعلق بالمستقبل الواعد القائم على العدالة والمساواة وتقديس الكرامة الإنسانية.



رابعًا: التجربة السيرلانكية الدامية

تجربة نمور التاميل

على كورنيش نهر بينتوتا في سيريلانكا استوقفني سائح ألماني في العقد الخامس من عمره، وقال لي: أنت مصري؟ قلت: نعم. قال: أنا أعشق مصر وقد زرتها كثيرا، ولكني لا أستطيع السفر إليها الآن فقد أصبحت خطرة، ويضرب فيها الإرهاب بقوة ولا تعرف الاستقرار؛ ولذلك جئت إلى سيريلانكا هذا العام. هذا الحوار القصير أثار شجونًا، فدولة سيريلانكا منذ عام 1983 حتى نهاية عام 2009 كانت مسرحا لحرب أهلية مُستعرة امتدت قرابة 30 عاما بين مقاتلي نمور التاميل

والحكومة المركزية بلغ عدد ضحاياها قرابة (70 ألف قتيلًا، 900 ألف لاجئ، 100 ألف نازح)، وتحطمت أثناءها حركة السياحة السيريلانكية، وتوقف عجلة الاقتصاد، وتقطعت أوصال الدولة جراء توقف حركة القطارات بين جنوب البلاد وشمالها نتيجة أعمال القتال.

في عام 2009 توقفت الحرب وبدأ طرفا النزاع في المفاوضات، بعدما أدركا أن خيار الحرب الأهلية كان خطأً. قفز هذا السؤال إلى ذهني: هل ستأخذ مصر مقعد سيريلانكا في الحرب الأهلية؟ فالصراع السياسي في مصر مع كل إشراقة شمس يزداد تعقيدًا، وأصبح استخدام العنف فيه شائعًا، ما دعاني إلى كتابة مقال يشرح الأخطاء السبعة التي وقع فيها طرفا النزاع في سيريلانكا وقادتهم إلى محرقة الحرب الأهلية، وذلك بهدف حث المصريين وغيرهم من الأشقاء العرب على تجنبها إذا أرادوا النجاة والعيش في سلام ووئام، وهي كالتالي:

أولا: انحياز الدولة لمصلحة فئة اجتماعية أو دينية أو عرقية، يؤسس لعدم الاستقرار ويُنشئ التوترات، في 1972 تم إقرار الدستور السيريلانكي الجديد بعد الاستقلال، وجاءت بنوده لتعزز مكانة الدين البوذي في الدولة، واعتبرت سيريلانكا حامية له، وعندها شعرت الأقلية التاميلية الهندوسية بالإقصاء والتهميش وبدأت بوادر الانقسام الأهلي.

ثانيًا: استعلاء الأغلبية السنهالية على باقي المكونات الاجتماعية الوطنية زاد من شدة التوتر الأهلي بين مكونات المجتمع السيريلانكي،

بعد وصول حزب الحرية السيريلانكي للحكم، وهو حزب مدعوم من طرف النخبة البوذية، تم إقرار السنهالية لغة رسمية وحيدة، عبر قانون السنهالية فقط Sinhala Only Act، ونتج عن ذلك مغادرة آلاف الموظفين التاميليين لوظائفهم، بسبب عدم قدرتهم علىٰ الاندماج في سياق لغوي سنهالي لا يتقنونه.

ثالثًا: ديكتاتورية الأغلبية: نزعت الحكومة السيريلانكية الجنسية عن مليون تاميلي من المناطق الجبلية، بذريعة كونهم هنودا وطّنتهم بريطانيا في 1827، وقد مكّنت هذه العملية الطبقة السنهالية الحاكمة من إقصاء ثلث النواب التاميليين في البرلمان.

رابعًا: اللجوء إلىٰ العنف: استخدمت حركة «نمور التاميل» التي تأسست عام 1976 العنف وسيلة للاعتراف بحقوق أقلية التاميل الهندوسية التي تشكل 18٪ تقريبا من سكان سيريلانكا وأدخلت البلاد فئ فوضىٰ كبيرة لم يستفد منها أحد، وإنما خسرت فيها سيريلانكا طاقاتها ومواردها وتعطلت حركة التنمية والاستثمار فيها تمامًا.

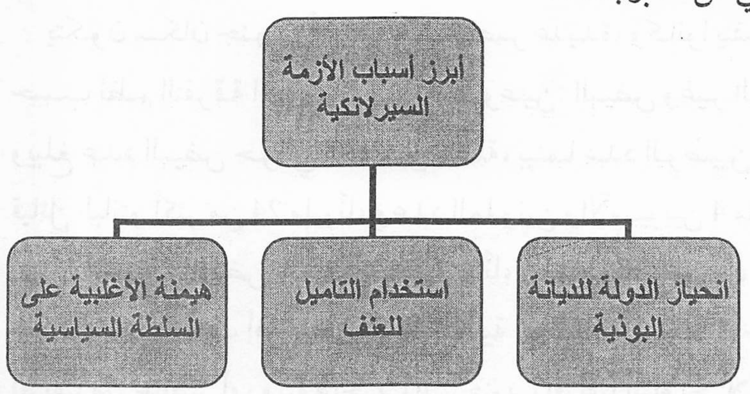
خامسًا: سياسة الأرض المحروقة: أدىٰ استخدام الجيش السيريلانكي القوة المُفرطة تجاه سكان المناطق التي توجد فيها حركة نمور التاميل وتهجيرهم قسرًا إلىٰ زيادة حدة الصراع وأنشأ حاضنة اجتماعية متعاطفة مع استخدام العنف ضد الحكومة، ولم يُقدم حلولا جذرية للأزمة، علىٰ الرغم من نجاح الجيش السيريلانكي في قتل زعيم

حركة نمور التاميل فلوبيلاي برابهاكران والقضاء على العديد من قواته، وهذا ما دعا الحركة لإعلان الاستسلام، إلا أن العديد من الخبراء يرون أن هذا السلام هش؛ لأنه غير قائم على تطبيق العدالة والمساواة.

سادسًا: تعدد جبهات الصراع: تورُّط حركة نمور التاميل في اغتيال حاكم منطقة جافنا عام 1975، واغتيال رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي في مدينة مدراس عام 1992، واغتيال رئيس سيريلانكا بريماداسا سنة 1993، بالإضافة إلى الهجوم على مطار كولومبو سنة 2001، أفقد الحركة التعاطف المحلي والعالمي وجعل أكثر من 30 دولة تعتبر حركة نمور التاميل ضمن الحركات الإرهابية، ومنها دول الاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة الأميركية.

سابعًا: رفع سقف المطالب: مطالبة حركة نمور التاميل بانفصال المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من سيريلانكا من أجل إقامة دولة للأقلية التاميلية الهندوسية بعيدا عن سيطرة الأغلبية السنهالية، سبّب توترًا كبيرًا في السياسة الآسيوية الإقليمية، وجلب للحركة أعداء دوليين كان من أبرزهم الهند التي كانت تخشى من نجاح نمور التاميل في الانفصال عن سيريلانكا؛ لأن ذلك سيؤدي إلى مطالبة الأقليات العرقية الموجودة فيها بالانفصال أيضا، وهذا كان يعد سببا كافيا لتعاون الهند مع حكومة سيريلانكا في حصار قوات نمور التاميل ومنع إمدادات السلاح عنهم.

في الختام ينبغي على الجميع باختلاف فئاتهم الاجتماعية وخياراتهم السياسية وتركيباتهم العرقية واختياراتهم الدينية والأيديولوجية أن يدركوا أن التوترات الأهلية والانقسامات الأيديولوجية والخلافات السياسية إذا لم تعالج بالقسط والعدل ووفق قيم المساواة والإنصاف والكرامة وحقوق الإنسان، بعيدا عن خيار القهر والعنف، فنحن نسير جميعا إلى سيناريو الحرب الأهلية السيريلانكية التي احتكم فيها الجميع هناك إلى منطق الغباء السياسي، لفلسفة المعارك الصفرية ولاستخدام العنف، فكانت النتائج كارثية على العباد والبلاد على مدار ثلاثة عقود من الدماء والأشلاء والدموع، فالسعيد من اتعظ بغيره والشقي من اعتبر بنفسه.



خامسًا: تجربة جنوب أفريقيا

لماذا نجحت العدالة الانتقالية بجنوب أفريقيا؟

كانت جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا مثالًا من أسوأ أمثلة التفرقة العنصرية البغيضة، حيث حكم أربعة ملايين من العناصر البيضاء،

حوالي 29 مليونًا من غير البيض، هذا الاتحاد الذي فقد وحدته قبل أن يولد، وأصبح جنة الأقلية، وجحيم الأغلبية، وقلعة التفرقة العنصرية، فقد سلكت الأقلية البيضاء سياسة عزل الأغلبية غير البيضاء في مناطق تتسم بالفقر والجدب حيث المعازل، ويسخرون في خدمة البيض، وأمعنت سلطات البيض في جنوب أفريقيا في سياسة التفرقة العنصرية، وتمادت في تطبيقها مما جلب عليها سخط العالم واستنكاره، أصدرت هيئة الأمم المتحدة عدة قرارات لمقاطعة اتحاد جنوب أفريقيا في سنة 1962م، والسنوات التالية لها، كما قاطعت دول العالم الثالث اتحاد جنوب أفريقيا بسبب التفرقة العنصرية.

التركيبة العرقية

يتكون سكان جنوب أفريقيا من عناصر عديدة، وكانوا ينقسمون حسب نظم التفرقة العنصرية إلىٰ مجموعتين: البيض وغير البيض، ويبلغ عدد البيض حوالي 5 ملايين نسمة، بينما عدد الوطنيين، وهم قبائل البانتو أكثر من 24 مليونًا، وعدد الملونين والآسيويين 4 ملايين، أي أن عدد غير البيض يقترب من 29 مليونًا، وهم بذلك يشكلون أغلبية سكان اتحاد جنوب أفريقيا، وتتكون الأقلية البيضاء من سكان جنوب أفريقيا من عناصر أوروبية هاجرت إلىٰ جنوب أفريقيا أثناء احتلال هذه المنطقة، ومن العناصر البيضاء هولنديين، وألمان، وبريطانيين، وفرنسيين، هذا الخليط من العناصر أطلق علىٰ نفسه «**الأفركانيرز**»، وخلق قومية جديدة من هذا الشتات، ويتحدثون لغة مشتقة من

الهولندية ممزوجة بكلمات ألمانية وإنجليزية أطلقوا عليها لغة «الأفركانرز».

يتكون الأفريقيون – وهم الأغلبية- من البانتو، ويتكونون من مجموعات عديدة منها مجموعة نجوني، ومجموعة تسونجا، ومن المجموعة الأولىٰ السوازي، وشعب الزولو، وكان الزولو أمة مرهوبة الجانب قبل الاستعمار الأوروبي، ومن المجموعة الثانية قبائل تسونجا، ورنجا وتسوا، وإلىٰ جانب المجموعتين السابقتين جماعات فندا، والسوتو، وهكذا تتعدد قبائل البانتو.

أما العناصر الملونة فتشكلت من خليط نتج عن تزاوج بين الهونتنوت- وهم عنصر أفريقي- بالأوروبيين الأوائل، وخليط نتج عن تزاوج بين الآسيويين أو الأوروبيين، وتتكون العناصر الآسيوية من المهاجرين إلىٰ جنوب أفريقيا تحت سخرة العمل من الماليزيين والهنود والباكستانيين، وهكذا شعوب اتحاد أفريقيا تتكون من عدة عناصر.

مسيرة التحرر:

اتبعت حركة مناهضة سياسات التمييز العنصري في جنوب أفريقيا طوال الخمسينيات عددًا من أساليب الكفاح الوطني، ففي عام 1952م أعلن المؤتمر الأفريقي عن شنِّ «حملة تحد»، نظم خلالها عددًا من هذه الأساليب طوال حقبة الخمسينيات، وقد تضمنت هذه الحملة حملة لمقاومة سياسة التمييز العنصري في مجال التعليم في الفترة من

(1953ـ 1955م)، وحركة مقاطعة الحافلات في الفترة من عام (1955 وحتىٰ عام 1959م) احتجاجًا علىٰ انخفاض الأجور، وقد أحرزت حركات مقاطعة الحافلات في مقاطعات إيفاتون وألكسندرا وجوهانسبرج نجاحًا شجع مواطني جنوب أفريقيا علىٰ الاستمرار في الاحتجاجات الوطنية.

وقد ساهمت حركة مقاطعة الحافلات الناجحة في جوهانسبرج في خلق مناخ من المقاومة الوطنية، وبرز قادة أكفاء من خلال هذه المقاومة، وبالرغم من عدم مشاركة المؤتمر الوطني الأفريقي في حركة مقاطعة الحافلات، إلا أنه دعا علىٰ إثر نجاحها إلىٰ مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها، وشهدت أواخر الخمسينيات عددًا من الأنشطة والحركات الأخرىٰ نتاجًا لما أفضت إليه حركة مقاطعة الحافلات من إحساس الأفارقة بمزيد من الثقة بقوتهم وبفاعلية الكفاح الوطني.

وبعد نجاح حزب المؤتمر الأفريقي بقيادة المناضل نيلسون مانديلا، وإجبار حكومة الأقلية علىٰ الاعتراف بالحقوق الدستورية الكاملة لكل المواطنين، أصبح لكل مواطن– بغض النظر عن لونه أو عرقه أو دينه– حق التصويت والمشاركة في الانتخابات علىٰ أساس « one vote one man».

في نيسان/ أبريل 1994م أجريت أول انتخابات برلمانية غير عنصرية، شارك فيها 86 بالمائة من الناخبين، وفي أيار/ مايو من تلك السُنة، اجتمع

البرلمان الجديد لأول مرة بصفته جمعية تأسيسة، وفي أواسط التسعينيات من القرن الماضي أصبحت العملية الدستورية في جنوب أفريقيا المثال الكامل لعمليات الدساتير القائمة على مشاركة المواطنين.

الإستراتيجية الفعالة لحزب المؤتمر الأفريقي:

التنوع من شقاقي إلى اشتمالي:

وأترك هناك الزعيم مانديلا يشرح لنا كيف جعل تنوع شعب جنوب أفريقيا قوة وليس ضعفا «ففي السابع والعشرين من شهر أبريل/ نيسان 1994م، أرسى شعب جنوب أفريقيا أمة على أساس التعهد بأننا سنمحو إرث ماضينا المجزأ؛ لكي نبني حياة أفضل للجميع.

لم يكن هذا عهدًا قطعناه باستخفاف، لقد دفع الملايين إلى بؤرة الفقر عمدًا عبر أجيال، ولكي يخلد نظام التفرقة العنصرية نفسه، كانت القوة الغاشمة وحدها هي التي تحافظ على النظام «الأبارتيد» ذاك، الذي ادعى أنه مكرس بإدارة السماء، فسلبنا جميعًا إنسانيتنا، المقموعين منا والقامعين على حدٍّ سواء، لقد ناضلنا خلال عقود من الزمان من أجل مجتمع غير مميز عنصريًا، غير مميز جنسيًا، وحتى قبل وصولنا للسلطة في الانتخابات التاريخية عام 1994م، كانت رؤيتنا للديمقراطية محكومة بمبادئ من بينها مبدأ يقول: إنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو

اللون أو العقيدة، وما إن وصلنا إلىٰ السلطة حتىٰ قررنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدرًا للقوة، بعد أن كان يستخدم في الماضي للتفرقة بيننا، لقد ضمنا أن القانون الأساسي للبلاد- دستور وميثاق حقوق المواطنين- يعزز الوحدة الوطنية، ويوجه اهتمامًا خاصًا إلىٰ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لم يكن طريقنا نحو الاندماج جديدًا، كما لم يتم اختياره بتسرع؛ إذ كان المؤتمر الإفريقي يدعو طيلة عقود إلىٰ الوحدة الوطنية، وحتىٰ في ذروة العنف والقمع عندما كان الاختلاط العرقي يُوصل للسجن أو الموت، لم نتخل أبدًا عن هدفنا في بناء مجتمع قائم علىٰ الصداقة، وعلىٰ الإنسانية المشتركة.

والآن علىٰ الرغم من القوانين التىٰ لم تعد تقوىٰ الانقسامات القديمة، فإنها ما زالت ماثلة للعيان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مناطقنا السكنية، وفي أماكن العمل، وفي اتساع شقة عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، عندما تولينا مشروع تحويل مجتمعنا، كان أحد شعارات نضالنا: «التحرر من العوز»، وكان هدفنا القضاء علىٰ الجوع والفقر والأمية والتشرد، وضمان الحصول علىٰ الغذاء والتعليم، ورأينا الحرية صنوًا لا ينفصم عن الكرامة والإنسانية والمساواة بين البشر، الآن وُضع الأساس لحياة أفضل وبدأ البناء، ونحن نُدرك تمامًا أن حريتنا وحقوقنا لن تكتسب معناها الكامل إلا عندما ننجح معًا في التغلب علىٰ انقاسامات ماضينا وإجحافاته، وفي تحسين حياة الجميع وبخاصة الفقراء.

اليوم نبدأ في حصاد بعض النتائج التي غرسناها في نهاية مجاعة جنوب أفريقيا، ثمة كثيرون في المجتمع الدولي ممن راقبوا عن بُعد كيف تحدىٰ مجتمعنا نُذراء الشؤم وتكهناتهم بنزاع لا ينتهي، يتكلمون عن معجزة، لكن أولئك الذين شاركوا في عملية التحول إلىٰ ما نحن عليه الآن، سوف يعرفون بالتأكيد أن ذلك التحول كان نتيجة قرار اتخذه بشر" كانت هذه رؤية الزعيم نليسون مانديلا للمستقبل الباهر لجنوب أفريقيا كما يراه هو وحزبه.

تكنيكات التلاحم بين السود والبيض:

1- المساواة في التوظيف

عند انتهاء نظام التفرقة العنصرية (الأبارتايد) في عام 1995م، كان البيض يشكلون نسبة 13٪ من السكان، ويجنون 59٪ من الدخل الخاص، فيما كان الأفريقيون الذين تبلغ نسبتهم 76٪ من السكان يحصلون علىٰ 29٪، وأظهر مسح أجري في عام 2000م، وشمل 161 شركة كبيرة توظف 560 ألف عامل، أن البيض ما زالوا حتىٰ ذلك الحين يحتلون 80٪ من المناصب الإدارية، كذلك كان الفارق العنصري في الأجور كبيرًا، وإن كان قد تناقص بنسبة كبيرة عن ذي قبل، إذ في أواخر تسعينيات القرن الماضي كان العمال البيض يكسبون أجورًا يزيد معدلها خمس مرات عن أجور الأفريقيين، رغم أن نصف هذا التفاوت كان يعلل بفارق التعليم والمكان. في فترة ما بعد الأبارتايد، بدأت الحكومة الديمقراطية بتطبيق سلسلة من البرامج المصممة لتخفيض

هـذه الفـوارق، فقـانون المسـاواة في التوظيـف الصـادر في عـام 1998م يفرض علىٰ أصحاب العمل أن يقدموا معلومات عن مبالغ التعويض والمنافع في كل فئة مهنية علىٰ أساس العنصر والجنس، وأن يتخذوا الإجراءات الملائمة إذا كانت هناك اختلافات غير مناسبة في دخل العاملين، ويتعين علىٰ الشركات التي يفوق حجمها حدًّا معينًا أن تزود الدولة بتقارير سنوية توضح وتخطط لجعل قواها العاملة تمثل التركيبة السكانية علىٰ جميع المستويات بشكل أفضل.

يقول القانون أيضًا: إن نقص الخبرة اللازمة لدىٰ فرد من مجموعة مشمولة بالحماية ليس سببًا كافيًا لتوظيف شخص آخر مكانه، ما دام طالب العمل يمتلك القدرة علىٰ اكتساب المعرفة اللازمة للقيام خلال فترة زمنية معقولة، بالإضافة إلىٰ ذلك تحدد مواثيق تمكين السود لكل صناعة أهدافًا لنسب الأسهم التي يجب أن تنتقل ملكيتها إلىٰ السود (الأفريقيين الأصليين، والملونين، والآسيويين)، كما نشرت مواثيق كهذه لقطاعات البترول والمناجم والمصارف، ويهدف هذا التوجه العام إلىٰ نقل ملكية حوالي ربع الأسهم في جنوب أفريقيا إلىٰ أيدي السود خلال عقد من الزمن أو نحو ذلك.

ماذا حققت هذه الجهود؟ قرابة نصف المديرين من المرتبة المتوسطة وربع المديرين من المرتبة العليا في جنوب أفريقيا هم اليوم من السود، مقابل لا أحد تقريبًا قبل عشر سنوات، كما حصل السود علىٰ ترقيات سريعة بشكل خاص في القطاع العام، إذ لا يوجد منافسون

للحكومة، غير أن الحكومة التي رفعت عددًا كبيرًا ممن لا يتمتعون بمؤهلات كافية، اضطرت إلىٰ توظيف عدد كبير من المستشارين لمساعدة هؤلاء، لكن ذلك الوضع تغير، فالفعالية قضية مطروحة للنقاش، حيث تعليمات المشتريات علىٰ أن الشركات التي يملكها سود تستطيع أن تطلب ثمنًا أعلىٰ وتكسب عقودًا حكومية رغم ذلك، الأمر الذي يبقي أموالًا أقل للمصانع العامة كالطرق والمساكن والجسور.أما بالنسبة لمواثيق تمكين السود، فلم يتضح بعد كيف سيمول نقل ملكية الأسهم هذه؛ لأن الممارسات الراهنة لتمكين السود لم تخلق منتجات جديدة أو شركات مستقلة جديدة لا تدعمها شركات كبيرة يملكها البيض، كما يقول المعلق المعروف «مولتشي موبيكي».

2- اللغات والدستور الجديد

حاولت جنوب أفريقيا توسيع مجالات الاختيار أمام الذين لا يعرفون الإنكليزية والأفريقانية بالدعوة إلىٰ اعتماد 11 لغة رسمية معترفًا بها في الدستور (منذ 1994م)، منها 9 لغات للسكان المحليين، بالإضافة إلىٰ الإنكليزية والأفريقانية، ورغم وجود برنامج طموح للترجمة في المحاكم يبرز معظم الدول الأخرىٰ، ما زال هناك تحيز لصالح الإنكليزية، فقد أظهرت دراسة عن المحاكم في كواكوا في «الولاية الحرة»، وهي منطقة يتكلم معظم سكانها لغة سيسوتو، أنه حتىٰ عندما يكون القاضي والمدعي والمتهم أفريقيين ويتكلمون لهجة سوتو

الجنوبية كلغة أم، فإن إجراءات المحاكمة تدار بلغة إنكليزية من الدرجة الثانية، وبمساعدة مترجم تعينه المحكمة يترجم من لغة ستسوتو، وإليها لفائدة المتهم.

كل ماسبق يُعتبر محاولات جادة من قبل المجتمع الجنوب أفريقي لتجاوز متاعب الماضي والإبحار نحو المستقبل بقوة وثبات، فقد قدمت تجربة دولة جنوب أفريقيا دروسًا إنسانية مفيدة للشعوب والأمم التي تحاول بسط العدالة الاجتماعية على ربوعها العامرة.

مانديلا ليس نبياً

وبعد انتهاء رحلتنا مع تجربة جنوب أفريقيا في صناعة التسامح والتطلع للمستقبل من المهم أن لا نحصر سبب نجاح هذه التجربة في شخص الزعيم/ نليسون مانديلا؛ فهذا يُعد ظلما كبيراً لكل الفاعلين والمناضلين في التجربة سواء كانوا من الأغلبية السوداء أومن الأقلية البيضاء؛ فالإهتمام العربي الكبير بسيرة ومسيرة القائد مانديلا يمكن الإستفادة منه في بناء فضاء إجتماعي جديد في المنطقة العربية والإسلامية قائم على التسامح، وإحترام الأخر،ومتجاوز لضيق الأيديولوجيات الوطنية الخانقة، ومُتعالي على تطرف الأيديولوجيات الدينية القاتلة؛ ولكن هذا يتوقف على فلسفة تعاطينا مع تجربة العم مانديلا النضالية، فما هو مطروح ومُروج حول سيرة الرجل في المنطقة العربية يتسم بالسذاجة والضحالة التي تُغلق مسام العبرة والدرس أمام الأجيال ؛ فالإعلام العربي جعل مانديلا نبيا !!!أو على أقل تقدير

قديساً خارق القدرات،واسع الكرامات ، يحي العظام وهى رميم،فقد استطاع فى نظرهم أن ينقل جنوب أفريقيا نحو المسار الديمقراطي بضربة واحدة بيمينه المباركة، فتحول تعصب البيض إلى تسامح وقسوتهم إلى رحمة، وظلمهم إلى عدل كما فعلت عصا موسي تماما مع البحر الهائج!! .

المعالجة الخاطئة

وهذا التناول المُخل والمجافى للحقيقة لن يُساعدنا على فهم فلسفة نضال الأغلبية السوداء والأقليات المُهمشة ضد سياسة الفصل العنصري التى إنتهجها الرجل الأبيض فى هذا المنطقة. فقصة مانديلا بمثابة حبة واحدة فى عِقد النضال الأفريقي الممتد والمتواصل منذ أن وطئ الإستعمار الأوروبي الإستيطاني شواطئ جنوب أفريقيا بقدمه.

فمن الخطأ عند تناول تاريخ الأمم والشعوب المُناضلة حصر مسيرة النضال فى سيرة أحد المناضلين وإختزال تضحيات المقاتلين فى معاناة أحد المرابطين؛ فمانديلا ما هو إلا قمة بارزة فى جبل مقاومة شعب جنوب أفريقيا الأسود لعدوان الرجل الأبيض على ثروات ومُقدرات هذا الوطن الجميل، ونحن عندما نعرض للشباب قصة كفاح مانديلا فى إطار يُقارب الواقع والحقيقة يكون حجم العبرة والتأسي والإستفادة أكبر بكثير من الترويج لسيرة إنسان خارق القدرة ينهي مشاكل بلاده السياسية والإجتماعية بتعويذة سحرية يُتمتم بها وقت الغروب.

شركاء النجاح

فقد نجح مانديلا بفضل العديد من الشركاء والداعمين له في الداخل والخارج و وفيما يلي عرض لأبرز المحطات التي ساعدته في التقدم نحو تحقيق أهدافه السامية:

أولاً: نضال رجال ونساء المؤتمر الوطني الأفريقي الذي استمر في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري وبكافة الوسائل المتاحة، فقد جربوا حرب اللاعنف التي دعى لها غاندي، ودفعتهم وحشية ممارسات حكومة الفصل العنصري إلى استخدام العنف، ثم لمّا ترنح النظام العنصري وقرر العدول عن عدوانه تحول النضال إلى الكفاح الديمقراطي والدستوري كل ذلك تم على مدار قرابه عشرين عاماً بينما كان مانديلا ورفاقه يقبعون في غياهب السجون .

ثانيًا: انحياز الرئيس الأبيض فريدريك دكلارك للخيار الديمقراطي وفتحه للطريق أمام سريان عجلة العدالة الإنتقالية لتجهيز المشهد السياسي لمشاركة الجميع في إدارة البلاد سياسيا دون تهميش أو إقصاء لأحد،وقد اتخذ دكلارك هذا القرار الشجاع على الرغم من معارضة الأقلية البيضاء المُهيمنة على مقاليد الأمور الإقتصادية والسياسية والأمنية ؛ولذلك حاز على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع مانديلا ،وقد علق أحدهم على هذه النقطة بقوله **«لولا دكلارك ماكان مانديلا»** .

ثالثاً: عمل لجان فض النزاعات وصناعة السلام في الفترة من 1991 إلى 1994 في كل مدن وقري جنوب أفريقيا لمعالجة الجروح الإجتماعية

الغائرة بين السود والبيض عبر الحوار والتواصل والتدريب وحصار مناطق التوتر وإعادة تأهيل الشرطة لتكون خادمة للشعب،و تم ذلك عبر المصالحة والإعتذار ولولا عمل هذه اللجان لما نجح تسامح مانديلا في أن يتجسد واقعا في دنيا الناس .

رابعاً: انحيار المؤسسات الإجتماعية والدينية الفاعلة في المجتمع وبخاصة الكنائس لرؤية مانديلا في ضرورة الإنتقال من مرحلة التاريخ الدامي إلى رحابة المستقبل بإطلاق حملة **«الحقيقة مقابل المسامحة»** ومن أبرز الأسماء التي دعمت هذه الحملة القس ديزموند توتو كبير أساقفة جنوب أفريقيا السابق الحائز على جائزة نوبل للسلام العام 1984.

كانت هذه بعض العوامل والمساهمات التي مكنت مانديلا من نحت تجربته العالمية والتي أعتقد أنه بدونها ما كان ليصل إلى أهدافه السامية والرائعة ، ونحن عندما نتكلم عن مانديلا كترس في ماكنية نضال الأغلبية السوداء لنيل حقوقها لانقلل من عظمة وقدرات الرجل وإنما نفتح العيون لضرورة العمل في فريق متناغم وفق رؤية حاكمة تتسع لأكبر عدد ممكن من مكونات الوطن حتى نعبر نحو فضاء الحرية والمساواة والعادلة.

سادساً: التجربة الأمريكية

كيف أبعد الأمريكيون العسكر عن السياسة؟

ضبط العلاقات المدنية العسكرية داخل المجتمعات يعد من أحد

أقوى العوامل والأسباب التى تُجنب الدول والأمم السقوط فى الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ونجاح المجتمعات فى ضبط هذه العلاقة متفاوت، فهناك مجتمعات تفوقت فى هذا الجانب بنسب عالية مثل الدول الأوروبية، وهناك شعوب أخري مازالت تتنكب الطريق مثل البلدان العربية، واليوم نستعرض معًا التجربة الأمريكية فى كيفية إخضاع الجهاز العسكري للسلطة المدنية، وتندرج التجربة الأمريكية تحت مظلة تجارب التأسيس الواعى والمُدرك لدور القوات المسلحة ابتداءً قبل التشكل والتكوين، ولا تأتى فى إطار تجارب الترويض والاحتواء للجيوش التى تأسست بدون نصوص دستورية ضابطة، ولا سياسات قانونية واضحة مثل تجارب تأسيس الجيوش العربية الحديثة.

فعبر ثماني خطوات مركزية نجحت أمريكا فى فرض السيطرة المدنية على جيشها وفق التالي:

أولا: الآباء المؤسسون لدستور الولايات المتحدة الأمريكية بحكم ثقافتهم الأوروبية كانوا على وعى تام بالتجربة البريطانية التى تؤكد ضرورة خضوع الجيش للسلطة المدنية حتى لايكرروا تجربة كرومويل* فى أربعينيات القرن السابع عشر عندما استخدم الجيش البريطاني لقمع المعارضة السياسية فى الداخل وهذا أثر على فلسفة وروح كتابة وثيقة الدستور فى نظرته لدور الجيش.

ثانيا: اعتراف المؤسسين بضرورة وجود جيش دائم لتأمين البلاد

لكنهم آمنوا بوجوب اتخاذ الحذر الشديد من أجل المحافظة على الحرية ومنع حصول حالات إساءة استعمال السلطة، فاعترف المؤسسون بأهمية وجود جيش دائم لتأمين حماية الوطن والدفاع عنه، شرحها جيمس ماديسون بقوله"إن الحماية من الخطر الأجنبي يشكل أحد الأهداف الأولية لمجتمع مدني.. (ولكن) وجود جيش دائم.. هو أمر خطير، مع أنه قد يكون في نفس الوقت ضروريًا. فإذا كان تعداده بحجم صغير سيكون لهذا إزعاجاته، وإذا كان بحجم موسّع قد تكون نتائجه مُهلكة، وكذلك اعتبر البريدج جيري- أحد المندوبين إلى المؤتمر الدستوري الأمريكي عام 1787- وجود الجيوش الدائمة في زمن السلم يتعارض مع مبادئ الحكومات الجمهورية، ويُشكل خطرًا على حريات الشعب الحر، وتوقع أن تتحول الجيوش ساعتها إلى آلات مدمرة تُمهد لإقامة الحكم الاستبدادي ومن أجل كل تلك المخاوف السابقة عالج الأمريكيون هذه المُعضلة بوضع دستور يوضح مهام ووظائف القوات المسلحة في وقت السلم والحرب بدقة بما لايسمح لها بتقويض الديمقراطية.

ثالثًا: تم إخضاع تكوين الجيش والإنفاق عليه وميزانيته للكونجرس، فمسؤولية تكوين جيش والمحافظة عليه وتسديد نفقاته خاضعة بالكامل لسلطات الكونجرس وليس إلى السلطة التنفيذية.

رابعًا: الكونجرس صاحب السلطة الوحيدة في إعلان الحرب وليس

الرئيس، فقد أدىٰ الفشل العسكري الأمريكي في فيتنام إلىٰ «عقدة» ما بعد فيتنام، فقد عبّر رؤساء وقادة عسكريون وأعضاء من الكونغرس، وأفراد من الشعب عن شكوكهم حول قدرة القوات العسكرية علىٰ تحقيق أهداف السياسة الأمريكية بمفردها وهذا اتضح للجميع فىٰ معارك فيتنام؛ لذلك وضع الكونغرس قانون سلطات الحرب في عام 1973 رغم اعتراض الرئيس نيكسون عليه، وهدف هذا القانون هو تقييد سلطة الرئيس في إرسال قوات مسلحة إلىٰ الخارج دون موافقة الكونغرس.

خامسًا: الرئيس المُنتخب هو القائد الأعلىٰ للقوات الأمريكية: تنص المادة في الدستور الأمريكي المتعلقة بمنصب القائد العام للقوات المسلحة علىٰ أنه بالإضافة إلىٰ واجباته الأخرىٰ، "يكون الرئيس هو القائد العام للجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المختلفة وهذا ساهم بشكل كبير فىٰ خضوع الجيش للسلطة المدنية المُنتخبة.

سادسًا: الدستور الأمريكىٰ يُقسم السلطة العسكرية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لمنع سوء استخدام السلطة وهو تقسيم يهدف إلىٰ الحيلولة دون إساءة استعمال السلطة، فالدستور يُثبت بوضوح أن الرئيس المدني المنتخب شعبيًا هو القائد العام للقوات المسلحة، والعنصر الحاسم هنا هو أن سلطات الرئيس مقررة ومحددة ككل، وأن الكونغرس، والمحاكم الأميركية، والهيئة الانتخابية يملكون

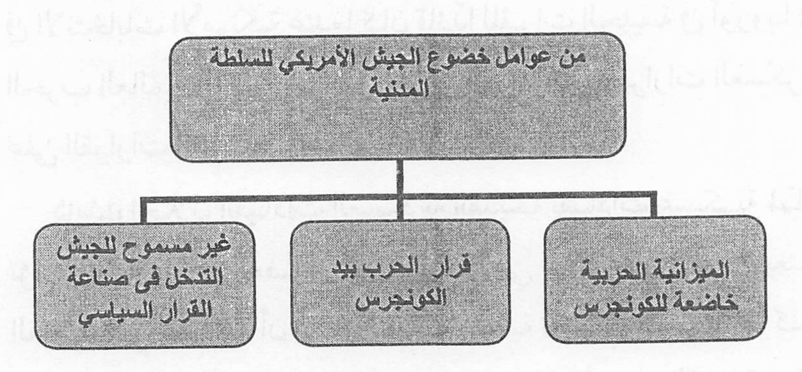
سلطة كبيرة في تحديد سلطاته ومهامه، هذا أدىٰ بطبيعة الحال إلىٰ قيادة تشاركية مدنية تسيطر علىٰ الجيش الأمريكي تأتىٰ عبر صناديق الانتخاب.

سابعًا: تم ترسيخ سياسة أن الجيش الأمريكي يقوم بتنفيذ المهام الموكلة له من القيادة السياسية ولا يتدخل فىٰ صنع القرار السياسي، وهذا يعنىٰ أن تقوم القوات العسكرية بلعب دور إداري ولاتقوم بصنع التوجه السياسي والاستراتيجي؛ ولذلك رفض أيزنهاور الإدلاء بصوته فىٰ الانتخابات الأمريكية عندما كان قائدًا للقوات الحليفة فىٰ أوروبا فىٰ الحرب العالمية الثانية ترسيخًا لمبدأ عدم جواز تأثّر القرارات العسكرية علىٰ القرارات السياسية.

ثامنًا: إحلال القيادات العسكرية القديمة بقيادات عسكرية شابة تؤمن بثقافة وجوب خضوع المجهود الحربي للقرار السياسي، ويعتبر العديد من الخبراء أن تلك المهمة صعبة لكنها ضرورية إذا كان المطلوب وضع القوات العسكرية تحت السيطرة المدنية الكاملة، وقد تطلّب هذا التغيير الكثير من الوقت والتعليم والحسم؛ فاستبدال القادة المخضرمين الذين لا يثقون بالقادة المدنيين بقادة جدد يرغبون فىٰ العمل لمصلحة القيادة المدنية يعد أمرًا إستراتيجيًا يؤمّن مستقبل العلاقة المدنية العسكرية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضح من النقاط الثماني السابقة أن بناء دول ديمقراطية تقوم علىٰ الفصل بين

السلطات وتطبيق القانون، وسيادة العدالة أمر يتطلب وعيًا كبيرًا من النخبة السياسية المدنية والعسكرية، ويحتاج في ذات الوقت إلى مسار زمني يتم فيه تصويب الأخطاء التي تظهر مع الأحداث والوقائع لسد الثغرات التي أمام قوي الهمينة والاستبداد العسكري داخل المجتمع.

*** أوليفر كروموميل Oliver Cromwell سياسي ورجل دولة إنكليزي، حكم إنكلترا من سنة 1653-1658**



سابعًا: التجربة المغربية

الوصايا المغربية العشر

كانت أول زيارة لي للمملكة المغربية في العام الفائت 2014 حيث ذهبت لحضور منتدى اجتماعي يناقش قضايا الهوية والمواطنة، وقد بدأت الإعداد للرحلة باستخراج التأشيرة من مقر السفارة المغربية بالدوحة، وأول ما لفت انتباهي أن المراسيم الرسمية الحكومية المعلقة في المبني مكتوب أعلاها- سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر

والتأييد– وهذا كان مُثيرًا بالنسبة لي وطرح على عديد الأسئلة عن شكل وطبيعة النظام السياسي في هذا البلد؟، وحقيقة الاستقرار والحرية فيه؟، فقلت في نفسي لاتتعجل. غدا تذهب وترى الواقع بنفسك، وتسمع رأى الناس بأُذنك، وتبصر طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي بعينك وقد كان، فهبطت في مطار الدار البيضاء، ومن ثم تنقلت في جغرافيا المملكة المغربية ومررت بالعديد من المناطق والمدن مثل مكناس، والرباط، وبوزنيقة التى تطل على المحيط الأطلسي الصاخب، ثم توجهت في رحلة طويلة وممتعة لجنوب المغرب وصولا إلى مدنية كلميم، وتينغير و مدينة أزور، ومرزوكة، والريصاني التابعة لإقليم الراشدية، وجلست مع أهلها الطيبين الضاربين بقوة في سويداء الكرم و فسطاط حسن الضيافة، وتنقلي في جغرافية المملكة ترافق معه حسن الاستماع والإصغاء للعديد من المثقفين، والقوي السياسية، والشباب من كافة الأطياف، والفئات، والمشارب التاريخية والجغرافية، وقد تمخض حصاد هذه الجولات الجغرافية والثقافية والنقاشية مع الأخوة المغاربة في العشرة فوائد المعرفية التالية:

أولا: هناك فجوة معرفية تحجب أبناء المشرق العربي عن فهم سيكولوجية وطبيعة أبناء المملكة المغربية ثقافيا واجتماعيا وسياسيًا.

ثانيًا: المغاربة بشكل عام يعرفون عن المشرق العربي أكثر مما يعرف المشارقة عن المغرب خاصة فيما يتعلق بالجانب الثقافي والإنتاج الفكري،والأيديولوجيات السائدة.

ثالثًا: معظم الأسئلة التي تشغل العرب المشارقة لا تأخذ حيزا وجدانيا، أوفكريا ،أو اجتماعيًا عند المغاربة، فقضايا مثل إقامة الدولة الإسلامية، واستعادة الخلافة الراشدة، وتحكيم شرع الله، والقلق على مستقبل الدولة، والصراع بين الجماعات الإسلامية والسلطة وغيرها من الملفات لاتشغل بالهم بالمرة.

رابعًا: علاقة المجتمع المغربي والقوي السياسية والقيادات الثقافية والفكرية مع النظام الملكي القائم بقيادة الملك/ محمد السادس قائمة على التقدير والاحترام والاعتراف بأهمية دور الملكية في استقرار وتماسك المكونات الاجتماعية المغربية.

خامسًا: النظام الملكي المغربي يتسم بالمرونة ولايميل للتصادم ولديه قدرة عالية على الاستيعاب السياسي، وحسن التعاطي مع المستجدات السياسية والاجتماعية مقارنة بأنظمة الحكم في سائر البلدان العربية، ولذلك تعامل باحتراف مع مطالب الحركات الاحتجاجية في العام 2011 وسارع بإنجاز تغيرات دستورية وقانونية سريعة تتناسب مع مطالب الشارع السياسي.

سادسًا: الخطاب الثقافي المغربي يتسم بالتوازن الوجداني والانفعالي، ومسكون بالنفس الفلسفي التأملي، ومهموم بالبحث عن المآلات، ومتقدم جدا في فقة المقاصد الإسلامية؛ لأنه متحرر من حيز الأيديولوجيات الضيقة الغارقة في تقديس الوسائل والأدوات وعبادة المقولات التراثية.

سابعًا: مقاربة الكثير من المثقفين المغاربة لقضايا الحكم والسلطة والدولة قائمة على فلسفة أن النظام السياسي له مقاصد كبري وأغراض عظمى إذا حققها للمجتمع وللناس فلا يهمهم شكله الإجرائي وطبيعته السياسية، فهم يرون أن النظام السياسي مهمته أن يحقق هذه الثلاثية المركزية (الاستقرار،والتوزان، والتنمية) وهذا ما بدأ يتجسد بشكل كبير في عهد الملك الحالي محمد السادس.

ثامنًا: الجسم الأبرز في الحركة الإسلامية المغربية وخاصة جماعة التوحيد والإصلاح، وحزب التنمية والعدالة الحاكم، خطابهم السياسي والدعوى واضح ومنحاز للنظام الملكي، وقد قطعوا شوطا كبيرًا في التمييز بين الدعوي والسياسي ولم يخوضوا معارك صفرية مع الدولة، وهذا ساهم بدرجة كبيرة في استقرار المجتمع، والفريق الإسلامي الآخر الذي ينادي بنظام جمهوري - جماعة العدل والإحسان- لم تتورط في أعمال عنف تهدد استقرار وسلامة المملكة وإنما تعمل بسياسة التراكم والانتظار، وأنشتطها متاحة للشعب ومفتوحة للمجتمع.

تاسعًا: المرأة المغربية تساهم بقوة في الحياة السياسية على مستوى الحضور والتمثيل السياسي والمشاركة الحزبية وخاصة في الأحزاب ذات المرجيعة الإسلامية، ولها نصيب وافر على مستوي الإنتاج الفكري والثقافي وخاصة في شمال المغرب وهذا بطبيعة الحال عكس الحالة العربية المشرقية، وأما في جنوب المغرب فقد وجدت أن

مساهمة المرأة المغربية فى الحياة الاجتماعية متقدم جدا ومدى انفتاحها على أنشطة المجتمع يعد كبيرًا جدًا.

عاشرًا: الحالة العربية المشرقية بحاجة ماسة للتواصل المعرفي والثقافي والاجتماعي مع دول المغرب العربي للاستفادة من التجربة المغربية فى الإصلاح السياسي الذى بدأ يتحرك للأمام بدرجة معقولة ومنفتحة على المستقبل وبكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية خفيفة الوطئة على المجتمع والنظام حتى الآن.

فى الختام كانت تلك عشرة فوائد كاملة خرجت بها من زيارتي الأولى للمملكة المغربية والتى أعتبرها هى أحد أسرار استقرار المجتمع المغربي وعبوره من بوابة ربيع الثورات العربية بأقل الخسائر حتى الآن، والتى جعلتنى أميل بدرجة كبيرة نحو تعميق النظر الفلسفى والمقاصدي للأشياء بعيدا عن الانجذاب السريع للشعارات والمسميات التى أحيانا ما تحجب الرؤية وتمنع من الاعتبار والاستفادة من تجارب الآخرين.

ثامنًا: تجربة حركة النهضة التونسية

المتابع لأداء حركة النهضة التونسية سواء على المستوي السياسي أو الفكري يُدرك أن هذه الحركة ساهمت بدور كبير في قطع الثورة التونسية لأشواط طويلة نحو النجاح والتكمن، فقد نجحت النهضة فى اتخاذ قرارات استراتيجية صائبة، وتبني خطاب إعلامي راق وواع ساهم بشكل كبير فى عدم انزلاق المجتمع التونسي والأحزاب والمكونات

السياسية فى صراع أيديولوجي حاد يُمزق العباد والبلاد، فعلىٰ الرغم من فوز الحركة عقب الثورة مباشرة بأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي التونسي، إلا أنها مارست الحكم فى فترة الانتقال الديمقراطي من بوابة المشاركة لا الاستئثار، فدخلت فى تحالف سياسي مع قوي أيديولوجية تختلف عنها من حيث المرجعية والمنطلقات، فكونت «الترويكا» وهي ائتلاف حاكم رئاسي وحكومي وبرلماني يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي هىٰ (حركة النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات).

واستمرت النهضة فى اتباع هذه السياسة التوافقية القائمة علىٰ التواصل بين كل المكونات السياسية بعيدًا عن فلسفة الغلبة السياسية، وسطوة المقاعد البرلمانية حتىٰ بعد انتهاء معركة الرئاسة وفوز الرئيس/ الباجي قايد السبسي من نداء تونس، وماتلىٰ ذلك من انتخابات برلمانية جاءت فيها الحركة من حيث عدد المقاعد والنواب فى المرتبة الثانية بعد نداء تونس إلا أن تمثيلها فى الحكومة الحالية لايعكس التمثيل البرلمانىٰ لها فى مجلس النواب، وإنما يعكس فقط رؤيتها للمقاربة السياسية وتقديم مصلحة تونس علىٰ فلسفة المكاسب الحزبية الضيقة كما عبر عن ذلك رئيس الحركة/ راشد الغنوشي بقوله «لا يغدو مهما جدا حجم مشاركتنا في هذه الحكومة، بقدر أهمية المشاركة وما ترمز إليه من انتصار لنهج التوافق علىٰ نهج المغالبة، وانتصار نهج

استيعاب الماضي واحتوائه بدل التنافي معه وإقصائه والاصطدام معه».

وبعد استعراض هذا المشهد العام للحركة والتعرف علىٰ أدائها السياسي التوافقي يبرز هذا السؤال الفكري التشريحي الهادف إلىٰ الاستفادة والتعلم من التجربة وهو : لماذا نجحت النهضة فى إنتاج هذه السياسات واتخاذ هذه القرارات؟

ومن هنا ننطلق في مقاربة فكرية لمعرفة أسباب نجاح حركة النهضة، بداية هذه السياسات والقرارات التىٰ اتخذتها الحركة نابعة من رحم الإطار الفكري المرن والمنفتح لها والمُتكون عبر عقود من الزمن، وبمعرفة أسباب انفتاح الوعي الفكري للنهضة نكون قد وصلنا لمعرفة أسباب النجاح والتىٰ تنقسم إلىٰ نوعين هما:

الأول: داخلي يخص الحركة.

الثاني: خارجي يخص البيئة التي نشأت فيها النهضة.

أولا: الأسباب الداخلية:

1- العقل المركب لشخصية المؤسسين:

انطلقت حركة النهضة علي يد الشيخ راشد الغنوشي والأستاذ عبد الفتاح مورو، فالأول درس فى جامع الزيتونة فى تونس وأتم دراسة الفلسفة فى دمشق ودرس فى جامعة السوربون بفرنسا وله إسهامات فكرية وفلسفية حول العلمانية، وقضايا الحريات والكرامة الإنسانية والمواطنة وغيرها من قضايا العصر، وكانت له تجربة مع التيار القومي العربي، والمؤسس الثاني المحامي ابن الطبقة الأرستقراطية التونسية

المنفتحة بطبيعتها علىٰ الثقافة العالمية، وقد تأثرت بهما الحركة كثيرًا في سعة صدرها لمناقشة العديد من القضايا التي ربما تبدو مسلمات وثوابت لا تقبل النقاش عند العديد من الحركات الإسلامية الأخرىٰ فىٰ المشرق العربي.

2- انفتاح الحركة علىٰ المدارس الفكرية الأخرىٰ:

علىٰ الرغم من أن حركة النهضة هىٰ بنت مدرسة الإخوان المسلمين الفكرية إلا أنها انفتحت مبكرًا علىٰ أفكار مدارس أخري مثل مدرسة مالك بن نبي المفكر الجزائري حيث يعتبر البعض أن حركة النهضة في تونس هي التجلي الميداني لأفكار مالك بن نبي،كما انفتحت الحركة أيضًا علىٰ مدرسة الثورة الإيرانية وكتابات الفيلسوف الإيراني علىٰ شريعتي،بالإضافة إلىٰ استفادة الحركة الواضح من الفلسفة الغربية فيما يتعلق بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان.

3- حسم الحركة المبكر للعديد من القضايا الفكرية وتكوين إطار معرفي متماسك فيها مثل قضايا المرأة ومشاركتها السياسية، والفنون والإبداع، والحريات، فقد شكلت الحركة منذ السبعينيات فرقًا مسرحية وموسيقية تشارك فيها النساء مع الرجال، وانعكس ذلك أيضا فىٰ تشكيل القوائم الانتخابية لحزب النهضة حيث شكلت النساء قرابة نصف عدد مرشحي النهضة للمجلس التأسيسي.

وفيما يخص الأسباب الخارجية التي ساهمت في تطور الإطار

الفكري والمعرفي لحركة النهضة التونسية تبرز هنا ثلاثة عوامل رئيسية هي:

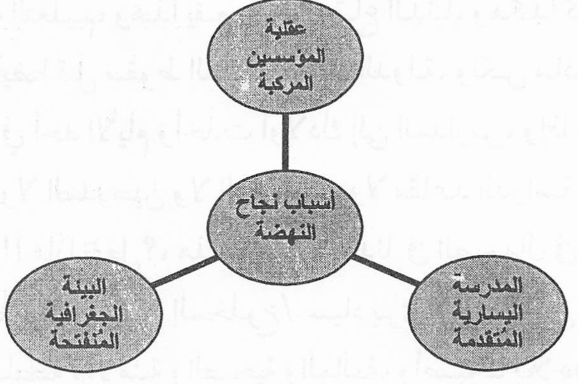
1- وجود مدرسة يسارية تونسية فى فترة الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم لها تواجد شعبي وميداني وقادرة علىٰ تحريك الشارع فرض علىٰ النهضة القتال في الجبهات الأمامية وجعلها تخترق حقول الألغام المعرفية عبر الاشتباك مع الأفكار الفلسفية الحاكمة للمدرسة اليسارية، فدراسة علاقة الإسلام بنظرية الطبقات الاجتماعية والصراع الاجتماعي وحقوق العمال والفلاحين وعلاقة الدين بالاستبداد، وعلاقة الدين بالسياسية، ونظرة الإسلام لحقوق المرأة، ومنظور الإسلام للهيمنة الاستعمارية كل هذه القضايا جعلت لدي كوادر النهضة عضلات فكرية مفتولة و اطّلاع معرفي عميق وانفتاح مبكر علي القضايا التي تتعلق بشكل الدولة وفلسفة الحكم وحقوق المواطنة.

2- انفتاح المجتمع التونسي علي البر الأوروبي هجرةً وعملاً ولغةً كان له بالغ الأثر في رفع مستوي الوعي الشعبي التونسي بقضايا مثل حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية وحقوق المرأة. فكل من سافر من التوانسة إلي إيطاليا أو فرنسا أو أسبانيا- يُقدر عدد التونسيين فى فرنسا 600 ألف تونسي- لمس بدرجة من الدرجات فضاء الحرية والعدالة والمساواة فى هذه الدول و تمني أن يأتي عليه زمن وهو يتمتع بهذه الحقوق في وطنه الأم تونس، وهذا فرض علي الحركات التونسية المعارضة تحديات حقيقية تتعلق بمعاش الناس وأمنهم وحريتهم،

وهذا انعكس على حركة النهضة بحكم قربها من نبض الشارع التونسي.

3- اتجاه القيادة السياسية التونسية بعد التحرر من المستعمر الفرنسي نحو فرض النظام العلماني المتوحش على الشعب التونسي و الذي ضيق على المجتمع حريته السياسية والدينية وحاول السيطرة على خياراته الاجتماعية واصطدم بهوية المجتمع العربية والإسلامية، فكان لذلك الاتجاه الأثر البالغ في تأييد الشعب لحركة النهضة التي تسند في تعريفها للمجتمع التونسي على أنه مجتمع مسلم ولغته هي اللغة العربية بمعني آخر حصل تقاطع بين طموحات الشعب وآمال الحركة.

ومن خلال ما تقدم نري مدى وعي حركة النهضة التونسية باللحظة التاريخية وركوبها متن التاريخ وإدراكها للعالم من حولها ولذاتها الفاعلة واستفادتها من الفرص الداخلية والخارجية في بناء إطار معرفي منفتح ومعاصر يستجيب لتحديات الواقع التونسي ويحميه من الانزلاق إلى أتون الصراعات الصفرية القاتلة



تاسعًا: التجربة الصومالية

التعليم فى ظل الحرب الأهلية

سنحت لي فرصة جيدة للقاء الدكتور/ عبدالرحمن المعلم عبدالله- رئيس مجلس الأمناء في جامعة مقديشو- والخبير في الشأن الصومالي، والأكاديمي المرموق، وذلك أثناء تواجده في العاصمة الماليزية كوالالمبور على هامش منتدي الفكر والحضارة الذي انعقد برعاية الدكتور/ مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق.

فكان أول سؤال وجهته له: ماهي مستجدات الشأن السياسي والعسكري في الصومال؟

فأجاب: دعك من الشأن السياسي وأوجاعه سأخصك اليوم بعرض تجربة صومالية تبعث على الأمل وتبشر بالخير !!، فقلت له تفضل.

قال الدكتور المعلم: من الطبيعي في كل دول العالم أن تستيقظ في الصباح وتأخذ أولادك للمدارس والجامعات والمعاهد وغيرها من مؤسسات التعليم، وهذا يقع في كل بقاع الدنيا، وهكذا كانت دولة الصومال أيضا قبل سقوط النظام و زوال الدولة، ولكن ماذا تفعل لو استيقظت في أحد الأيام وأخذت أولادك إلى المدارس، وإذا بك لاتجد المدارس ولا المدرسين ولا المعلمات ولا مقاعد الدراسة ولامناهج للتدريس!!! ماذا تفعل؟، هذا ما حدث عندنا في الصومال في عام 1991 بعدما سقط نظام الرئيس المخلوع/ سياد بري سقطت كل مؤسسات الدولة التعليمية والأمنية والصحية والمالية، وأصبحنا بلا دولة بمعني

الكلمة، فلامطارات، لاوسائل مواصلات ولا شرطة تسوس الناس، ولابنوك إلخ...، وعلاوة علي ذلك دقت طبول الحروب الأهلية بين القبائل بعضها البعض آناء اليل وأطراف النهار.

فسألته: كيف تعايش الناس مع هذا الواقع الجديد؟

اجاب: عاد الجميع لزمن القبيلة، فكل قبيلة تتحكم فيما تحتها من أرض وبشر وتضع حدودًا جغرافية لها وتفرض الضرائب علي من يمر عليها وإلا فقد نفسه وكل شيء معه (**ظاهرة أمراء الحرب**)، وبعض القبائل تمتلك الآن مطارات خاصة، وشركات اتصالات خاصة، وهكذا تدور الحياة. فقلت له قد يُقبل هذا في المجالات الاقتصادية، ولكن ماذا فعلتم في النظام التعليمي؟ أجاب بعد سقوط مؤسسات الدولة التعليمية بقيت ثلاثة مؤسسات تعليمية تعمل في الصومال رغم الحرب الأهلية وتقدم خدماتها للناس وهي كالتالي:

1- حلقات تحفيظ القرآن في المساجد.

2 - دروس الفقه في المساجد.

3 - خلاوي تحفيظ القرآن في القبائل.

سألته: وهل هذه المحاضن توفر تعليمًا جيدًا؟

أجاب نعم، فالطالب يأتي إليها راغبًا دون ضغط من أحد، ويمكن للطالب أن يتنقل بين هذه الحلقات وقتما يشاء ويحب فهذا النموذج التعليمي متحرر من ضغوط القبائل، فالمساجد عند الصوماليين بيوت

الله وللجميع دون تمييز أو إقصاء.

فسألته ثانية: رغم كل هذه المزايا التي شرحتها لهذا النوع من التعليم إلا أنه لا يقدم تعليما متكاملًا، أليس كذلك؟

أجاب نعم ولكن حدث تطور مهم في العملية التعليمية وهو أن المدرسين الذين كانوا يعملون في المؤسسات التربوية قبل سقوط الدولة تواصلنا معهم وقلنا لهم لماذا تجلسون ولا تعلمون الشباب؟ قالوا لا نجد مورد رزق لنا ولامرتبات ولامؤسسات نعلم فيها الشباب !!، فأقنعناهم بأن يعتبروا أن المواد الدراسية هي سلع تجارية مثلها مثل أي سلعة!!؛ فمثلا قلنا للمدرسين أعلنوا للشباب أن من يرغب في دراسة اللغة الإنجليزية لابد أن يحضر لمدرس اللغة الإنجليزية مقدارًا من الأرز كل شهر ومن يرغب في دراسة اللغة العربية عليه أن يحضر اللحم شهريًا لمدرس اللغة العربية، وهكذا حركنا كثير من المدرسين الذين كانوا قد فقدوا وظائفهم تماما وأصبحوا بلا دخل.

قلت له هذا مقبول في مستويات التعليم الأولية ولكن ماذا في المراحل المتوسطة والتعليم العالي؟ أجاب هنا كان الإبداع الصومالي في هذا الميدان. فقلت له كيف ذلك؟

قال كما فعلنا في التعليم في المرحله الأولي مع المدرسين، فعلنا نفس الشيء مع رجال الأعمال وتكلمنا معهم حول فكرة إنشاء المعاهد التعليمية الخاصة لتعليم الشباب بمقابل مادي، فتحمس رجال

الأعمال للفكرة، وتم وضع المعايير الأكاديمية لقبول الطلاب الراغبين في استكمال الدراسة من خلال هذه المعاهد، وفعلا أقبل الطلاب وأولياء الأمور في كل أرجاء الصومال على هذا النوع من التعليم المتوسط، وقد غطي هذا التعليم حتي الآن منذ العام 1991 قرابة 200 ألف طالب صومالي، وطبعًا كان مسك الختام أن أنشأنا وبنفس الطريقة جامعة مقديشو في العاصمة الصومالية وأصبحت تستقبل الطلاب والطالبات في كل الفروع والتخصصات.

وأضاف الدكتور/ عبد الرحمن في ختام حديثه معي عن معلومة مهمة وهي أن جامعة مقديشو القائمة على الجهود الأهلية والتطوعية قد احتلت المركز رقم خمسين في ترتيب الجامعات بالقارة الأفريقية متقدمة على العديد من الجامعات الحكومية العريقة والقديمة.

في الختام اتضح لي أن حصر الحديث مع الناس، والخبراء، وصناع القرار في الشق السياسي فقط دون غيره من مناحي الحياة الواسعة يحرمنا من الاستفادة من الجوانب المُشرقة والتجارب الناجحة التي تُقدمها المجتمعات في سبيل تجاوز الصعاب والأزمات والمحن التي تمر بها؛ فالمجتمع الصومالي وبشهادة العديد من الخبراء والسفراء يُقدم تجارب مفيدة تتعلق بكيفية إدارة مصالح الناس في ظل انفراط سيطرة الدولة المركزية على الأمور، وسقوط مكونات المجتمع المحلي في أتون الحرب الأهلية الطاحنة.

عاشرًا: تجربة جواتيمالا

فى الوصول إلى العدالة والاعتراف الثقافى بجواتيمالا

عانىٰ سكان جواتيمالا الأصليون الأمرين من قهر واستبعاد طيلة ما يزيد عن 500 سنة، منذ وصول الغزاة الأسبان، وكان النزاع الداخلي المسلح الذي استمر من عام 1960م حتىٰ توقيع اتفاقيات السلام في عام 1996م مدمرًا إلىٰ حد بعيد، حيث تعرض السكان الأصليون الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب لمذابح وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وقوض النظام العسكري الديكتاتوري-الذي دام من عام (1970 إلىٰ عام 1985م)- استقلالية سلطات القضاء المحلية.؛ فنتج عن ذلك فقدان جماهير المجتمعات الريفية ثقتها بالنظام القضائي وحكم القانون، فقد صارت الإعدامات الغوغائية العلنية من دون محاكمة البديل عن نظام العدالة الرسمي، والمشهور عنه عدم قدرته علىٰ إصدار أحكام علىٰ مرتكبي الجرائم، وبنزعته إلىٰ الإفراج عن المجرمين باستخدام تقاليد فاسدة في نظام الكفالات والحيل القانونية الزائفة.

بداية تفكيك المشكلة

أقرت اتفاقيات عام 1996م التىٰ وُقعت بين السلطة المركزية وجماعات السكان الأصليين والمعارضة بالحاجة إلىٰ إصلاح حقيقي يتماشي مع الاعتراف بالقانون التقليدي لشعب المايا وسلطته مثلًا، تقول الاتفاقية الخاصة بهوية السكان الأصليين وحقوقهم: «إن قلة معرفة الهيئة التشريعية الوطنية بالمعايير التقليدية التي تنظم حياة مجتمع

السكان الأصليين، وكذلك افتقار السكان الأصليون إلىٰ فروض الوصول إلىٰ موارد نظام العدالة الوطني - سبب الحرمان من الحقوق، والتمييز والتهميش»؛ لذلك اتفقت الحكومة والمعارضة علىٰ التالي:

☐ الاعتراف بإدارة الشئون الداخلية لجماعات السكان الأصليين، بناءً علىٰ معايير العدالة الخاصة بها.

☐ جعل الاعتبارات الثقافية جزءًا من تطبيق القانون.

☐ تطوير برنامج دائم لتعريف القضاة وأعضاء وزارة الشئون العامة بثقافة السكان الأصليين وهويتهم.

☐ تأمين خدمات مجانية لترجمة المجريات القضائية لذوي الموارد المحدودة.

☐ تقديم خدمات مجانية لترجمة المجريات القضائية إلىٰ لغات السكان الأصليين.

تشكل هذه التطورات خطوات أولىٰ في مسيرة الاعتراف بالثقافات المتمايزة للسكان الأصليين في جواتيمالا، والتحدي الماثل الآن هو تطوير أنظمة الأعراف بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية.

حادي عشر: خبرات عالمية فى العدالة الانتقالية

حتى لا يفلت المجرمون من العقاب

من الوسائل الفاعلة فىٰ مقاومة الحروب الأهلية ومنع حدوثها هو

تضيق الخناق على الساسة والقادة والأجهزة السيادية والإعلامية التى تورطت فى ارتكاب انتهاكات إنسانية جسيمة سواء بالتحريض أو الفعل أو توجية الأوامر، ففكرة أن لجان العدالة الانتقالية وكشف الحقائق والبحث عن الحقيقة لا تعمل إلا بقرار سيادى يطلق لها العنان، ويُوفر لها الإمكانيات ويسمح لها بالتحرك وجمع الوقائع وتدوين الأحداث تجعل قدرات المجتمع ومؤسساته المدنية خاملة وغير مُستقرة للاشتباك مع الأحداث؛ فهذه القناعة تعنى أن حقوق الشهداء والمُعتقلين والمُعذبين الذين يسقطون فى ظل الحروب الأهلية و الأنظمة المستبدة الحاكمة تذهب أدراج الرياح طالما ظل النظام المُتسبب فيها قائمًا ورافضًا لعمل لجان تقصٍ للحقائق ومعاقبة المجرمين الذين تسببوا فى القتل والتحريض وممارسة العنف الممنهج ضد الشعب والجماهير الوطنية.

لذلك شغلتنى هذه الفكرة السائدة ودفعتنى للبحث فى التجارب العالمية التى شهدت قيام لجان للبحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق نابعة من المجتمع ومكوناته الوطنية بعيدًا عن فضاء الدولة وأنظمتها السيادية وأجهزتها الأمنية فكان سؤالى الرئيس **«هل يمكن للمجتمع أن ينجح فى عمل لجان تقصي حقائق والكشف عن الحقيقة بدون إذن النظام؟»**.

وكانت الإجابات الأولى غير مُبشرة خصوصا عندما اتصلت بباحثين عرب فى هذا الشأن فكان ردهم المؤكد!! هو **«لايمكن عمل لجان**

تقصىٰ حقائق بعيدا عن رضىٰ النظام وموافقة الدولة»، ونظرًا لأهمية القضية ولطبيعة الظرف التاريخي الذىٰ تمر به بلدان الربيع العربي والتىٰ ورثت ركاما ضخمًا من المظالم قررت تعميق البحث عبر القراءة، والبحث والتواصل مع المُختصين فخرجت بحقائق كاشفة وتجارب ناجزة تؤكد إمكانية تحرك المجتمع وقواته المدنية فىٰ هذا المضمار مما يدفع فىٰ النهاية النظام إلىٰ الرضوخ لمطالب هذه اللجان المجتمعية المُحترفة وسوف يتضح لنا هذا الأمر من خلال استعراض بعض التجارب العالمية فىٰ هذا الإطار وفق التالي

أولا : تجربة جواتمالا: (مشروع تعافىٰ الذاكرة التاريخية) (REMHI) الذىٰ قامت به الكنيسة الكاثوليكية والذىٰ أصدر تقريرًا مُفصلًا بعنوان «جواتمالا.. نونكا ماس » (guatumala nuncamas) والذىٰ شكل سابقة محلية فىٰ انطلاق لجان تقصىٰ حقائق من طرف المجتمع وتم الاستعانة بهذا التقرير بعد ذلك فىٰ لجان تقصىٰ الحقائق الرسمية التىٰ أنشأتها الدولة لاحقا.

ثانيا: تجربة كولومبيا: حيث أسست المحكمة العليا لجنة تقصىٰ حقائق فىٰ العام 2005 للبحث فىٰ قضية محددة وهىٰ قضية قتل واختطاف رهائن من القضاة فىٰ العام 1985حيث انطلقت هذه اللجنة ومارست أعمالها بعيدا عن فضاء القرارات السيادية والرئاسية وتحرك القضاه بأنفسهم فىٰ القضية.

ثالثا: تجربة البرازيل: خلال عبور البرازيل مرحلة التحول

الديمقراطي و الخروج من فلك الانقلابات العسكرية نحو بناء النظام المدني الديمقراطي تحرك المجتمع المدني هناك سريعا قبل أنظمة الدولة حيث أنشأت العديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمحليات والجامعات لجان تقصي حقائق وأصدرت تقارير موثقة بخصوص الوقائع وقد استفادت لجنة تقصي الحقائق الرسمية بعد ذلك من هذه التقارير التي أصدرتها مؤسسات المجتمع.

رابعًا: تجربة كندا: حيث أُجبرت الحكومة الكندية في العام 2009 على تكوين لجان الحقيقة والمصالحة بالشراكة بينها وبين خمس كنائس محلية وبالتعاون مع جمعية الأمم الأولى الأهلية للبحث في تسوية عادلة لوضيعة المدارس الخاصة بالأقليات وهذا جاء بعد تحرك هذه الكنائس والجمعيات تقريبا من العام 1998 في القضية عبر إنشاء لجان متخصصة في هذا الإطار .

يتضح لنا مما سبق أن المجتمع قادر على إرغام الأنظمة المستبدة والقمعية على الرضوخ لمطالب العدالة ومعرفة الحقيقة وإلزام الجميع بالخضوع للمساءلة والتحقيق ولو استغرق هذا الأمر وقتا من الزمن ولكنه مضمون النتائج ومُجرب عند كثير من أمم الأرض، فبقاء الذاكرة المجتمعية نشطة وموثقة ومسجلة بخصوص الجرائم يجعل فرص إفلات المجرمين الذين انتهكوا حرمة الوطن والمواطن تكاد تكون معدومة في ظل وجود شراكات مجتمعية عالمية تساعد في هذا الإطار .

❀ ❀ ❀

الفصل الثالث

ثورات الربيع العربي
ومعضلة الحرب الأهلية
- مصر نموذجًا -

الوطن العربي وداء الانقسام

بعد رحلتنا الطويلة وسط أمواج عالم الأفكار، وجولتنا المعرفية في تجارب الأمم التي تجاوزت داء الانقسام والشقاق، نلتقي هنا في الساحة العربية؛ لنقف على أبرز تحدٍ يُعيق تقدمها ويمنع تدفق دماء التجديد والحضارة والاستقرار في عروقها النابضة ألا وهو (**الانقسام الأهلي والتشاحن الطائفي**)، فالشعوب العربية تغلبت على الغازي المحتل بكافة أنواعه واختلاف منابعه، سواء جاءها من الشرق أو وثب عليها من الغرب، لكنها في المقابل لم تحقق نجاحات كبيرة في إدارة ملف التنوع والاختلاف الثقافي والديني والاجتماعي داخلها، ولم تنضج بعد رؤيتها الفلسفية والإجرائية تجاه قضايا (**إدارة التوافق– توزيع الثروة – تقاسم السلطة– الحفاظ على وحدة الجماعة الوطنية**)، على الرغم من أن الفشل في التعاطي مع التحدي الداخلي نتائجه كارثية؛ لأنه يدفع مباشرة في اتجاه تهديد السلم الأهلي وقد ينتهي بسيناريو الحروب الأهلية والطائفية المُفزع الذي ينتج جراحًا دامية في الجسم الوطني لن تندمل بسهولة. فالدول العربية من المحيط إلى الخليج باتت اليوم مهددة بحالة انقسامية كبيرة من عناوينها:

السجال السني/ الشيعي في البحرين.

والاحتقان الأمازيغي/ العربي في دول المغرب.

احتل كل من السودان والعراق والصومال المراكز الثلاثة الأُول في قائمة الدولة الفاشلة من بين 60 دولة شملتها القائمة، وذلك وفق

مؤسسة (Fund for Peace & Foreign Policy2007). مصطلح الدولة الفاشلة: يُشير إلى دول التي تبدو «عاجزة بشدة عن الاستمرار كأعضاء في الجماعة الدولية» وذلك نتيجة لشيوع مظاهر العصيان المدني أو العنف الداخلي أو الحرب الأهلية.

والصراع الأفريقي/ العربي في السودان.

والاحتقان الإسلامي/ المسيحي في مصر.

ومن خلال لغة الأرقام البعيدة عن لغة العواطف والمشاعر يتضح لنا مدى خطورة الإخفاق في ملف إدارة التنوع الأيديولوجي والمناطقي في ربوع الوطن العربي:

1- الصراعات الداخلية (الإثنية) في الدول العربية أعلى من حيث خسائرها البشرية من الصراع العربي- الإسرائيلي؛ فقد بلغ عدد ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية بمفرده فقط عدد ضحايا كل جولات الصراع مع إسرائيل!!، وهو حوالي 200.000 في الحالتين (Sadd El-Din Ibrahim1995).

2- في التقرير السنوي الذي يصدره صندوق السلام والسياسة الخارجية Fund for Peace & Foreign Policy منذ عام 2005 عن قائمة الدول الفاشلة على مستوى العالم، احتل كل من السودان والعراق والصومال المراكز الثلاثة الأولى على التوالي من بين 60 دولة شملتها القائمة Fund for Peace & Foreign Policy2007. مصطلح يُشير إلى

الدول التي تبدو «عاجزة بشدة عن الاستمرار كأعضاء في الجماعة الدولية» وذلك نتيجة لشيوع مظاهر العصيان المدني أو العنف الداخلي أو الحرب الأهلية.

3- اعتلاء السودان قمة قائمة الدول الفاشلة للعام الثاني على التوالي في التقرير السابق ذلك بسبب مأساة دارفور التي حربها تسببت في مقتل ما بين 200.000 و400.000 ألف شخصًا من2003 إلى 2007، فضلًا عن نزوح ما بين مليون و3مليون نسمة. كما وضع التقرير نفسه كلًا من اليمن ولبنان ومصر وسوريا وموريتانيا في المراكز 24 و28 و36 و40 و45 على التوالي.

4- ذكر تقرير بعثة المساعدة الموفدة من الأمم المتحدة للعراق UN Assistance Mission to Iraq في أكتوبر/ تشرين الأول2006، أن عدد النازحين داخل العراق قفز من 800.000 قبل2003 إلى 1.024.000 في2006، وبلغ عدد اللاجئين العراقيين 500.000 لاجئ؛ ذلك نتيجة العنف الطائفي.

5- رصد تقرير مجموعة الأزمات الدولية في 27 فبراير/ شباط 2006 فيما يخص الطائفية في العراق اعتبارًا من عام2003 رصد تراجع نسبة الزواج المختلط كآلية من آليات التكامل بين سنة العراق وشيعته من 50٪ في السبعينيات إلى 5٪ في التسعينيات إلى 0٪ في نهاية عام2005 (International Crisis Group2006).

هذه إحصائيات كاشفة عن طبيعة المخاطر التي تهدد وحدة واستقرار المجتمعات العربية بشكل عام دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لكل دولة على حدة، وتكشف لنا في ذات الوقت ضرورة التدخل السريع لتدارك الأزمات قبل وقوعها.

ثورات الربيع العربي واستراتيجية إدارة التنوع والاختلاف

دخول العديد من دول المنطقة العربية في طور حضاري جديد عنوانه البحث عن الحرية والكرامة والمساواة زاد من تداخل الأزمات بعضها مع بعض، فقتال شعوب بلدان الربيع العربي على جبهة مقاومة الاستبداد، وتحرير المجتمع من قبضة المُتعصبين والمهيمنين الراغبين في الاستحواذ على خيراته وطاقاته يرفع من سقف المخاطر والتحديات؛ فالثورات من السهل عليها هدم النظم السياسية المستبدة، لكنها لايمكنها معالجة الجروح التاريخية والدينية والطائفية واللغوية التي زرعتها تلك الأنظمة بين مكوناتها بين عيشة وضحاها؛ فهذه الأنظمة استغلت التنوع الإثني والأيديولوجي والجغرافي بشكل سافر لإحداث فتن طائفية ومجتمعية لصرف الأنظار والاهتمام الجماهيري عن إخفاقاتها الاجتماعية والسياسية نموذج- نظام حسني مبارك- وقضايا الأقباط-. و مع هذه الآثار السلبية التي تركتها الأنظمة البائدة في المجتمعات ومع سقوط قبضة الأجهزة الأمنية الضاغطة بدأت تظهر للعلن مطالب الجميع، فكل فصيل قد ظُلم وَهُمّش وتم إقصاؤه خرج للشارع يُطالب بحقه الدستوري و السياسي والاجتماعي بدون خوف أو وجل.

نجاح الثورة لايعني انتهاء الطائفية

لذلك لايُعتبر نجاح الثورات العربية في إسقاط الأنظمة مرادفًا لانتهاء خطر الانقسام والاختلاف الحاصل بين مكونات المجتمع، فملفات التمييز العرقي والطائفي والمذهبي الناتجة عن التنوع الإثني والثقافي المُكون للمجتمعات العربية قديمة ومتشابكة وتحتاج إلى وقت وجهد وبرامج ميدانية حقيقية تعالج جذور المشاكل وليس مظاهرها، فكل ما فعلته الثورات في هذا المجال هو الاعتراف بالمشكلة وبداية البحث عن حلول جادة بدلًا من إنكار المشكلة ومعالجتها بالأدوات الأمنية والقمعية كما كانت تفعل الأنظمة المستبدة.

فالثورات العربية في (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا) وهي في مرحلة الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء مؤسسات تشهد توترًا حادًا وكبيرًا في كافة المجالات وخصوصا ملف إدارة التنوع والاختلاف بين مكونات المجتمع، فكل بلدان ثورات الربيع العربي تعاني من حالة الانقسام والفرقة الضارة بدرجة من الدرجات، فَعَلى الرغم من متانة وحدة الجماعة الوطنية المصرية تاريخيا إلا أن بروز بعض الوقائع الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بعد ثورة 25 يناير 2011 مثل حادث إحراق وهدم كنسية الشهيدين بمركز أطفيح، وحادث ماسبيرو، وانسحاب الكنائس المصرية من اللجنة التأسيسة لوضع الدستور 2012، وما تلى ذلك من أحداث طائفية وقعت بعد عزل الرئيس/ محمد مرسي يوم 2013/7/3، يؤشر على ضرورة الالتفات لهذا الملف وبسرعة،

وكذلك تعانىٰ ثورة ليبيا بشكل كبير وحاد من خطورة النزعة الانقسامية القائمة علىٰ أساس جغرافي ومناطقي مثل المطالبة بنقل عاصمة ليبيا من طرابلس إلىٰ بنىٰ غازىٰ لأنها المدينة التىٰ فجرت الثورة ومهدت الطريق أمام الثوار. والأشد خطرًا علىٰ الثورة الليبيبة هو الاحتكام إلىٰ السلاح ومحاصرة مؤسسات الدولة الوليدة به. وذلك ثورة اليمن تُبحر نحو المستقبل وسط حقل من الألغام الانقسامية بكافة أنواعها المذهبية والجغرافية مثل قضية الحوثيين، ومطالبة بعض القوىٰ السياسية الجنوبية بانفصال اليمن الجنوبي وإنهاء الوحدة. وكذلك الوضع فىٰ تونس الثورة فعلىٰ الرغم من وحدة النسيج الاجتماعىٰ التونسي وعدم وجود أقليات إثنية ما عدا الأقلية اليهودية والمسيحية بأعداد محدودة، إلا أن الثورة هناك تعانىٰ من انقسام أيديولوجىٰ حاد بين القوىٰ الإسلامية بكافة أطيافها والقوىٰ العلمانية واليسارية من جهة أخرىٰ، وقد مثلت واقعة اغتيال السياسي/ شكري بلعايد جرس إنذار للجميع بضرورة عدم إتاحة الفرصة أمام أعداء الثورة لإجهاضها عبر إدخال الجميع فىٰ أتون عنف أهلىٰ حاد، ويُضاف إلىٰ ذلك ظهور السلفية الجهادية فىٰ تونس وما يفرضه ذلك من تحدٍ علىٰ السلطة القائمة وعلىٰ الأحزاب السياسية. ويُضاف إلىٰ ذلك خطورة الوضع الطائفي المُزمن فىٰ الثورة السورية وتأثيره فىٰ مستقبلها، فهذا الملف يُعد من أكبر العوائق التىٰ تقف أمام انتصار الثورة هناك ويكفىٰ أن نعرف أن سوريا بها 18جماعة إثنية مختلفة.

إستراتيجية الخروج من الأزمة

وانطلاقا مما سبق نُدرك أن بلدان ثورات الربيع العربى تعانى من تحدى إدارة التنوع والاختلاف بكافه أنواعه ولذلك سنفصل فى الصفحات التالية العديد من الإستراتيجيات والآليات المُقترحة الكفيلة بتحول هذا التنوع إلى نقاط قوة لصالح الدولة والمجتمع بشرط مشاركة جميع الهيئات والكيانات فى مسيرة الحل والتطبيق سواء السلطة أو الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدنى عبر استراتيجية واضحة تنقسم إلى محورين هما:

المحور الأول: إنشاء مراكز دراسات وتفكير مهمتها الرئيسة هي ضبط عالم الأفكار من خلال الإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بهذا الملف مثل:

كيف نحافظ علي وحدة الجماعة الوطنية؟

وماهى خبرات الدول الناجحة فى هذا المجال، وكيف يُمكن الاستفادة منها؟

وماهى طرق فض النزاعات بالطرق السلمية والحضارية؟

وماهى علاقة الدولة بالدين؟

وماعلاقة الدين بالفضاء العام؟

وماهو شكل النظام السياسي الأمثل لإدارة البلاد فى ظل التنوع العرقي والديني؟

ويتم أيضًا من خلال هذه المراكز التعمق في الدراسات التاريخية والجغرافية والسياسية والدينية وغيرها من المجالات الأكاديمية التي

تساعدنا في صياغة استجابات خلاقة و حقيقية لتحدى الانقسام والفرقة ويكون من مهام هذه المراكز أيضًا:

(1) وضع الخطط التي تهدف إلى:

1- محاربة منابع ومظاهر الأفكار الانقسامية في شتي مناحي الحياة الاجتماعية وحواضنها المختلفة سواء كانت الإعلامية والتربوية، وخصوصا الدينية عبر رصد وتحليل الخطاب الديني السائد في الكنائس والمساجد والحوز والفضائيات وغيرها ومحاولة تصويبه نحو دعم قيم التسامح والتعايش.

2- نشر قيم الوحدة والعيش المشترك في الأجيال الصاعدة عبر المناهج التعليمية والبرامج الثقافية ووسائل الفن المختلفة من مسرح وسينما وتليفزيون، وهذا المحور على درجة كبيرة من الأهمية لأنه يُمثل صناعة ثقيلة ويحتاج إلى تمويل وفير وفريق بحثى عالى الاحتراف والتخصص؛ فالساحة العربية من شرقها إلى غربها لايوجد فيها مركز واحد متخصص في فض النزاعات والصراعات الداخلية.

(2) نشر الأفكار المستنيرة والملهمة في معالجة الانقسام ومنها:

العمل بفلسفة الجماعة الوطنية لا بمنطق الأغلبية السياسية؛

حيث يجب على الحركات والأحزاب والكيانات الثورية ومؤسسات المجتمع المدني في بلدان الربيع العربي أن تتعامل مع بعضها بفلسفة الجماعة الوطنية ذات المصير والهدف الواحد وليس بمنطق الأغلبية والأقلية السياسية الضيق القائم على اقتسام الغنائم

وعدد المقاعد النيابية والقوىٰ التصويتية وهذا ما عبر عنه المستشار طارق البشرىٰ بمصطلح بناء التيار الأساسي للأمة. وهنا يقع عبء كبير علىٰ الأغلبية سواء كانت اجتماعية أو سياسية في احتضان الأقليات وتطمينها وأحيانا التنازل عن بعض مكتسباتها فىٰ سبيل الحفاظ علىٰ وحدة وتماسك الجماعة الوطنية، فالمراحل الانتقالية فىٰ حياة المجتمعات تدار بالتوافق والتراضي وليس بمنطق الضربة القاضية ولمس الأكتاف والصراع الانتخابي الضيق، ولذلك يعد النموذج التونسي مُتقدم علىٰ غيره فىٰ هذا الملف وذلك يرجع لارتفاع وعي حركة النهضة التونسية صاحبة التأييد الجماهيري العريض ولكنها تُبدىٰ مرونة سياسية توافقية عالية مع الأحزاب الأخري التىٰ لم تحصل علىٰ الأغلبية.

مد الجسور لا بناء القلاع: فبناء القلاع والحصون بين الكيانات الاجتماعية والسياسية وعزلها عن بعضها البعض كان ومازال من أبرز أساليب الطغاة، فقلما تجد مؤسسة مدنية عربية تجمع أفرادًا من الشيعة والسُنة فىٰ سوريا، أو من المسلمين والمسيحيين في مصر أو من اليساريين والإسلاميين فىٰ تونس؛ لذلك ينبغي علىٰ القوىٰ الثورية أن تطلق مئات المؤسسات المدنية والأحزاب والمبادرات القائمة علىٰ بناء الجسور بين كل المكونات الاجتماعية والسياسية والثقافية في الوطن. وعبر هذه المحاور الأربعة يمكن للمجتمعات العربية الثائرة أن تقلع

نحو فضاء الحرية والمساواة والعدالة متجاوزةً عواصف الفتن الطائفية التي تسعي الأطراف الخارجية لزرعها ونشرها في جسد المجتمع من أجل إجهاض حلم بناء شعوب عربية قادرة ومستقلة وحرة.

المحور الثاني : ويتمثل في إنشاء فرق إطفاء سريعة الحركة تكون مهمتها الرئيسة إطفاء الحرائق الطائفية والإثنية التي تشتعل في المجتمع ومحاصرتها ومنع امتدادها إلي مناطق أخري، و تشكل هذه الفرق من أطياف المجتمع المختلفة ويكون فيها لجان تقصي حقائق، و سفراء للنوايا الحسنة من الدعاة العقلاء من كل الأطراف، ووجهاء المجتمع، وكل من له تأثير علي العقل الجمعي العام و الهدف من هذه الفرق هو توفير حاضنة اجتماعية مدنية تسهر علي ملف معالجة الحرائق الإثنية والطائفية والفئوية.

جبهات القتال المفتوحة للثورات العربية

الحواضن الاجتماعية للبلدان العربية بينها تفاوت وتباين في العديد من الملامح والخصائص فهناك مجتمعات عربية متنوعة عرقيًا ومذهبيًا ولغويًا وقوميا مثل سوريا والعراق، وهناك دول متنوعة مذهبيًا وطائفيا مثل البحرين والسعودية، و لكن القاسم المشترك لكل المجتمعات العربية أنه قلما تجد مجتمعًا عربيا واحدًا غير متنوع عرقيًا، أو لغويًا،أو دينيًا،أو قوميًا.

من خلال تجربة الثورة المصرية والتونسية اتّضح لنا أن المجتمعات التي نجحت في بناء هوية وطنية جامعة يتفق عليها جميع أطياف

المجتمع مثل الحالة المصرية التي يري فيها المسلمون والمسيحيون أنفسهم أنهم مصريون متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين المختلف تكون فرص نجاح الثورة فيها أعلي من المجتمعات التي مازالت تحتاج إلي بناء هوية جامعة يتفق عليها الجميع وذلك لسببين هما:

الأول: لا يستطيع النظام المستبد أن يستخدم فزاعة إما بقائي أو الحرب الطائفية وتفتيت البلد والقضاء علي وحدتها الجغرافية كما يفعل نظام بشار الأسد الإجرامي.

ثانيًا: يكون من السهل حشد الجماهير حول المبادئ الكبري للثورة التي بتحقيقها سيستفيد الجميع بدون تميز وتحيز أو إقصاء؛ فالشعوب العربية الثائرة وتركيباتها الاجتماعية متنوعة ولم تتفق علي هوية وطنية جامعة ينبغي لها أن تقاتل علي جبهتين مفتوحتين في وقت واحد هما:

1- الجهة الأولي: هي الصراع مع المستبد الظالم ونظامه الغاشم والذي سوف يستخدم كل الأوراق المتاحة لبث الفرقة والفتنة بين الجماهير حتي يُخمد روح الثورة.

2- الجهة الثانية: هي جبهة بناء هوية وطنية جامعة تجسد قيم المساواة والعدالة والحرية للجميع بغض النظر عن الدين،أو العرق،أو اللون؛ من هنا ينبغي للثوار الذين يعملون في المجتمعات المتنوعة أن يعكسوا في ثورتهم فلسفة الهوية الوطنية الجامعة سواء علي مستوي

الإستراتيجيات، والسياسات، والشعارات بحيث تمثل كل الطوائف والعرقيات في جسم الثورة من حيث القيادات، والتوزيع الجغرافي.

ولـذلك يُفضل للمجتمعات العربية التي لم تحسم أمر هويتها الجامعة بعد، ومازالت تعاني من احتقانات طائفية تفرق بين المواطنين أن تناضل على هذه الجبهة أولًا عبر آليات المجتمع المدني قبل التفكير في إطلاق ثورتها الجماهيرية لأن البدء في الثورة وسط انقسام اجتماعي حول الهوية يجعل الجنود المقاتلين (الجماهير) الذين هم وقود الثورات السلمية العربية يفقدون بوصلتهم الثورية تحت ضربات أجهزة الإعلام التي تخضع لتوجيهات وسياسات الأنظمة المستبدة والتي سوف تلعب علي وتر الفتنة والانقسام، وساعتها يرتفع سقف الخطورة المتوقعة علي المجتمع من زاوية قابلية البلدان للتفتيت الجغرافي والدخول في نفق الحروب الأهلية التي لا تبقي ولاتذر في حال فشل الثورة والتغيير.

الثورة المصرية والنزاع الأهلي

بعد الحديث عن ثورات بلدان الربيع العربي وتحدياتها الكبيرة على مستوي الصراع الحاد مع الأنظمة المستبدة القائمة أو الاشتباك مع الثورة المضادة المعاندة وما ينتج عن ذلك من توترات أهلية خطيرة، سنركز الحديث هنا عن تجربة الثورة المصرية؛ وذلك لأهمية دور مصر المحوري تاريخيا في المنطقة العربية والإسلامية من ناحية، ولضخامة الحجم الديموغرافي للشعب المصري من جهه أخري، إضافة إلى تأثر

مصير العديد من الصراعات والنزاعات الأهلية في المنطقة العربية من حيث الحل والاستمرار والتفجر بنتائج الصراع السياسي المحلي القائم في مصر الآن، فبعد ثورة الشعب المصري في 25 يناير 2011 على نظام حسني مبارك السياسي ونجاحها في إزاحته عن رأس السلطة، وما تبع ذلك من فتح جبهات صراع متشابكة على الساحة الداخلية منها ما هو ذو طابع سياسي مثل الصراع بين القوي الإسلامية والمكونات اليسارية والقوية والليبرالية، ومنها ما هو ذو طابع ديني، وما تبع ذلك من دخول المؤسسة العسكرية في الفعل السياسي المباشر عبر عزلها لأول رئيس مصري مُنتخب يوم 2013/7/3 وما نجم عن ذلك من سقوط المجتمع المصري بكامل فئاته ونخبه السياسية والاجتماعية في صراع سياسي بالغ الخطورة والحدة يمكن تلمس مظاهره من خلال متابعة التراشق الإعلامي الحاد عبر الفضائيات، والأحكام القضائية المُتسرعة، وحجم سجناء الرأي.. والكثير من المحاور، كل ذلك جعل العديد من المراقبين والحكماء والعقلاء والباحثين يطلقون صيحات التحذير بأن مصر التي ساد فيها الوفاق الأهلي قرونا عديدة، باتت مهددة بالسقوط في مستنقع الحرب الأهلية والفتن الطائفية البغيضة، والاحتراب الأهلي البائس.

مصادر تهديد السلم الأهلي المصري:

المتابع للشأن المصري بدقة قبل ثورة 25 يناير 2011 ومابعدها من أحداث وصولًا إلى يوم 2013/7/3 يُدرك أن التوتر الأهلي والاجتماعي

في مصر يتموضع حول مسارين رئيسين هما:

الأول : الانقسام المجتمعي على أساس ديني بناء على التشنجات الموجودة بين المكون المسيحي والأغلبية المسلمة وذلك توتر قديم جديد سابق لثورة 25يناير .

الثاني: التوتر الناتج عن إعلان الجيش عزل الرئيس/ محمد مرسي يوم 2013/7/3؛ فأنتج ذلك صراعا سياسيا حادًا داخل مكونات المجتمع المصري ما بين فريق مؤيد لتدخل الجيش في الشأن السياسي بشكل مباشر، وفريق رافض لذلك ويعارضه ويقاومه ويتصدر الفريق جماعة الإخوان المسلمين، ومما زاد من تعقد حلقات الصراع سقوط ضحايا وقتلي ومصابين، بعدما أقدمت أجهزة الدولة الأمنية على فض ميداني رابعة العدوية والنهضة بالقوة الصلبة.

وبالتالي ينبغي علينا ونحن نسعي نحو تجنيب المجتمع المصري ويلات الحرب الأهلية أن نراعي هذين المساريين بشكل دقيق، فمعالجة المعضل الطائفي وإعادة الاتزان إلى العلاقة بين المكون المسيحي والأغلبية المسلمة لها آليات وطرق تختلف عن وسائل واستراتيجيات معالجة الشرخ الاجتماعي والتوترات الأهلية الناتجة عن الصراع السياسي الحاصل بعد يوم 2013/7/30 .

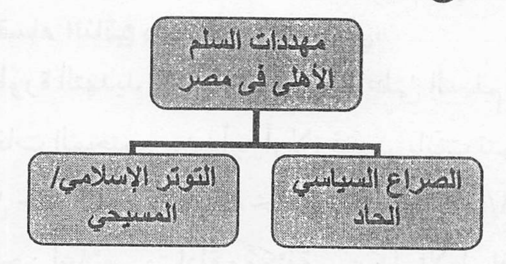
ومن دعاوى قلق العديد من مراكز الأبحاث والمُفكرين من انزلاق مصر للاحتراب الأهلى بشكل وجود تداخل حاصل بين تحديات

التوترات الطائفية القديمة والصراع السياسي الجديد؛ فمشاركة الكنيسة المصرية ومؤسسة الأزهر الشريف فى الفعل السياسي المُباشر يوم 2013/7/3؛ زاد من سيادة الصور النمطية، وتحكم الفزاعات الأيديولوجية والدينية فى العقل الشعبوي مابين فريق يَصف الصراع السياسي الحالي على أنه حرب على الإسلام والدين!! وفصيل آخر يراه حربًا على الدولة ومحاولة لإسقاط الأمن القومي المصري!!.

أولا: الانقسام الناتج عن الصراع السياسي:

ولخطورة التهديد الثانى وقوة تأثيره على السلم الأهلى والتعايش بين مكونات المجتمع سنبدأ به أولا: فمصر باتت تتوفر فيها مؤشرات قوية على حدوث حرب أهلية خاصة بعد يوم 30 /2013/6 وما تبعه من عملية شحن إعلامي متبادلة ومُكثفة بين كل الأطراف المتصارعة وما تلى ذلك من أحداث سياسية مفصلية عميقة، فأطراف الصراع السياسي المُنخرطة فى النزاع وصلت لمرحلة كبيرة من الكراهية والعداء والتحريض والتخوين ضد بعضها البعض، فالمراقب للإعلام المصري سواء المنطلق من داخل مدينة الإنتاج الإعلامي فى مصر، أو الذى يبث من تركيا (القنوات الداعمة للشرعية) سيجد التحريض المتبادل بالقتل والثأر من الطرف الآخر عبر استخدام طريقة النداء العام للجماهير، وقد بلغ التحريض منحدرًا خطيرًا متمثلًا فى استخدام الخطاب الديني الذى يُسوغ القتل على لسان رموز دينية مشهورة ولها رصيد شعبى مُعتبر،ويُضاف إلى ذلك عودة ممارسات أجهزة الدولة الأمنية للتعذيب

المُمنهج والقتل المباشر في الشوراع دون التقيد بالدستور وأحكام القانون، وتعقد الصراع أكثر مع تصاعد العمليات الإرهابية الدامية التي تستهدف أفراد الجيش والشرطة في شبة جزيرة سيناء والتي أوقعت العديد من القتلى والجرحي، فالصراع السياسي القائم الآن شكَّل ندوبًا اجتماعية غائرة وصلت لمستوي العداء بين أفراد الأسرة الواحدة، والقرية الواحدة والشارع الواحد!!



الخرافات الخمس

وعندما يُحذر الخبراء من بوادر حرب أهلية مصرية قادمة يُسارع العديد من المصريين بحكم العاطفة الجياشة إلى نفي هذا السيناريو المُؤلم مباشرة بدون تفكير أو تدبر باعتبار أن لمصر والمصريين خصوصية خاصة تاريخية وجغرافية ودينية تمنعهم من الانجراف إلى أتون الحرب الأهلية وكأنهم دون خلق الله أجمعين ولا يخضعون لسنن الله الكونية و لا لقواعد التجربة الإنسانية!! وهذا أمر غير دقيق؛ فالتجارب الإنسانية في إطار الانقسام الأهلي والحروب الطائفية والأهلية تُنبئنا أن كل المجتمعات والشعوب والدول ذات المكونات الاجتماعية المتنوعة إذا لم تحتكم لنداء العقل والمصالح العيا وتنحاز

إلىٰ مبادىء السلام والتوافق واحترام الكرامة الإنسانية وخاصة وقت الاضطرابات السياسية الحادة فهيٰ مهددة بالسقوط فىٰ النزاع الأهلىٰ مهما بدت أنها محصنة أو لها تاريخ عريق. وهذا الفريق الذىٰ يستبعد وقوع سيناريو الحرب الأهلية فىٰ مصر يستند إلىٰ خمس خرافات شائعة وهىٰ فىٰ الحقيقة أسباب واهية لاتغنىٰ ولا تسمن من جوع إذا قرر المجتمع المصري السقوط فىٰ مستنقع الاحتراب الأهلىٰ وفيما يلىٰ تفكيك لهذه الخرافات الخمس:

أولا: المجتمع الدولىٰ والنظام العالمىٰ لن يسمح بحدوث الفوضي فىٰ مصر .

يعرف الجميع أن المجتمع العالمىٰ والقوىٰ الدولية قدراتها ليست مطلقة ومصالحها ليست متقاطعة وبينها صراع جيواستراتيجي كبير وتداخلها لضبط الأمن والاستقرار داخل الدول والمجتمعات يكاد يكون معدوما فها نحن نشاهد المذابح والقتل المُمنهج فىٰ سوريا وقد تجاوز عدد ضحايا الحرب الأهلية هناك زهاء 300 ألف قتيلًا، والعالم يقف متفرجا علىٰ المشهد، وكذلك لمس الجميع ضعف قدرات المجتمع الدولىٰ فىٰ منع الحرب الأهلية فىٰ رواندا والتىٰ راح ضحيتها 800 ألف مواطنًا رونديًا من قبيلة التوتسي، وكذلك الإبادة الجماعية فىٰ البوسنة والهرسك شاهدة علىٰ تأخر التدخل الدولىٰ فىٰ صد ومنع الصرب من إبادة المسلمين فىٰ جمهورية البوسنة.

ثانيًا: أهمية موقع مصر الاستراتيجي سيجعل العالم حريصًا على أمن مصر .

هناك دول لها أهمية جيواستراتيجية كبيرة في الصراع العالمي على النفوذ والطاقة ورغم ذلك تركها العالم أو بالأحري لم يستطع منع انزلاقها في حرب أهلية دامية والنموذج الأوكراني ماثل للعيان فعلى الرغم من أهمية جمهورية أوكرانيا لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا من ناحية وحاجة المشروع الروسي الماسة لها كمنفذ بحري وحيد للأسطول الروسي إلا أنها تعاني الآن من انفصال أجزاء كبيرة منها في شرق البلاد ومن تفجر صراع عسكري كبير بين جبهاتها الجغرافية.

ثالثًا: التاريخ المصري القديم والمعاصر لم يشهد حروبًا أهلية فعلا هذه حقيقة تاريخية صائبة توضح أن الوحدة والاستقرار والتماسك أحد أهم أبرز سمات القوة للمجتمع والدولة المصرية على مدار تاريخها البعيد والقريب ولكن هذا لا يعد ضمانة كافية لطرد شبح الحرب الأهلية خاصة وسط أجواء الشحن الإعلامي والديني والاجتماعي المتبادل بين كل الأطراف والمكونات عبر المحطات الفضائية والصحف؛ فماليزيا وقعت في فخ الحرب الأهلية في الستينيات رغم أن تاريخها القديم كان قائما على التسامح والتواصل بين جميع المكونات الاجتماعية المحلية.

رابعًا: الطبيعة السيكولوجية للشعب المصري المتسامح لن تسمح بالحرب الأهلية.

يعرف الجميع أن تغيير السيكولوجية النفسية للشعوب أمر خاضع للظروف والأحداث السياسية والاجتماعية المختلفة، فتحوّل فئة من الشعب من التعصب إلىٰ التسامح والعكس يخضع لظروف البيئة الاجتماعية والإعلامية والسياسية الحاضنة، فالشعب اللبناني معروف بانفتاحه وتواصله وحبه للحياة والمرح والفن ولكن عندما تم شحن فئات ومكونات الشعب اللبنانىٰ ضد بعضه البعض ومع توفر بيئة سياسية مشجعة علىٰ التعصب والتحريض والكراهية سقط لبنان فىٰ أتون الحرب الأهلية التىٰ استمرت 16 عامًا (1975– 1990) وراح ضحيتها حسب بعض الإحصاءات 150,000 إضافةً إلىٰ مليون لاجئ وما يقارب 200,000 مصابًا ومعاقًا.

خامسًا: مصر بها مؤسسات قوية وعريقة ستمنع المصريين من الاقتتال الداخلي.

صحيح أن مصر بها مؤسسات قديمة وعريقة مثل القضاء، والأزهر الشريف، والكنيسة المصرية، والجيش ولكن الجميع يلاحظ الآن أن هذه المؤسسات أصبحت علىٰ المحك وفقدت كثيرًا من صورتها الذهنية الناصعة فىٰ عقول ووجدان كثير من المصريين وخاصة لدي الشباب، فمؤسسة القضاء المصرية علىٰ سبيل المِثال أصبح العديد من أعضائها منخرطًا فىٰ الصراع السياسي بشكل مباشر عبر المشاركة فىٰ المظاهرات والأنشطة الحزبية سواء المُعارض منها للنظام والمؤيد له.

كل ماسبق يهدد بقوة تماسك وقوة هذه المؤسسات المركزية للدولة وربما يحولها لطرف فى الصراع ولايجعلها مؤسسات كابحة للتحريض ونشر الكراهية بين المصريين.

مؤشرات الحرب الأهلية فى مصر

بعد استعراض هذه الخرافات القاتلة نجد أن نيران الحرب الأهلية تقترب من الساحة المصرية وبقوة، ولخطورة هذه القضية ومركزتها وأثرها علىٰ مستقبل مصر والمنطقة العربية؛عمقت النقاش حول مؤشرات الحرب الأهلية فى مصر مع العديد من الخبراء المصريين وغير المصريين فى هذا المجال حتىٰ تتضح لنا حقيقة الأمر بشكل أعمق بعيدًا عن الانفعال والتهويل الذى يُغلق مجال التفكير والتدبير ويحجب الرؤية؛ بهدف الإجابة عن هذا السؤال المركزي:

هل مصر فعلا مهددة بوقوع حرب أهلية؟

أم أن هذا الأمر مبالغ فيه وغير حقيقي؟

ومن أجل فهم البيئة السيكولوجية التىٰ تحتضن النزاعات الأهلية والتوترات الاجتماعية وُتحفزها يشرح لنا الباحث التونسي/ حسن بن حسن- المتخصص فى الفلسفة الغربية- الظروف النفسية التىٰ تسيطر علىٰ المجتمع المُهدد بالحرب الأهلية فيقول: فى حالات النزاع الاجتماعي الحاد بين مكونات المجتمع الواحد سواء كان النزاع ذا خلفية طائفية مثل النزاع بين السُنة والشيعة أو ذا طبيعة سياسية صراعية يصبح كل مكون اجتماعي فى نظر الآخر المخالف له هو شيطان رجيم

ليس فيه ذرة من خير وبقية من إنسانية، ويجب التخلص منه لأنه أصبح شرًا مُطلقًا، وينتج عن هذه الحالة من العداء أن ينغلق كل مكون على نفسه فلا يقبل التوجيه والنقد إلا من داخله فقط ويُصاب بحالة تسمي (انغلاق الذات) ويبدأ كل طرف متورط في الصراع في نسج قصصه الخاصة به عن طبيعة الصراع، ويصبح لكل مكون مصادره الخاصة في الأخبار والتصورات، ويسود بين الجميع منطق الثأر والانتقام وتنتشر في المجتمع حالة من الخوف والقلق على الحاضر والمستقبل" وفي ضوء هذه المُقدمة التي تفضل بها الأستاذ/ حسن بن حسن نُدرك أن مصر باتت تتوفر فيها مؤشرات قوية على حدوث حرب أهلية خاصة بعد يوم 2013/6/30 وماتبعه من أحداث سياسية مفصلية عميقة، فأطراف الصراع السياسي المُنخرطة في النزاع وصلت لمرحلة كبيرة من الكراهية والعداء والتحريض ضد بعضها البعض، فالصراع السياسي القائم الآن أصبح له آثار اجتماعية غائرة وصلت لمستوي العداء بين أفراد الأسرة الواحدة والشارع الواحد والقرية الواحدة!!

ولذلك يعتبر د. عصام عبد الشافي، أستاذ العلوم السياسية، جامعة رشد التركية

الحديث عن احتمالات الحرب الأهلية يرتبط بالعديد من الاعتبارات، أولها العوامل الدافعة نحو هذه الحرب، وتتمثل في الممارسات السلبية من جانب الأجهزة الأمنية والعسكرية في مختلف

المحافظات وتحديدا في شبه جزيرة سيناء، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ظهور عدد من التكوينات والحركات التي تتبني العنف وتقوم بعمليات نوعية ردًا علىٰ ممارسات هذه الأجهزة، ومن ناحية ثالثة تنامي اليأس والإحباط بين قطاعات واسعة من الشباب والمواطنين جراء تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية منذ ثورة يناير وحتي الآن.

ويتابع د/ عبد الشافي «وفي المقابل توجد مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل حائط صد في مواجهة هذا السيناريو لعل في مقدمتها، وجود كيانات كبيرة تنظيمية يمكنها _ من خلال السيطرة علىٰ أعضائها _ وقف الانجراف نحو هذا السيناريو، مثل الإخوان المسلمين والتيارات السلفية، وكذلك تعدد الرموز الدينية والسياسية التي يمكنها التأثير في مسار مثل هذا السيناريو، يضاف إلىٰ ذلك تأثير البيئة الدولية والإقليمية وإلىٰ أي مدي يمكن أن تشكل دافع أم عائق أمام الدخول في هذا السيناريو. وفي إطار هذه الاعتبارات قناعتي الشخصية، أن الحرب الأهلية ليست بعيدة، ولكنها متوقعة لأن سلطة الانقلاب العسكري تدفع إليه دفعًا حتىٰ تجد مبررات لقمعها من ناحية، وتجد فزاعة تسوقها أمام داعميها في الداخل والخارج».

الخيط الناظم فى هذا الحوار مع الخبراء هو توفر العوامل الرئيسة والبيئة الحاضنة لحدوث حرب أهلية بين مكونات المجتمع المصري بدرجة كبيرة بمعنىٰ أن سيناريو الحرب الأهلية ليس مستبعدًا إذا لم

يتدارك المصريون الأمر بقوة ويسعوا نحو التوافق والوئام، فالباحث السياسي والصحفي أ/ عصام عبد العزيز يعلق بالتالي «استخدام القوة الدموية في فض اعتصامي رابعة والنهضة، وما تبعها من حملات اعتقال عشوائية طالت أكثر من 40 ألف معتقل، والحملات الإعلامية الممنهجة المحرضة علىٰ العنف و القتل ليل نهار هذا وغيره يُعتبر تربة خصبة لإشعال نار الحرب الأهلية التىٰ ستأكل الأخضر واليابس».*

ولكن علىٰ الطرف الآخر يرىٰ عدد من الباحثين أن مصر رغم ما فيها من نذر حرب أهلية إلا أنها غير مهددة بالوقوع فىٰ براثنها المؤلمة فالباحث فىٰ الشئون السياسية أ/ مصطفي عاشور يري أن خطوط الانقسام البشري والاقتصادي والديني غير متوازية ولكنها متداخلة، بمعني أننا لسنا أمام أقلية دينية تعاني ظلما اقتصاديا واجتماعيا وتعيش في منطقة جغرافية محددة ومعزولة..فمثل هذه الأمور تخلق شعورا بالهوية الموازية والرغبة في الانفصال أو الثأر أو الاحتراب الداخلي.. وهذا لا يمنع من حدوث احتكاكات وتأزمات مجتمعية في مصر لكن مسألة الحرب الأهلية مستبعدة، وما نستطيع أن نقوله في أوضاع مصر الحالية هو أزمات مجتمعية في علاقة بعض القوىٰ والأطراف والمناطق مع السلطة قد تسقط ضحايا..لكنها لا تخلق انقساما أو حربا أهلية.

ويؤكد الدكتور النفسي/ أحمد عبدالله ما ذهب إليه عاشور بقوله " أتمنىٰ أن لا تنزلق مصر إلىٰ حرب أهلية علىٰ الأقل في الوقت الحاضر

لأنه لاتوجد أسباب حقيقية لها ولا فوائد مترتبة عليها، فالمصريون خائفون و يتقاتلون لمصلحة أعدائهم الحقيقيين والقيادات المتناحرة تنتمي إلىٰ نفس العقلية والتاريخ والمخيلة البائسة والعالم المتداعي حاليا. لكن إن قصر وعي المصريين عن إدراك الحقائق فيمكن جدًا أن يتقاتلوا في حرب طاحنة علىٰ أوهام يتوهمونها وأساطير يتداولونها وستكون حربا سيلعنهم عليها أبناؤهم لأنها ستكون حربًا بلا معنىٰ ولا جدوىٰ ولا خلاف حقيقي أو هدف.

***أصدر المركز تقريراً ميدانيا عن اعتصام رابعة؛ لمزيد من التفاصيلhttp://www.tanaowa.com/?p=1166**

فى الختام أجد أن القاسم المُشترك بين كل الخبراء المشاركين فى التحقيق أن أوضاع مصر الاجتماعية والسياسية تحتاج وبشكل عاجل لمبضع جراح رحيم يجمع شتات الشعب ويبسط رداء العدالة والمساواة ويسعىٰ لتحقيق حلم ثورة 25 يناير الذىٰ جمع المصريين علىٰ هدف واحد «**عيش حرية عدالة اجتماعية**»حتىٰ يُبعد مصر الحبيبة عن أتون الحرب الأهلية.

العقلية العسكرية وتهديد السلم الأهلي

ويتبين لنا بشكل عام مما سبق أن تولىٰ العسكريين المُقاتلين بشكل عام زمام القيادة كاملة فىٰ مصر والمجتمعات والدول والمؤسسات بعيدا عن سيطرة المدنيين أمر بالغ الخطورة والتعقيد؛ فالمؤسسات العسكرية والأمنية لها نظام حاكم للأفكار، ورؤية نفسية خاصة يتم غرسها فىٰ

عقول وقلوب كل من يلتحق بها وينتسب إليها، وهذه الحزمة من الأفكار والتصورات قد تكون صالحة لإدارة شؤون المؤسسات العسكرية والأمنية داخل الثكنات وساحات الحرب لتحقيق أقصى درجات الانضباط والتواصل بين القيادات والجنود وقت المعارك والالتحام مع الخصوم، ولكن تطبيق هذه الأفكار الحاكمة للعقل العسكري على الحياة المدنية يسبب مصائب كبيرة، وإخفاقات بالغة، سأتناول هنا أهم الأفكار الرئيسة التى تستولى على العقل العسكري حيثما حل أو ارتحل لنُدرك مدى خطورة هيمنة العقل العسكري على الفضاء المدنى والسياسي والاجتماعى سواء على المستوي المحلى أو على العربي و العالمي.

الخبرة التاريخية

قررت اليابان رفع الراية البيضاء والاستسلام لدول الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية لتنسحب من الساحة العسكرية بعدما لحق بها الأذى البالغ والكبير من جراء الحرب فكان الرد الأمريكي هو الهجوم النووي على هيروشيما وناجازاكي في أغسطس 1945!!

انهزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وقررت الانكفاء على نفسها وإعادة بناء ما دمرته الحرب فكان الرد من الدول الأوروبية المنتصرة هو فرض الغرامات الباهظة على الألمان واقتطاع أجزاء من التراب الألمانى لصالح الدول المنتصرة والقيام بطلعات جوية من

الدول المُنتصرة لتدمير المتاحف والمعامل الألمانية لتحقيق أكبر قدر من المهانة والإذلال للشعب والأمة الألمانية.

في حرب الخليج الثانية في العام 2003 قدم العراق تنازلات ضخمة للمجتمع الدولي وفتح منشأته العسكرية للتفتيش وأخضع كل مفاصل الدولة السيادية للرقابة الدولية ولكن أصرت القيادة العسكرية الأمريكية وحلفاؤها على تفكيك وتدمير العراق بشكل كامل!!

سيكولوجية العقل العسكري

كل ما تقدم يؤكد لنا أن العقل العسكري له صفات ضارة على السلم الأهلي والاجتماعي عندما يقود الشعوب والبلاد بدون رقابة مدنية؛ لأنه يتمتع بجملة من الصفات الخاصة والحصرية به ومنها:

أولا: أنه عقل صفري أُحادي النظرة لايؤمن بالحلول التفاوضية ولا يعمل بفلسفة دع الجميع يربحون في النزاع، وإنما النفسية العسكرية قائمة على فكرة لابد من تكسير الخصم وشل حركته وتدمير قدرته على الحركة وضرب نقاط قوته بقسوة ثم بعدها يبدأ التفاوض والحوار، وهذا قد يكون مفهوما في ساحات المعارك، لكن المشكلة الكبري تبرز عندما تتولى قيادة عسكرية زمام قيادة دولة من الدول أو مجتمع من المجتمعات ستتحرك في اتخاذ قراراتها بناء على هذا العقلية الحاكمة وستنظر لكل تدافع في المجتمع المدني وصراع سياسي بين الأحزاب باعتباره صراعًا عسكريًا، لابد من تكسير عظام الخصوم فيه وتركيعهم، ثم بعدها يبدأ الحديث معهم؛ وهذا يسبب كوارث قاتلة ومصائب كبيرة

تحل بالمجتمع والدولة والسلام العالمي .

ثانيًا: العقل العسكري يعتبر التنوع الاجتماعي الموجود في المجتمع جبهات قتال يجب أن يحرص على عدم تواصلها واتحادها وتناغمها لأن في ذلك خطر عليه وعلى سيطرته على زمام الأوامر تماما كما تعلم في الكليات العسكرية فلسفة تقطيع أوصال العدو وعدم السماح له بتوحيد وتجميع قواته البرية والجوية والصاروخية، وهذه السياسة والفلسفة العسكرية عندما تُطبق على الحياة المدنية تسبب العديد من الأزمات والحروب الأهلية الطاحنة، فالحياة السياسية قائمة على التناقض و التطاحن بين الأيديولوجيات المختلفة؛ فهناك أحزاب تتبنى الرؤية الاشتراكية، وأخرى تُنادي بالليبرالية، وثالثة تؤمن بالأيديولوجية الإسلامية، وفي هذه الحالة لا استقرار للمجتمع إلا بالحوار والتواصل والتفاوض وتقديم التنازلات بين الأطراف وعقد التحالفات والصراع عبر صناديق الاقتراع، وكل هذه الأشياء السابقة لا يتحملها العقل العسكري الذي لايعرف سوى لغة الحسم وتحقيق الانتصار بالضربة القاضية ولمس الأكتاف.

ثالثًا: العقل العسكري مبنى أيضًا على أن مخالفة الأوامر العسكرية جريمة كبري قد تصل عقوبتها للإعدام وقت الحروب- وعندما كنت أخدم بالجيش كنت أرى مدى الفزع الذي ينتاب الجندي عندما يصفه أحد القادة بأنه يكسر الأوامر لأن هذا يعني أن هناك عقابا أليما ينتظره،

فلك أن تتخيل سقف الحرية والعدالة فى المجتمع عندما تتولى قيادة عسكرية زمام القيادة فيه؛ حيث سيصبح كل مخالف فى الرأى فى مخيال القيادة خائن، وضد الأمن القومى ومصالح البلد العُليا ينبغى محاكمته، والتضيق عليه؛ لأن العقل والنفسية العسكرية لم تتدرب على أن تنوع الآراء وتعدد الحلول ثراء للمجتمع وللدولة وللأمة. وإنما النفسية العسكرية تنظر للعالم وللمجتمع والناس على أنهم أفراد فى كتيبة عسكرية ينبغى منهم تنفيذ الأوامر بدون مناقشة ولاتفكير ولا أخذ ولا رد.

كيف تنجو مصر من الحرب الأهلية؟

مسئولية نجاة مصر من شر الوقوع فى أتون الحرب الأهلية انطلاقًا من الخلاف السياسي الحاد والصراع الأيديولوجي التاريخي بين الجيش والإسلاميين يقع على عاتق كل المصريين المخلصين؛ فكل مؤسسة أوهيئة أوجهاز أوحزب أوجماعة ينبغي عليها فى هذه اللحظة الفارقة فى تاريخ الوطن أن يُقدم جهدا يُساهم فى تأمين الجبهة المصرية الداخلية من خلال عدم إلقاء الحطب فى النيران المُشتعلة، ولكن المسئولية الكبرى تقع بشكل واضح على الأطراف الرئيسة المُشتبكة فى هذا النزاع، وأولها المؤسسة العسكرية، وثانيها جماعة الإخوان المسلمين، وثالثها الشباب الثائرون والغاضبون لأنهم لو قرررروا الانصياع لنداء العقل والحكمة وعدم التعاطي مع الصراع السياسي بالعقلية الصفرية؛ نكون قد قطعنا شوطا كبيرا فى إبعاد شبح الحرب

الأهلية عن مصر،ولأهمية دور الجيش والإخوان المسلمين والشباب الغاضبين فى تسوية النزاع القائم سأركز الحديث عليهم فى الصفحات التالية:

أولا: إلى المؤسسة العسكرية

الجيش المصري له فى وجدان المصريين ومشاعرهم منزلة مُقدرة، فالدولة المصرية الحديثة ساهم فى تكوينها ونشأتها الجيش بداية من تجربة محمد علىٰ التاريخية، مرورًا بتجربة الضباط الأحرار فى عام 1952 وانتهاءً بانتصار السادس من أكتوبر عام 1973، وهذه المكانة السامية تستند علىٰ ميراث تاريخي قديم يعتمد علىٰ أن الجيش هو حامىٰ حمىٰ الديار والحدود من العدوان الخارجي، لم يتورط عبر تاريخه الطويل فى معارك داخلية دموية مع مكونات الشعب المصري المُختلفة؛ وبناء هذه الصورة الذهنية الناصعة فى وجدان المصريين عن الجيش استغرقت العديد من السنوات، وسيلاً من الجهود الإعلامية والثقافية والفنية، وتعرضت كذلك للعديد من الانكسارات والإخفاقات خاصة بعد هزيمة 1967، فلم يتم ترميم هذه الصورة الواجدنية بشكل جاد إلا بعد انتصار القوات المُسلحة فى يوم6 أكتوبر وعبورها لخط بارليف الحصين، ثم تدعمت هذه النظرة الشعبية الإيجابية تجاه الجيش لدوره فى ثورة 25 يناير 2011 وتدخله لعزل الرئيس/ مبارك، ثم شغبت أشياء كثيرة علىٰ هذه الصورة فى فترة حكم المجلس العسكري للبلاد عقب الثورة، ثم أصبح الوجدان الجماهيري العام تجاه الجيش أكثر

صفاءً ونقاءً بعد تسليم المجلس العسكري السلطة لأول رئيس مصري مُنتخب بشكل مباشر يوم الأحد 24 يونيو 2012، ثم تسارعت الأحداث وتطورت حتىٰ وصلنا إلي يوم 3013/7/3 عندما تدخل الجيش ومن خلال وزير دفاعه الفريق أول/ عبد الفتاح السيسي وقام بعزل الرئيس/ محمد مرسي، و من هنا بدأ الخطر حيث بدأت صورة الجيش تهتز فى وجدان قطاعات غير قليلة من الشعب وخاصة شريحة الشباب، فأصبح هناك نقاش مجتمعي حول دور الجيش ومهامه وفلسفة عمله؟؛ ولذلك من المفيد للجيش والدولة المصرية أن تراجع المؤسسة العسكرية سياساتها الداخلية ورؤيتها الإستراتيجية حول علاقتها بالشأن السياسي، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية فى ظل أجواء ثورات الربيع العربي، وارتفاع سقف طموحات الشعب المصري نحو الحرية والمساواة والكرامة، و سعيه إلىٰ تطبيق الشفافية علىٰ كل مؤسسات الدولة بما فيها الجيش؛ لذلك سيكون من المفيد انفتاح العقل العسكري المصري علىٰ الأفكار المركزية التالية:

- العقل العسكري فلسفة بنائه وإعداده مناسبة للفعل القتالي وللاشتباك النضالي علىٰ جبهات المعارك وغير مُعد للعمل فى الشأن المدني والثقافي والسياسي والاجتماعي.

- الشأن السياسي والاجتماعي قائم علىٰ فلسفة التنازلات المتبادلة، وجلسات التفاوض الممتدة، وعلىٰ التوازنات الثقافية والاجتماعية المُعقدة، والعقل العسكري مبنىٰ علىٰ استراتيجية الحسم وتكسير

العظام؛ لذلك تدخله فيها مُربك للشأن السياسي وللجهاز العسكري.

• نهوض المجتمعات وتقدم الأمم وتحرر الشعوب مسألة معتقدة لايمكن لفصيل واحد أو لمكون اجتماعي واحد أو لجهاز عسكري ضارب القيام بها وحده دون الآخرين.

• تدخل الجيوش في الشأن السياسي والمدني المُباشر قاد العديد من الجيوش نحو الانقسام والفرقة، والتخبط الاستراتيجي؛ فكان الضرر بالغًا على مصالح البلاد العليا وعلى تماسك القوات المُسلحة الداخلي.

• لايمكن تحقيق الأمن القومي للشعوب والمجتمعات والدولة بدون وجود توافق مجتمعي وعقد اجتماعي يضبط مسارات ومجالات واختصاصات وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية.

• وجود جيش قوي ومهمين وسط مجتمع ضعيف ومتصارع وغير متماسك أكبر مهدد للاستقلال الوطني والتحرر القومي ومنذر بتصدعات عسكرية واجتماعية متعددة.

• استقرار الجيوش والمؤسسات العسكرية قائم على ثقافة إطاعة الأوامر وتنفيذ التعليمات، وحياة المجتمعات وحيوية الشعوب قائمة على فلسفة الحوار وانتشار الحريات ومناقشة السياسات، فمحاولة قيادة المجتمع وفق الثقافة العسكرية مزعج للمجتمع ومُربك للجيش.

• الإستراتيجيات العسكرية تعتمد على الرؤية الكلية لميدان المعركة

والسيطرة الكاملة علىٰ تحرك القوات، وديمومة الاتصال بها، وخضوعها للتوجية والتصويب، وحركة المجتمعات والمكونات الاجتماعية و الأحزاب السياسية علىٰ العكس من ذلك فهي قائمة علىٰ الاستقلالية والتدافع والتعارض، فمحاولة السيطرة علىٰ المجتمع وفق الإستراتيجية العسكرية مُعيق لتقدم المجتمع وكارثي علىٰ مستقبل الجيوش.

• العقل العسكري ينتصر فى الجبهات القتالية لأنه يتحلىٰ بالحذر والترقب واقتناص الفرص واستغلال الثغرات والتركيز علىٰ نقاط ضعف العدو، والعقل الاجتماعي قائم علىٰ بناء الثقة وتجسير الفجوات وبناء الجسور وعقد التحالفات واستغلال نقاط القوة، وعندما ينتقل عمل العقل العسكري من جبهات القتال لفضاء الحياة المدنية يُصاب المجهود العسكري والمجتمع بأضرار بالغة علىٰ المستوي الإستراتيجي والعسكري بشكل يُضعف مناعة الدولة أمام الأعداء الخارجيين.

وبناء علىٰ ما سبق أعتقد أن من مصلحة مصر الوطن والشعب والأمة والمؤسسة العسكرية جميعًا أن لا يشتبك الجيش المصري بالشأن السياسي، وأن يتفرغ لبناء قدراته العسكرية والإستراتيجية بعيدا عن ضجيج العمل السياسي والثقافي والاجتماعي حتىٰ يقطع الطريق أمام امتداد نيران الحرب الأهلية بين مكونات المجتمع المصري المُتنوع التىٰ ستأتىٰ علىٰ الأخضر واليابس فى مصر لاقدر الله.

ثانيًا: إلى الإخوان المسلمين

جماعة الإخوان المسلمين حركة سياسية ودعوية مصرية يمتد عمرها لقرابه قرن من الزمن منذ أسسها الإمام/ حسن البنا عام 1928 على ضفاف القناة في الإسماعيلية، ولها بطولات في مواجهة المحتل الإنجليزي ،وقدمت العديد من الشهداء ضد العصابات الصهيونية على أرض فسلطين، وفكرها العام، وأدبياتها المُعتمدة قائمة على نبذ العنف، وهي مدرسة فكرية خرجت العديد من الكوادر المصرية على كافة المستويات؛ فقد كان الرئيس/ عبد الناصر عضوًا في تنظيم الإخوان قبل ثورة 1952، وكذلك المُفكر أنيس منصور قبل أن يتركها، مثلة كذلك كل من (الشيخ/ حسن الباقوري، والعلامة/ محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد الغزالي، ووزير الأوقاف السابق/ عبد العزيز كامل)، وكما ينتمي للإخوان مئات الآلاف من المصريين. والإخوان وبشهادة الجميع كانوا شركاء مع كل المصريين في ثورة 25 يناير 2011، ووصلوا لسدة الحكم من خلال فوز مرشحهم الرئيس الدكتور/ محمد مرسي عبر انتخابات ديمقراطية بإشراف القضاء المصري، وتواصلت معهم كافة مكونات الوطن السياسية والاجتماعية والدينية بالحوار، والنقاش، والتفاوض حينًا، والتحالف والمُشاركة أحيانًا بما فيهم المؤسسة العسكرية، ثم وقع الحراك الجماهيري المشهور يوم 2013/6/30 والمُطالب للرئيس/ محمد مرسي بالتنحي أو إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ثم تلى ذلك الحراك تدخل الجيش في الشأن السياسي بشكل

مُباشر فأعلن يوم 2013/7/3 عزل الرئيس محمد مرسي، ونتج عن ذلك صراع سياسي واجتماعي حاد مازالت حلقاته دائرة حتىٰ الآن، وبدون الدخول فىٰ التفاصيل من ناحية من المُخطئ ومن المصيب، واتساقًا مع الموضوع محل الاهتمام وهو كيف تنجو مصر من الحرب الأهلية؟ ينبغي علىٰ الإخوان المسلمين مراجعة أخطائهم الإستراتيجية والفكرية والإجرائية التىٰ ساهمت بدرجة من الدرجات فىٰ وصول مصر لهذا المشهد السياسي البائس وفق التالي:

أولا: مراجعة الأفكار المؤسسة والجذور العميقة التي تقف خلف الأيديولوجيا التي انطلق منها المؤسس حسن البنا، ومقاربتها مع تقدم الزمن وتطور حركة الأفكار؛ فالبنا علىٰ سعة علمه وذكائه تحرك وسط البيئة الثقافية والاجتماعية التي عاش فيها وانتمىٰ إليها، ففي عصره سادت المدارس السياسية التي توصل وتُنظر للأفكار الشمولية والتنظيمات الحديدية التي تسعىٰ إلىٰ الهيمنة علىٰ المجتمعات المحلية، ثم التحرك للسيطرة والهيمنة علىٰ الدول المجاورة، مثلما فعلت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية؛ لذلك نلمس تأثر البنا بتجربة الزعيم هتلر عند مطالعة كتابه (الرسائل)، خاصة عندما يقول: إن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء علىٰ البشرية القاصرة، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة علىٰ الدنيا لخدمة هذه الوصاية النبيلة، وإذا فذلك من شأننا لا من شأن الغرب ولمدنية الإسلام لا لمدنية المادة. فقد صاغ البنا رحمه الله في تلك الفترة مقاربة إسلامية تهدف إلىٰ السيطرة علىٰ

المجتمع والتمكن منه، وهذه الفلسفة ربما كانت مناسبة في وقتها وزمنها، أما الآن فلا أعتقد أنها نافعة وفاعلة في ظل المتغيرات العالمية، والسنن الكونية، ومقاصد الإسلام الكبرىٰ التي تهدف إلىٰ تحرير البشرية لا الهيمنة عليها.

ثانيًا: مراجعة الأيديولوجيا الحاكمة للحركة والمؤسسة لكل سياساتها التربوية والسياسية، فمدرسة البنا الأيديولوجية قائمة علىٰ أن سبب تخلف المجتمعات المسلمة هو بعدها عن الإسلام، وأن السبيل للنهوض بها هو العودة للإسلام من خلال بناء الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم، والدولة المسلمة، ثم الخلافة والتبشير بأستاذية العالم، وفي سبيل ذلك صاغ مجموعة من الشعارات والمسلّمات التي أصبحت من ركائز الإسلام عند العديد من المسلمين، وهذه المصطلحات والشعارات أنتجها البنا وفق فهمه للإسلام وتعاليمه منذ قرابة قرن من الزمان، وأعتقد أنها بحاجة إلىٰ التدقيق والتصويب في ضوء التجارب السياسية الإسلامية للمجتمعات المسلمة، خاصة في السودان، وإيران، وأفغانستان، والسعودية، وباكستان من جانب، ويُضاف لذلك أيضًا رأي العديد من علماء الاجتماع الذين يرون أن سر تخلف المسلمين يرجع إلىٰ الاستبداد والفقر والفرقة وليس لبعدهم عن الإسلام.

ثالثًا: مراجعة السياسات الحاكمة بعد ثورة 25 يناير 2011 حصل

انكشاف واضح متعلق بعدم وجود سياسات شفافة داخل الحركة تضبط إيقاعها داخليًا، وتجعلها أكثر قبولًا مجتمعيًا؛ فعدم التمييز بين السياسات الخاصة بالأنشطة الدعوية والسياسية داخل الإخوان شغب علىٰ سمعة وأداء الجماعة، فالأنشطة الدعوية والخيرية تنجح وتُثمر بقدر عدم انحيازها لرؤية فصيل سياسي معين، ووقوفها علىٰ مسافة واحدة من الجميع من دون تمييز أو إقصاء، فهي أنشطة قائمة علىٰ فلسفة ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ۗ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:90] ، وأما المنافسة السياسية والصراع السياسي فهما يرتكزان علىٰ السجال والصراع، وبالتالي عدم تمييز الإخوان بين الدعوي والسياسي أربك الجماعة داخليًا وأزعج القوىٰ السياسية خارجيًا. ومن معالم عدم دقة السياسات الداخلية للجماعة الاضطراب في تصعيد الكوادر القيادية، فالجسد العام للجماعة شابّ، ولكن الكتلة القيادية للجماعة يتحكم فيها الشيوخ، وهذا حرم الحركة من الاستفادة من حيوية ومرونة ومغامرة جيل الشباب في فترة مفصلية في عمر الجماعة والوطن.

رابعًا: تصويب الوسائل المتبعة أهم وسائل الإخوان المُتبعة تاريخيًا لتحقيق أهدافهم وهي بناء تنظيم قوي عالمي وسري ذي قيادة هرمية، وهذه الوسيلة بعد قرن من الاستخدام أعتقد أنها تحتاج إلىٰ دراسة وتأمل وفحص، فوجود تنظيم عقائدي قوي داخل الدول الوطنية ذات النشأة العسكرية أمر مستفز للجهاز الأمني يجعل احتمالات الصدام والاشتباك

قوية جدًا؛ فالتجربة المصرية في عهد عبد الناصر، والسادات، وعبد الفتاح السيسي شاهدة علىٰ ذلك، وبالتالي ينبغي للحركة أن تراجع كل الوسائل المتبعة لديها بما يضمن لها تجنب الأخطاء والمحن التي وقعت فيها ويحقق لها أهدافها بأقل الخسائر والتضحيات الممكنة؛ فالإصرار علىٰ تقديس الوسائل واعتبارها من الثوابت الإيمانية أمر يتنافىٰ مع مستجدات العصر ووقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا.

بناء علىٰ ما سبق ينبغي علىٰ الإخوان المسلمين مراجعة مسيرتهم بشكل استراتيجي وألا يكتفوا بمراجعة الوسائل والسياسات فقط من دون المرور علىٰ محطة نقد الأفكار المؤسسة للإخوان، والأيديولوجيا المتبعة للجماعة؛ فالتجديد في الوسائل من دون نقد الأفكار المؤسسة والأيديولوجيا الحاكمة لن يقود إلىٰ تحول استراتيجي حقيقي تستفيد منه الحركة والمجتمع والأمة.

ما فائدة هذه المراجعات الآن للإخوان وللمجتمع وللدولة وما تأثيرها علىٰ فض النزاع القائم؟ قيام الإخوان المسلمين بهذه المراجعات العميقة سينتج عنه إعادة قراءة جديدة وتقييم عاقل ومُنصف لمشهد الصراع السياسي الآن من زاوية أخري سيجعل عقل الجماعة يُفكر في خيارات أخري أقل حدة وبعيدة عن فلسفة العمل بالعقلية الصفرية القائمة علىٰ خسارة جميع الأطراف!!، وسيُشجع العديد من محبىٰ السلام وحقن الدماء من التحرك نحو طرح البدائل وتقديم الحلول للخروج بمصر والإخوان والجيش والشباب من دائرة الصراع

والانتقام إلىٰ شاطئ التواصل والتفاهم والحوار، وإلىٰ إبحار مصر نحو فضاء الحرية والكرامة والمساواة بدون إقصاء أو تخوين لأحد، فكما قال العلامة الراحل محمد عبد الله دراز: اتفاق مُجحفٌ خير من انتصار دامي.

ومحاولة منىٰ فى هذا المضمار تواصلت مع أحد القيادات الشابة لجماعة الإخوان المسلمين، فسألته: لماذا لا تطرحون مبادرة تاريخية لفض النزاع توفر علىٰ المجتمع المصري الأوجاع والدماء؟ كان رده: هل إذا توقفنا عن خيار الحل الثوري سيتركنا النظام فى حالنا؟

فاتضح لي من إجابته البسيطة والمباشرة غياب ثقافة التفاوض وفلسفة عمل المبادرات لديه، فقلت له : قصر هدف المبادرة السياسية في زاوية استجابة النظام السياسي المهيمن لها وتفاعله معها خطأ كبير؛ فللمبادرات السياسية مقاصد كبرىٰ وغايات عظمىٰ تتحقق من خلالها وبها بعيداً عن حصرها وتقزيمها والنظر إليها باعتبارها رسالة للنظام فقط دون المجتمع، وسيتجلىٰ لك ذلك من خلال تعرفنا علىٰ العديد من المبادرات السياسية التاريخية والمعاصرة التي غيرت مسار أمم وشعوب ومجتمعات، بما يثبت ويكشف عن أهداف ومقاصد ومآلات المبادرات بعيداً عن الانفعال والتوتر.

أولاً: نزع الغطاء الأخلاقي عن الخصم

عندما طرح الزعيم نيلسون مانديلا مبادرته السياسية القائلة "إنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص،

للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو اللون أو العقيدة في جنوب إفريقيا بعد التحرر من هيمنة نظام الفصل العنصري"، نجح في محاصرة نظام الفصل العنصري أخلاقيا على المستويين المحلي والإقليمي، وزاد من صعوبة حصول نظام الفصل العنصري على دعم دولي مساند له في ظل التفوق الأخلاقي والقيمي والمبادئ التي يدعو إليها مانديلا على رؤوس الأشهاد.

ثانياً: تصويب الأخطاء

المبادرات السياسية هي الترجمة الإجرائية والبرهنة الحقيقية لتصويب أخطاء الحركات والأنظمة الحاكمة؛ فعندما تعترف حركة من الحركات أو نظام قائم بوقوع أخطاء استراتيجية منه في حق الوطن والمواطن، يكون تصويب تلك الأخطاء عبر طرح مبادرة سياسية تاريخية جذرية تعالج هذا الخلل وتداوي تلك الخطايا والأخطاء التي وقعت سابقا. ومن أفضل الأمثلة على ذلك مبادرة النظام الملكي المغربي بقيادة الملك الشاب محمد السادس في الاستجابة سريعا لمطالب الجماهير المغربية وطي صفحة الماضي المؤلم الخاصة بالملك الحسن الثاني عبر العديد من الإجراءات الدستورية والقانونية الداعمة للحرية والعدالة والمساواة.

ثالثاً: بناء تحالفات جديدة

أقدمت حركة النهضة التونسية على إطلاق العديد من المبادرات السياسية العميقة والجادة والمتتالية، بداية من قبول الدخول في تحالف

الترويكا الحاكمة عقب الثورة مباشرة، ثم ترك السلطة والتخلي عنها طواعية، ثم خفض مستوى التمثيل السياسي للحركة على مستوى الحقائب الوزارية رغم حصولها على المركز الثاني في الانتخابات البرلمانية، وهو ما نجح في صناعة شبكة تحالفات سياسية جديدة في الفضاء التونسي جعلت من العسير على الفريق الذي لا يريد خيرا للثورة التونسية والشعب التونسي أن ينتصر. وقد علّق راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة على كل هذه المبادرات بقوله "لقد أقدمنا على مصافحة أيدٍ كنا نستنكف عن مصافحتها من موقع الخصومة السياسية، إذ رأينا في ذلك مصلحة البلد.. بل ذهبنا أبعد من ذلك إلى الانتقال بالعلاقة من موقع الصدام والتنافي إلى موقع التوافق والتعاون والمشاركة السياسية".

رابعاً: فتح فضاء سياسي جديد

تستمر النزاعات الحادة، وتتفشى الصراعات الدامية، وتنطلق ذئاب الحروب الأهلية وسط المجتمعات والشعوب عندما يُصاب الأفق السياسي بالانسداد وتصلب الشرايين، ويصبح الجميع يُفكر بالعقلية الصفرية أما نحن أو هم، فقد ظلت إيرلندا الشمالية لسنوات عديدة موضع صراع عنيف ومرير بين الرومان الكاثوليك والاتحاديين البروتستانت، في الفترة من (1969–1993) سقط قرابة 3254 شخصاً، وجُرح 47 ألفاً، وسُجل حوالى 10 آلاف هجوم بالقنابل، و37 ألف حالة إطلاق رصاص، و22 ألف حالة سطو مسلح... وبعد قرابة ثلاثة عقود

من الحرب الأهلية انتصر صوت العقل والحكمة، ونجحت إيرلندا الشمالية في تجاوز الاقتتال الأهلي عندما ولّت وجهها شطر السلام واستجابت هي وبريطانيا والمجموعات المسلحة فى إيرلندا للمبادرة الأميركية لفض النزاع فتم توقيع اتفاق "الجمعة العظيمة" عام 1998.

خامساً: الانحياز للمستقبل

وقت الصراعات الحادة والأزمات الاجتماعية والسياسية العميقة يسود الخوف علىٰ المستقبل، وتتفشىٰ في الأمم العديد من الأسئلة العميقة عن شكل وطبيعة المستقبل السياسي والاجتماعي للمجتمع والدولة؛ فالجميع ينظر لأطراف الصراع القائم من زاوية ماذا سيحصل إذا انتصر طرف ما علىٰ الآخر؟ وماهو سقف الحرية المتوقع إذا انتصر الطرف سين علىٰ الطرف صاد ؟ وماهو شكل العدالة الاجتماعية التي سوف تسود؟، وغيرها من الأسئلة التي تحتاج إلىٰ إجابات واضحة، وهناك يأتي دور المبادرات السياسية لتشرح للجماهير شكل المستقبل السياسي المُرتقب، فكلما كانت الرؤية واضحة وجاذبة وحاشدة وتعكس آمال وتطلعات الجماهير كلما كانت فرص انحياز الكتل الجماهيرية لصالحها عالية؛ فقد انحاز العديد من البيض لحركات المساواة الزنجية في الولايات المتحدة الأميركية علىٰ الرغم من أن منطلق حركة الزنوج كان فئويًا وينتصر لفئة محددة، وذلك يرجع إلىٰ أن الحركة تبنت استراتيجيات ما يعرف بنضال اللاعنف، ونجحت في إقناع المجتمع بأن نيل حقوق السود لا يعني حرمان البيض من الحقوق في

المستقبل، وإنما يعني تحويل التنوع العرقي من نقطة ضعف للمجتمع الأميركي إلىٰ نقطة قوة.

وعند محطة الانحياز للمستقبل قلت له يا أستاذ لقد تكشف لنا مما سبق أن صناعة المبادرات السياسية أمر يحتاج إلىٰ فلسفة، ورؤية، وإلىٰ أفق ثقافي بالغ الثراء والتنوع، ينحاز للمستقبل ويؤمن به، ويُقدّر المجتمع ويثق فيه بعيداً عن ثقافة الكراهية والتحريض المتبادل والانفعال؛ فليس من الإنصاف امتهان واختزال فكرة المبادرات السياسية الساعية إلىٰ تقويض العنف والقتل، والحفاظ علىٰ المجتمعات في زاوية ماذا سيفعل النظام بها وما هي ردة فعله عليها، ولكن الأهم في فلسفة عمل المبادرات هو معرفة مدىٰ قبول الجماهير لها والقناعة بها والتفاعل معها.

ثالثًا: إلىٰ الشباب الغاضبين لا تنخرطوا فىٰ العنف بعد الحديث إلىٰ الأطراف المنخرطة فىٰ النزاع والصراع السياسي فىٰ مصر بشكل مباشر وحاد انتقل إلىٰ الشباب المصري الغاضب الذىٰ يمثل قرابة 65 ٪ من إجمالي عدد الشعب المصري العظيم بهذه الرسالة الهامة والتىٰ أعتقد أنهم لو استجابوا لها نكون قد أبعدنا شبح الحرب الأهلية عن مصرنا الحبيبة مسافات وآماد بعيدة.

إلى الشباب.. إياكم ودخول مزارع القصب!!

علىٰ الشباب المصري المُعارض والغاضب من تدخل الجيش فىٰ الشأن العسكري بشكل مباشر الابتعاد عن خيار استخدام العنف، وعدم

تكرار تجربة الجماعات الإسلامية العنيفة التي حدثت في التسعينيات وكانت خسائرها كبيرة على هذه الجماعات وعلى مصر بشكل عام؛ ولتوضيح هذه الرغبة والتوصية للشباب الثائر أنقل لكم حواري مع زميلكم الشاب الجامعي الذي يدرس في كلية الهندسة يذوب عشقًا لمصر، ويؤمن بأن مستقبل البلد مرهون بتحقيق أهداف ثورة 25 يناير (عيش حرية عدالة اجتماعية)، ومستعد أن يقدم روحه فداءً لهذه القيم التي ينادي بها، حيث قال لي: يا أستاذ مفيش حل هينفع غير استخدام القوة!! إحنا منذ عام بنقاوم في الشوراع والجامعات، والأمن قتل بالرصاص الحي ثلاثة من زملائي بدم بارد!!، ولي صديقان في الزنزانة منذ عام!! خدنا إيه من السلمية بقى!! فقلت له كلامك صحيح لم يحدث تغيير في الدنيا إلا من خلال القوة والاحتشاد والعنفوان، ولكن بهدوء تعال أحكي لك هذه القصة التي كنت شاهدا عليها وعشت فصولا منها مع شاب مثلك كان مملوءًا بالحماسة والاندفاع وبعدها قرر هتعمل إيه وهتمشي إزاي.

من المُدرج إلى مزارع القصب

في ساحة جامعة القاهرة وتحديدا في كلية الآداب، قسم الجغرافيا في العام 1994 كان لنا زميل اسمه عبد الحميد كان شابا خلوقا، هادئ الطبع، قليل الكلام، لا يكاد أحد في الدفعة يشعر به، وكان مواظبا على الحضور في السُنة الأولى، ثم بدأ تواجده يقل تدريجيا حتى جاء العام الدارسي الثاني وإذا أثره قد اختفى تماما من الكلية فلا يكاد يراه أحد،

وكنت قد تعرفت عليه فى بداية العام الدراسى الأول، ومن النقاش معه عرفت أنه ينتمى لأحد التيارات الإسلامية التى كانت ترى العنف سبيلا للتغيير، وهذا عكس ما كنت أؤمن به، فأنا أرى أن اتباع النضال الدستورى لنيل الحقوق والحريات كان مفيدا فى تلك الفترة، وسبب غياب عبدالحميد يرجع إلى انخراطه فى أنشطة الجماعات العنيفة وترتب على ذلك أنه ترك فضاء الجامعة، وانقطع عن الدراسة، وانفصل عن الطلاب، ودخل فى صراع عنيف مع أجهزة الدولة، واستقر به المقام مطاردا فى أقاصى الصعيد وسط حقول القصب وشعاب جبال البحر الأحمر فى الصحراء الشرقية، ثم قبض عليه بعد ذلك وقضى فى السجون أعواما مديدة، ثم خرج مؤخرا فى أعقاب ثورة يناير 2011 بعدما خسر شهادته الجامعية والعديد من خبرات الحياة، وطبعا لم ينجح فى تغيير شىء فى مصر، وعلى الرغم من كل هذه التضحيات التى قدمها هو وغيره من الشباب الذين هم على فكره ومنهجه، لكننى وجدت أن جميع الطلاب فى القسم والكلية لا يعرفونه ولا يتعاطفون معه وغير مقتنعين بمساره ومسيرته، وربما يمتد هذا الأمر إلى مسقط رأسه ومكان نشأته.

لماذا لا تتعاطف الجماهير؟

وبعدما انتهيت من سرد هذه القصة قال لى الطالب الثائر: لماذا لا تتعاطف الناس مع عبد الحميد وهو طالب معهم؟، وكان يريد الحرية والعدالة لهم وضحى من أجل مستقبلهم؟!

فقلت له يا عزيزى السبب هو أن عبدالحميد كان يُفكر مثلك تماما الآن، معتقدا أن استخدام القوة الصلبة واستخدام السلاح والعنف والقتل سوف يقود إلى التغيير، ويحقق الحرية والعدالة والمساواة، ونسى أن القوة الحقيقية المطلوبة لإنجاح أى تغيير اجتماعى أو سياسى تكمن فى وجود تأييد جماهيرى عريض واسع ومنتشر فى طول البلاد وعرضها، مؤمن بمسار الثورة والتغيير وقادر على احتضان الثوار والمقاومين، فالحرب الأخيرة فى غزة أكدت أن المقاومة العسكرية وحدها غير مجدية إذا فقدت الظهير الشعبى والتأييد الجماهيرى السابغ.

فمن الأخطاء المتكررة التى يقع فيها الثوار هو الانفصال عن المجتمعات والرأى العام بدافع المشاعر المتأججة والنوايا الصادقة والأيديولوجيا الكثيفة التى تحجبهم عن الرؤية، وهنا انفعل الشاب وقال لى: يعنى نقعد فى البيوت بقى ونلبس الطُرح ونسيب البلد تضيع؟!

قلت له: كلامك مش صحيح هذه المرة، ولكن المطلوب منك ومن زملائك أن تعمل وتتواصل مع الجماهير والطلاب وتطرح عليهم قضيتك بشكل مبدع ومبتكر ومناسب لهم، بعيدا عن الانفعال والتوتر، فالزمن والوقت لصالح الثورة والثوار لا تتعجل قطف الثمار، ابن قدراتك السياسية والجماهيرية والإعلامية وراهن على المستقبل وتجنب المعارك الخاسرة والمستنفذة للجهد والوقت والمال، وراجع

أخطاء الثوار المعاصرين، واختر وسيلة للتغيير تتناسب مع مجتمعك بعيدا عن السقوط في نفق العنف الذي سيخسر فيه الجميع حتى تتجنب مصير صديقنا عبدالحميد.

وعند هذه النقطة بدأ الشاب يطرح أسئلة أخرى أكثر عمقا تتعلق بكيفية تنفيذ وتطبيق هذه الأفكار السابقة على أرض الواقع، فطلبت منه أن نكتفي هذه الليلة بهذا الجزء، ولكن على وعد باستكمال النقاش في مرة أخرى.

صديقي الشاب الجامعي الذي كاد أن يكفر بالسلمية والنضال الدستوري كطريق لنيل الحرية، والعيش بكرامة إنسانية على أرض أم الدنيا مصر، وبعد تحذيري له سابقًا من اللجوء إلى العنف واستعمال السلاح حتى لا يكرر تجربة الجماعات الإسلامية العنيفة في التسعينيات عندما استخدموا مزارع القصب كمنطلق لشن الهجمات على أجهزة الدولة والقيادات الأمنية جاءني بسؤال جديد هذا اليوم فقال يا أستاذ: الزعيم ماوتسي تونج الشجاع الذي حارب الأسرة الحاكمة الظالمة في الصين والاستعمار معها رفع شعارًا ثوريًا هامًا وهو الثورة تبدأ في حقول الأرز!!، وانطلق وسلح الفلاحين فحاربوا وانتصروا. مش كدا ولا إيه؟

الثورة تبدأ في حقول الأرز

قلت له صحيح. معلوماتك الآن أصبحت أكثر دقة وأعمق من تلك التي كنت تستخدمها في النقاش الأول، فتعال نرى العم ماوتسي تونج قصته إيه بقى مع الثورة والتغيير؟ وليه فعلًا اتجه إلى حقول الرز؟ قلت

له عمومًا هذه فرصة للعودة إلىٰ كتابي الصادر في عام 2007 والذىٰ عنوانه «حركات التغيير والحراك الجماهيري»، فقد أوردت فيه قصة ماو مع الفلاحين، في أكتوبر سنة 1927م اتخذ «ماو تسي تونج» قرارًا هامًا بالانتقال إلىٰ الجبال في تسينجكانج؛ لبناء قاعدة وبناء صف جديد من جيش التحرير.

وكان عدد من قادة الحزب الشيوعي غير متفقين مع هذه المبادرة، فلم يكن هناك خلال هذه الفترة سوىٰ أربعة ملايين عاملًا في الصين كلها، مقارنة مع 500 مليونًا من الفلاحين، لكن هؤلاء القادة كانوا يرون أنه رغم ذلك ينبغي للثورة أن تنطلق من المدن.. لكن «ماو» كان له رأي مخالف؛ إذ كان يقرُّ أن الثورة المضادة كانت قوية، بينما الثوريون ضعفاء ومشتتون؛ لهذا كان ينبغي في نظره الذهاب إلىٰ الريف، حيث كانت خطته هي بناء قاعدة ارتكاز كفيلة بمنح الدعم الاقتصادي والسياسي للنظام الثوري الجديد، وكان يعتبر أنها الطريقة الوحيدة للحصول علىٰ الدعم الحقيقي من الجماهير، وطريقًا لتطويق المدن والاستيلاء علىٰ السلطة فيها فجعل «ماو» شعار المرحلة الجديدة: **«الثورة تبدأ في حقول الأرز»**، بعدما فشل شعارها الأول: **«الثورة تبدأ في مدن العمال»**، وتحول مسار الثورة الصينية جغرافيًا من ساحات المدن العمالية إلىٰ مزارع الأرز الفلاحية بمعنىٰ الاعتماد علىٰ **«شريحة الفلاحين»** والذين يُمثلون فىٰ هذه التجربة **(شريحة التغيير)** التىٰ

استطاعت حسم الصراع لصالح حركة ماو، وأصبحت شريحة العمال فى هذه التجربة هى شريحة البدء فقط التى انتهى دورها بتوصيل وحمل الفكرة إلى شريحة الفلاحين وفق رؤية القائد ماوتسى تونج الثاقبة فى تلك اللحظة، ونجح ماو تسي تونج في تكوين جيش من الحفاة، بلغ في بعض المراحل خمسين ألفًا من الجنود الأشداء، حقق من خلالهم أهداف حركته في الإقليم الصيني.

بين مزارع القصب وحقول الأرز هذه يا صديقي قصة لجوء الثورة الصينية للمزارع والفلاحين، فالهدف من تغيير اتجاه الثورة من المدن إلى القرى لم يكن من أجل استخدام العنف المسلح ضد الثورة المضادة، وإنما كان الهدف منها توفير ظهير جماهيري عريض ومؤيد، وداعم للثورة؛ يوفر لها الزخم البشري والاقتصادي ويقدر على حمايتها من بطش الحكومة المركزية، فمن خلال ملاحظة حجم شريحة العمال فى وقت "ماو" فى الصين والتى كانت تُقدر بنحو أربعة ملايين فردًا لديهم القدرة على حمل السلاح واستخدام العنف، وأقوياء وأشداء بدنيا من ناحية، ولديهم أيديولوجية اشتراكية قوية وعميقة من جهة أخرى، لكنهم فى ذات الوقت يفتقدون الظهير الاجتماعي الحامى والمُقتنع بهم وبثورتهم يا صديقي، فالقائد ماو خالف توجهات الحزب الاشتراكي الذى يُقدس الوسائل ويُصر على الاعتماد على شريحة العمال فقط دون غيرها والذين هم فى الصين ليس لهم تأييد جماهيري واسع ولا يمثلون حاضنة اجتماعية قادرة على حماية الثورة، فالعبرة من

قصة الثورة الصينية هي أن قوة أي ثورة تكمن في حجم المؤيدين لها والمقنعين بها والقادرين على بذل التضحيات في سبيلها وسط جموع السكان والجماهير في داخل الدولة وخاصة من الأفراد العاديين الذي لا يحملون أيديولوجيا ولا ينتمون إلى الحركات والتنظيمات– رجل الشارع العادي– ثم بعد ذلك يا صديقي يأتي التفكير في الوسائل سواء كانت عنيفة أو غير عنيفة أو تخضع لفكره النضال فوق الدستوري. فالقاعدة الثورية الأولى ياعزيزي هي **(إن القوة هي الجماهير الغفيرة)**؛ فاستخدام السلمية أو العنف أو النضال فوق الدستوري من قبل الثوار والمناضلين بدون قوة جماهيرية حاضنة ومؤثرة وعريضة يعد ضربا من الانتحار والسباحة عكس التيار، ترهق الثوار وتقتل روح الثورة في نفوس الجماهير . وفي الختام أفصحت لهذا الشاب الجامعي عن سعادتي بالنقاش معه؛ فاليوم تقريبا نجحنا سويا في تحرير مصطلح القوة من قيد التعريف الأحادي الجانب الذي يحصرها في البندقية والرشاش والقنبلة، وتمنيت له ولمصر مستقبلًا أفضل تشرق فيه شمس الحرية وتسود فيه سحاب العدالة وتفشو فيها قيم الكرامة الإنسانية بعيدًا عن الحرب الأهلية والفتن الطائفية. انتهي

توجيه الحديث إلى المكونات الثلاث المُشتبكة في الصراع السياسي الحاد في مصر (الجيش والإخوان والشباب) هدفه الأول هو نزع فتيل الاشتعال والذي يُعد من أهم مراحل فض النزاعات الأهلية– وقف

النزيف- ثم ينطلق الجميع بعدها نحو استكمال باقي ملفات صناعة السلام وعودة الاستقرار إلىٰ المجتمع، وتوجيه المسئولية المباشرة لأطراف النزاع السابقين لاينفي بأىٰ حال من الأحوال دور باقىٰ المؤسسات والنخب والمكونات مثل دور الكنيسة المصرية، والأزهر الشريف، ورجال الدين والدعاة والخبراء والباحثين والمنظمات الخيرية والمدنية فىٰ محاصرة النزاع وتضيق دوائر الصراع، فالمجتمع مدعو أن لا يقف موقف المشاهد والمُتفرج للأحداث فلابد لمؤسساته المُهتمة بالحقوق والحريات وفض النزاعات أن ترفع صوتها عبر المبادرات والأنشطة والندوات الهادفة إلىٰ تفكيك الأفكار الصفرية الحادة التىٰ تمنع أطراف الصراع من التواصل والتفاوض ، وإلىٰ مقاومة التحريض والتخوين والشحن السياسي والطائفي بين مكونات المجتمع المصري، وأيضا مطلوب منها الضغط علىٰ أطراف الصراع ودفعهم إلىٰ التعقل والاستماع لصوت الحكمة والعقل وتقديم مصلحة مصر والمصريين فوق كل الاعتبارات والأهداف الحزبية والمكاسب السياسية العاجلة و الضيقة؛فمن خلال تحاوري مع العديد من أنصار أطراف النزاع (الإخوان والشباب والجيش) وجدتهم يرفضون مبادرات الحل السياسي تحت دعاوي متعددة أخطرها هو أن كل طرف يريد تطبيق القصاص العادل والناجزأولاً صيانة لحق الشهداء الذين سقطوا من معسكره قبل الحديث فىٰ أىٰ حل أو تفاوض سياسي للأزمة!!

ليس القصاص حلاً

وشعارهم جميعا،هو "يا نجيب حقهم يا نموت زيهم"، و"لا بناء على الدماء" و"القصاص.. القصاص"، فهل فعلاً القصاص هو مطلب الشريعة الإسلامية الوحيد واجب النفاذ والتطبيق والذي سيحقق العدالة والاستقرار؟ وهل حقاً النزاعات السياسية الدامية لا يمكن حلها إلا بالقصاص وعدم التسامح مع الجناة؟.

نبدأ أولاً بتفكيك المُسلمة القائلة بأن الإسلام أوجب القصاص كسبيل وحيد لمعالجة آهات الثكالى، وأوجاع المكلومين وعناء المظلومين؛ فأصحاب هذه الفكرة ينطلقون من قوله سبحان وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (178) وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (179)﴾ [البقرة:178].

بعد رجوعي للعديد من التفاسير وجدت القول بأن القصاص من الجناة، هو وجه الشريعة الوحيد واجب الاتباع ليس صحيحا؛ بل وجدت أن فضاء الشريعة أرحب وأوسع مما يتخيل بعض الناس؛ ويكفي للتدليل على ذلك نقل كلمات المفسر، محمد رشيد رضا، في كتابه "تفسير المنار" عندما تكلم عن قضايا القصاص والدماء فقال: "وقد تقع صور من جرائم القتل يكون فيها الحكم بقتل القاتل ضاراً

وتركه لا مفسدة فيه، كأن يقتل الإنسان أخاه أو أحد أقاربه لعارض دفعه إلىٰ ذلك، ويكون هذا القاتل هو العائل لذلك البيت، وإذا قتل يفقدون بقتله المعين والظهير، بل قد يكون في قتل القاتل أحيانا مفاسد ومضار وإن كان أجنبيا من المقتول، ويكون الخير لأولياء المقتول عدم قتله لدفع المفسدة، أو لأن الدية أنفع لهم، فأمثال هذه الصور توجب ألا يكون الحكم بقتل القاتل حتما لازما في كل حال، بل يكون هو الأصل، ويكون تركه جائزا برضاء أولياء المقتول وعفوهم، فإذا ارتقت عاطفة الرحمة في شعب أو بلد إلىٰ أن صار أولياء المقتول منهم يستنكرون القتل ويرون العفو أفضل وأنفع، فذلك إليهم، والشريعة لا تمنعهم منه بل ترغبهم فيه، وهذا الإصلاح الكامل في القصاص هو ما جاء به القرآن، وما كان ليرتقي إليه بنفسه علم الإنسان".

ولمعالجة الاعتراض الثاني القائل بأنه لا سبيل لتجاوز النزاعات السياسية الدامية وتحقيق الاستقرار والعدالة إلا بالقصاص وعدم التسامح مع الجناة، فمن خلال استعراضي للخبرات السياسية التاريخية والمعاصرة وجدت أن هذا القول يصطدم بحقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا؛ فالتجارب التالية تقوض هذا القول تماما وفق التالي:

أولاً: تجربة المناضل علي عزت بيجوفتش

وقع رئيس وزراء البوسنة الراحل، علي عزت بيجوفتش في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1995، علىٰ اتفاقية دايتون للسلام والتي

بموجبها قسمت البوسنة بين صربيا وكرواتيا؛ وذلك بعدما فقدت البوسنة قرابة ربع مليون مسلم معظمهم من الأطفال والنساء والعجائز في الصراع، وتم تشريد أكثر من مليوني شخص. وعلىٰ الرغم من دعوات الشعب البوسني للاستمرار في الصراع من أجل حقوق الشهداء الذين سقطوا في المذابح الجماعية التي ارتكبها الصرب، أقدم الزعيم علي عزت علىٰ التوقيع علىٰ هذه الاتفاقية، لأن بصره كان متعلقًا بالمستقبل؛ فكان همه الأول وقف النزيف المتصاعد في شعبه، وتأمين حلم الأجيال البوسنية الشابة، خاصة في ظل ميزان عسكري وسياسي غير متكافئ بين أطراف الصراع.

ثانياً: تجربة الزعيم نلسون مانديلا

أدرك مانديلا بحسه المُرهف وتجربته النضالية السامية مدىٰ حاجة شعبه للتطهر من الضغينة وحب الانتقام والكراهية، وخاصة بعد انتهاء نظام الفصل العنصري؛ فحجم المعاناة والإهانة والتعذيب الذي قامت به الأقلية البيضاء في حق الأغلبية السوداء رهيب ومهين ومؤلم، ولو استجاب مانديلا ساعتها لنداءات الانتقام والقصاص الهوجاء لوقعت جنوب أفريقيا في حمامات من الدماء، ومن أجل تجاوز ذلك السيناريو القاتل تكونت محاكم الحقيقة والمصالحة، (1996 - 1998)، بقيادة القس، ديزموند توتو، وكان هدف هذه المحاكم بث روح التآخي من خلال طي صفحات أربعة قرون من ظلم المستوطنين البيض للسود، وفتح صفحة إنسانية من تآخي السود والبيض، فمانديلا كان متعلقًا

بالمستقبل ومنحازاً إليه دائما، رغم المعاناه والألم وحياة السجون، وعندما كان يضع أولىٰ خطواته خارج السجن قال: "أدركتُ أنّني لو لم أترك مرارتي ومقتي خلفي، فإنّني كنت سأظل سجيناً حتىٰ الآن".

ثالثاً: نظام غاكاكا القضائي

لمعالجة أدواء الحرب الأهلية الرواندية في عام 1994، والتي بلغ عدد ضحاياها قرابة 800 ألف شخص، اعتمدت القيادات السياسية في البلد النظام القضائي التقليدي "غاكاكا"، وهو نظام مصمم لتحقيق التسامح بين الناس ويسمح لهم باستئناف العيش المُشترك.في هذا النظام القضائي يتم جمع القرية بأكملها ليشهد سكانهاعلىٰ عمليات الاعتراف، وعلىٰ صدقيتها، ولتشجيع الضحية علىٰ الصفح والغفران، والاتفاق علىٰ بعض التعويضات مثل المساعدة في حراثة حقل الضحية لفترة من الوقت، وقد نجح هذا النظام إلىٰ حد كبير في تحقيق التصالح والاستقرار، وجعل احتمال وجود طبقة سياسية تحرض في المستقبل الهوتو والتوتسي علىٰ تبني أساليب العنف يبدو ضئيلا.

رابعاً: عفو الرسول ﷺ

دخل الرسول ﷺ مكة فاتحا في العام الثامن من الهجرة، راكباً علىٰ راحلته وهو يضع رأسه تواضعًا لله، حين رأىٰ ما أكرمه الله به من الفتح، ودخل المسجد الحرام، ومن حوله المهاجرون والأنصار فاستقبل الحجر الأسود، وطاف بالبيت وفي يده قوس يطعن به الأصنام الموجودة بالحرم ليحطمها، وهو يقول: "جاء الحق وزهق الباطل، إن

الباطل كان زهوقًا"، ودخل الكعبة وطهرها مما كان بها من الصور، ثم صلىٰ فيها ركعتين ثم خطب فقال: "يا معشر قريش ما ترون أني فاعل بكم؟" قالوا: "خيرًا أخٌ كريمٌ وابنُ أخٍ كريم"، قال: "فإني أقول لكم كما قال يوسف لإخوته: لا تثريب عليكم اليوم، اذهبوا فأنتم الطلقاء!.

هذه تجربة النبي، ﷺ، في بناء المستقبل، بعيداً عن ثقافة الانتقام والكراهية، إذ لم يطلب الرسول من قريش القصاص لمقتل عمه، حمزة بن عبد المطلب، ﷺ، ولم يفرض عليهم تعويضاً عن قتل آل ياسر في بطحاء مكة، ولم يأخذ منهم ديات شهداء غزوة أحد الكرام، لأنه كان يؤسس لمستقبل جديد واعد منحاز للعدالة والتسامح والحرية والكرامة الإنسانية.

المستفاد من هذه التجارب السابقة هو أن القادة السياسيين المصريين سواء من هم في السلطة، أو في المعارضة، يجب عليهم أن ينحازوا لصوت الحكمة والتسامح، وأن يمتلكوا شجاعة الإقدام علىٰ اتخاذ مواقف سياسية نبيلة تتجاوز ثقافة الكراهية والانتقام وتنحاز للمستقبل وتؤمن حياة أفضل للأجيال الصاعدة، بعيداً عن ثقافة القتل والتخوين، وأن لا يعلقوا عجزهم في إبداع الحلول علىٰ شماعة القصاص؛ فمقاصد الشريعة ومبادئ الوطنية تدفعان للتسامح والعفو طالما أن ذلك في صالح سيادة الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل أبناء مصر.

مبادرة أمٌ وَ زَوْجة

وفي إطار مسئولية الجميع عن وقف الاحتقان في مصر طرحت مقترحًا بإطلاق مبادرة اجتماعية يوم 4/25/ 2015 بعنوان (إلى زوجات الضباط وأمهات الثوار) ونشرت في الصحافة المصرية هذا نصها:

تألمت وأنا أُشاهد الجنازة العسكرية للملازم أول/ أحمد سعد الديهي الذي سقط على مشارف مدينة الإسكندرية في أحد المهام الأمنية، وكان ألمي أشد عندما شاهدت زوجته تبكي بحرقة وقد اكتست بالسواد حزنا على فراقه، وهذا الوجع الذي شعرت به هو نفسه الذي يُنغص عليّ حياتي كلما تذكرت دموع أم جاري الشاب وهي تبكي في لوعة وحزن على فقدان فلذة كبدها الذي قُتل في ميدان مصطفي محمود يوم الأربعاء الموافق 2013/8/14 في أثناء فض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية، فالقاسم المُشترك بين زوجة الملازم/ أحمد، وأم زميلي/ محمد هو الشعور بالحزن وألم الفراق، فالملازم أجمع أهله على أنه سقط شهيدًا من أجل الوطن وزميلي محمد أهل بلدتنا يؤكدون أنه استشهد من أجل الحرية وكرامة الوطن، فأمهات الشهداء من الثوار وزوجات الضباط في الجيش والشرطة الذين قتلوا بيد الغدر والخيانة هن اللواتي يدفعن الضريبة الأوسع ويتحملن التضحية الأكبر تحت نفس اللافتة وبنفس العنوان من أجل الحفاظ على مصر وشعبها!!، فإلى متى يستمر هذا النزيف في فؤاد الوطن وقلوب الأمهات والزوجات؟ وما السبيل إلى وقف هذا المسار الدامي في جسد الوطن؟

وماهي الوسائل الفاعلة والقادرة على كبح جامح هذا الجنون؟

قد نجد الإجابة في استعراض تجارب الأمم التي مرت بأوقات عصيبة ودامية وكان فيها للنساء عمل نوعي ضاغط أجبر المُتعطشين للدماء على التوقف عن سفك الدماء وخراب الديار وفقدان الأنفاس.

أمهات الجنود الروس:

دخلت روسيا في حروب طاحنة في الشيشان قُتل فيها الكثير من الجنود الروس وتعمدت حكومة موسكو إخفاء عدد الضحايا من الجنود الروس وخداع الرأي العام الروسي عن حقيقة المعارك الدائرة في هذه البقعة الجغرافية، فما كان من أمهات الجنود إلا أن شكلن لجنة باسم أمهات الجنود الروس من أجل الضغط على الجيش الروسي لكشف الحقائق للرأي العام من حيث عدد الضحايا، وأمد المعارك، وأهداف الحرب، وقد شكلت هذه اللجنة ضغطا كبيرا على النخبة العسكرية الروسية وساهمت في تقليص وقت وطبيعة المهمة العسكرية الروسية في الشيشان.

حركة الأربع أمهات:

قامت أربع أمهات إسرائيليات فقدن أبناءهن إثر سقوط مروحيتهم في إحدى المعارك الإسرائيلية بجنوب لبنان، إبّان احتلال إسرائيل لها، بمظاهرة صغيرة على مفترق طرق بإحدى البلدات بشمال إسرائيل، احتجاجا على أن الحكومة الإسرائيلية، والتي أبدت استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان في عام 1985، لم تفعل شيئا خلال الـ 12

سنة الماضية من أجل العودة إلىٰ داخل حدودها الدولية، بل سمحت لاحتلال الجيش الإسرائيلي بأن يستمر. مما نتج عنه خلال هذه الفترة مقتل المئات من الجنود الإسرائيليين، دون وجود سبب وجيه لذلك، ودون تحقيق أي هدف يذكر، فعدد القتلىٰ بين أفراد الجيش في جنوب لبنان كان فىٰ ازدياد؛ لذا لاقت رسالة الأمهات الأربع آذانًا صاغية، وغذت مشاعر القلق عند الجمهور بسبب العدد الذي لا ينتهي من القتلىٰ. مما أدىٰ إلىٰ تحريك الرأي العام وتعبئة الجمهور الإسرائيلي للمطالبة بسحب الجيش من جنوب لبنان، ومعارضة الحرب الدائرة هناك.

أمهات فرنسا وألمانيا:

حاولت الخارجية السويسرية ترميم العلاقات بين شعوب أوروبا المتحاربة فىٰ الحرب العالمية الثانية وخصوصا بين كل من فرنسا وألمانيا من أجل بناء فضاء أوروبي جديد بعيد عن نيران الكراهية والتعصب وحب الانتقام فلم تجد سبيلًا أسرع وأفيد من جمع مجموعات من أمهات الجنود الفرنسيين والألمان الذين سقطوا فىٰ المعارك فىٰ أحد المنتجعات فىٰ سويسرا ليوجهوا رسالة للشعب الألمانىٰ والشعب الفرنسي أن زمن الآلام والحروب والكراهية قد انتهي وولي.

وبناء علىٰ ما سبق أرجو من النساء المصريات سواء أمهات وزوجات الضباط الذىٰ سقطوا شهداء فىٰ ساحات المعارك وزوجات

وأمهات الثوار الذين قضوا فى ميادين مصر وسجونها دفاعا عن الحرية والديمقراطية أن يتكاتفن سويا وعبر الوسائل السلمية لتبنى دعوة صريحة لوقف هذا المسار الدامى الذى يُفرض على مصر وشعبها، ويُقدمن تجربة إنسانية رائدة بعيدةً عن الصراع السياسي الخانق عبر الدعوة للتسامح والغفران وحقن دماء المصريين من أجل بناء وطن قائم على الحرية والمساواة والكرامة للجميع بدون تمييز أو إقصاء.

ثانيًا: معالجة التوتر بين المسلمين والمسيحيين

في ضيافة عم جرجس

قادني البحث عن تاريخ بلدتي الحبيبة التي بها مسقط رأسي إلي طرق أبواب معرفية شتى؛ لعلها تسعفني في تكوين ذاكرة تاريخية عن المدنية التي يُحكي لنا أن لها صولات وجولات في التاريخ الفرعوني والمسيحي والإسلامي كشأن كثير من القرى والمدن المصرية القديمة، ففي تاريخ البلدة الفرعوني وجدت شذرات متناثرة في بعض الكتب عن طبيعة الآلهة الفرعونية التي كانت موجودة في البلدة وفي تاريخها الإسلامي وجدت إشارات لطيفة عن دورها في دعم جهاد قطز والظاهر بيبرس ضد التتار، وبقيت الحقبة المسيحية لتاريخ البلدة فارغة في ذهني لا أجد فيها لا إشارات ولا شذرات، فقررت أن أطرق باب عم جرجس أحد القائمين على خدمة الكنيسة في البلدة ليساعدني في ملىء هذه الفجوة المعرفية عن تاريخ البلدة القديمة. فعم جرجس المتعلق بالكنيسة تعلق الطفل بأمه كشف لي في هذه الزيارة عن حقيقتين لا

أعرفهما عنه، الأولي: هي كونه باحثًا عميقًا في تاريخ المدينة المسيحي وله إصدار قيم عن هذه الفترة التاريخية للمدنية وما وقع فيها من أحداث وملاحم وخاصة ما يخص تاريخ الكنيسة وتطورها، وقد حكي لي طرفًا منها وكيف أن أهل البلدة صمدوا في وجه الاضطهاد الروماني للمسيحيين المصريين وذكر أن في الكنيسة مقام لأحد الرهبان الذين استشهدوا في فترة ما يعرف (بعصر الشهداء في التاريخ المصري) ثم عرج بي علي تاريخ البلدة وما حدث فيها من تغيرات مع مقدم عمرو بن العاص لمصر وكيف ساهم قدومه في رفع القهر والاضطهاد عن سكان البلدة وحكي لي روائع عن روح التسامح والتآلف التي سادت تلك الفترة وكيف أن بيوت البلدة أصبح فيها عائلات ترفرف بجناحين: أحدهما مسيحي والآخر مسلم، فتجد عائلة الأب فيها استمر على مسيحيته والأبناء اختاروا الإسلام والعكس وكل ذلك تم في ظلال من التسامح والتعايش وختم مساعدته في هذا الجانب بتزويدي بعنوان كتاب قيم في دار الكتب المصرية يَحوىٰ تفاصيل أكثر عن جغرافية وتاريخ المدينةالقديمة. والحقيقة الثانية التي كُشفت في هذه الزيارة هي كون عم جرجس كان ضابطا احتياطيًا في الجيش المصري وشهد حرب السادس من أكتوبر وكان في الكتيبة التي أسرت العقيد احتياط عساف ياجوري قائد اللواء 190مدرع إسرائيلي، والذي كان يمثل أحد الشخصيات المهمة من الناحية العسكرية في الجيش الإسرائيلي، نظرا

للموقع الاستراتيجي الذي كان مكلفا للعمل به والعمليات التي كانت موكلة إليه.

ومما زاد هذه الحقيقة تجسدا للعين والقلب هو احتفاظ عم جرجس ببعض من حطام دبابة ذلك القائد الإسرائيلي في بيته وحرصه علي أن ألقي نظرة عليها، وعند هذه الحقيقة وما أحاط بها عن عم جرجس انفتق الحوار بيننا نحو أفق أرحب وأوسع متجاوزًا تاريخ بلدتي الصغيرة و متجهًا نحو تاريخ أمه مصرية عظيمة تستمد بعض جوانب عظمتها من الحفاظ علي وحدتها الوطنية وقت الشدائد والمحن.

وتجاذبنا أطراف الحديث الشائق والممتع بيننا في ظل كرم ضيافة عم جرجس وبشاشته، حتى توقفنا عند واقع المجتمع المصري المعاصر الذي تبدو عليه ظواهر تشنج طائفية تنذر بشرر مستطير في المستقبل إذا لم يتم معالجتها معالجة فكرية عالمة تنقي عالم الأفكار في عقول أجيالنا الصاعدة من مفخخات الأفكار الانقسامية والفتنوية القاتلة التي تبعث علي العداوة والبغضاء واضطهاد وإقصاء الآخر؛ فالمظاهر الحضارية الرائعة التى أبداها الشعب المصري العظيم في أجواء ثورة 25 يناير والتي كان من أبرزها التلاحم والتساند بين المسلمين والمسيحيين طرفي الجماعة الوطنية كشف عن مكامن القوة في الشخصية المصرية المعاصرة ومدي عمقها ووعيها الحضاري، وكان لهذه المظاهر الحضارية الأثر البالغ في رسم صورة ذهنية ممتازة للشعب المصري

تعبر عن مدى تسامحه وتماسكه علي الرغم من الأحداث الدامية التي يمر فيها، هذه المظاهر الحضارية الثورية كشفت عن ممكنات المجتمع المصري التي تؤهله لتجاوز الأزمات والأدواء الاجتماعية التي يعاني منها وجعلت الكثيرين يستردون الثقة في قدرة الشعب المصري علي تجاوز الأزمات المجتمعية التي مرت به قبل الثورة مثل حالات الاحتقان الطائفي والتي غلفت مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير.

العلاج الاحتفالي

ولكن البعض بالغ في الاحتفاء بهذه المظاهر التي تجلت في ساعة الثورة وأيامها الثامنة عشر واعتبرها كافية لتخليص المجتمع المصري من أدوائه الطائفية القاتلة؛ فاعتبروا أن ذهاب الاستبداد الذي كان متجسدًا في النظام الحاكم يعني في ذات الوقت القضاء علي التحديات التي تهدد وحدة الجماعة الوطنية، واعتقد هذا الفريق أن مظاهر الوحدة الوطنية التي تجلت في ميدان التحرير هي البلسم الشافي الكافي للقضاء علي داء الفتنة بين المسلمين والمسيحيين.

الداء يضرب من جديد:

ولكن ما وقع في من أحداث طائفية عقب 25 يناير الثورة مثل حادث إحراق وهدم كنيسة الشهيدين بمركز أطفيح، كشف للجميع أن بناء المجتمع القوي المتساند الخالي من الأفكار الفتنوية والانقسامية يحتاج إلي جهود متواصلة آناء الليل وأطراف النهار من أجل استئصال الحشائش الضارة في العقل الجمعي، والحيلوية دون تجسدها علي

شكل أفعال كراهية وتعصب في الواقع تنسف نتائج الثورة وتذهب بدماء شهدائها سدي وتدخل البلد في مرحلة الصراعات الطائفية المدمرة. وبحكم مركزية قضية الوحدة الوطنية المصرية وأهميتها ينبغي على الجميع المساهمة في تدعيم الوحدة الوطنية والحفاظ عليها ويتحتم ذلك بشكل خاص على الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المكونات الاجتماعية سواء المكون المسيحي أو الأغلبية المسلمة، فكل طرف يقع عليه قدر من المسئولية بحكم تأثيره وحجمه، وعلاقته بالمشهد الاجتماعي العام، فالأغلبية المسلمة ونخبها ومؤسساتها الدينية مسؤليتها أكبر وأكثر تأثيرا من غيرها، وكذلك مؤسسات الدولة المختلفة التي يُعد أحد أهم أسبابها الوجودية هو الحفاظ على الوحدة الوطنية، وبالتالي ينبغي على الجميع بذل الجهد في محاصرة الأفكار الطائفية القاتلة.

واجب المكون المسيحي:

وكذلك الكنيسة المصرية تتحمل قسما كبيرا من المسئولية بحكم رمزيتها الروحية والدينية لدى الأخوة المسيحيين، مع تقديري لدور الكنيسة المصرية كمؤسسة روحية عريقة أعتقد أن المكون المسيحي بشكل عام من الخطأ لأي باحث أو سياسي أو ناشط اجتماعي أو مؤسسة وطنية اختصاره فقط في الكنيسة المصرية والتواصل معه عبرها ومن خلالها فقط!!، فهذه النقطة هي أحد أهم نقاط الضعف في التواصل بين المكونات المصرية المُختلفة؛ فالمكون المسيحي من

العمق والاتساع والتنوع بما لايسمح بحصره ومحاصرته من خلال التواصل معه عبر الكنيسة فقط، فمناحي الحياة السياسية والاجتماعية المصرية تحتاج إلىٰ التواصل والتشارك والتعاون عبر كل الوسائط والكيانات المدنية والاجتماعية مثل العمل السياسي والخيري والاجتماعي بدون وسائط ولامؤسسات دينية مهيمنة.

ولذلك أعتقد أن علىٰ المكون المسيحي بكل أطيافه وتنوعاته المذهبية والاجتماعية مساعدة الجماعة الوطنية المصرية علىٰ التماسك والانصهار عبر العمل علىٰ أربعة محاور مركزية حتىٰ نصل جميعًا لبر الأمان ونـنجح فىٰ تحييد المتعصبين المُنتشرين وسط المكونات المصرية المتعددة وهذه المحاور كالتالي:

المحور الأول: تقوية القواسم المُشتركة

من أجل نجاح المكون المصري المسيحىٰ بكافة أنواعه فىٰ الاندماج الكامل مع الأغلبية المسلمة علي المستوي الشعبي بعيدًا عن المكاسب الهشة الممنوحة من الحكومات المتعاقبة والأنظمة التي غالبا ما تذهب بذهاب الحكومة أو الحزب المانح لها، يجب علىٰ الأخوة المسيحيين تبنىٰ خطاب جامع يتعاطف مع كل مصري مظلوم بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لغته، خطاب يجمع ولا يفرق، ويبحث عن القواسم المشتركة ويدعمها ويبني عليها من أجل تأمين المستقبل المصري من الفتن الطائفية العاصفة.

المحور الثاني: تجسيد المواطنة المتساوية

علىٰ المكون المسيحي أن يُبدد مخاوف وهواجس الأغلبية نحوه عبر تقديم نماذج جذابة علي مستوي الأفراد الذين يؤمنون بقيم الوطنية والمواطنة والمساواة والعدالة، وخصوصًا في أوقات الشدائد التي تمر علي الوطن، ونتذكر هنا للإنصاف مواقف رجالات الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كنموذج وطنيٰ ناجح عندما وقفوا دائما ضد الغازي الأجنبي علي الرغم من محاولته إغرائهم ببعض المكاسب الاقتصادية والقانونية علي حساب الأغلبية، ومن هذه المواقف موقف الأب سرجيوس عندما وقف علي منبر الأزهر في القاهرة إبان ثورة 1919 ليقول «**إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول ليمت القبط وليحيا المسلمون أحرارًا**»، وينبغي للأخوة المسيحيين أن يؤسسوا هيئات مجتمع مدني تقدم خدماتها لجميع المصريين دون التفرقة بينهم بسبب اختلاف الدين أو العرق أو اللغة متىٰ تيسر لها ذلك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجربة الكاثوليكية في مؤسساتها التعليمية المفتوحة لكل المصريين المسلمين والمسيحيين علي حد سواء.

المحور الثالث: الشراكة في المخاطر العامة

عندما يعترىٰ مصر مكروه داخلي متمثل في حاكم مستبد أو كارثة طبيعة يظهر المعدن الأصيل للمجموعات الوطنية التي تؤمن بالوطن والوطنية، ففي فترات الاستبداد والقهر يسعي الطاغية إلي آلية التفريق

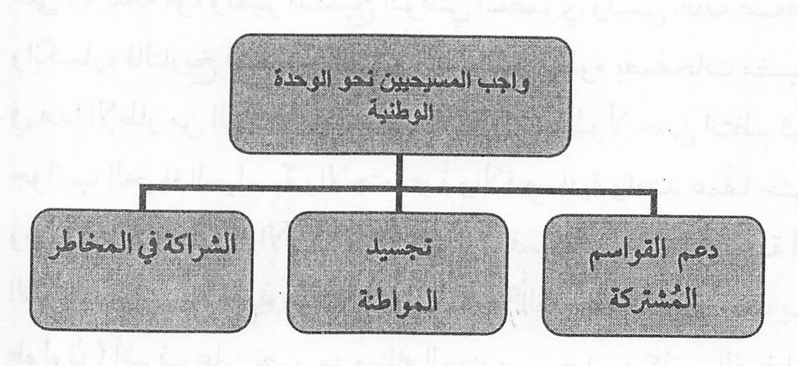
بـين مكونـات المجتمـع عـبر خطـب ود الأقليـات وإعطائهـا بعـض المكتسبات الهشـة ليجعلهـا منطقـة حـاجزة بينه وبـين غضـب الأغلبيـة، فينبغي للنخـب المسيحية المصـرية أن تفهـم هـذه المعادلـة وأن تنحـاز للوطن وليس للمستبد وأن تتحمل مع الأغلبيـة أوجـاع الـوطن وتناضـل مع الجميع لتسود

قيم العدالة والمساواة علي الجميع. وقـد شـاهد الجميـع طـرق نظـام حسـني مبـارك البائـد في زرع بـذور الشـقاق والفرقـة بـين المسـلمين والمسيحيين في مصـر واللعـب علـي وتـر الطائفيـة ليضـمن لنفسـه بقـاءًا أطـول علـي كرسـي الحكـم. ويمكـن للمكـون المسـيحيٍ المصـري الاستفادة من تجربة الأقلية المسلمة في دولة جنوب أفريقيا والتي تشكل قرابة 2% من إجمالي عدد السكان كتجربـة رائـدة في هـذه المحطـة حيث وقفت هذه الأقليـة مع السـود في نضـالهم ضـد نظـام الفصـل العنصري؛ وردت الأغلبيـة الجميـل لهـا عـبر منحهـا الحريـات الكاملـة والحقـوق الدسـتورية التـي تجعلهـم علـي قـدم المسـاواة مـع الجميـع في ظـل الجمهورية الجديدة بعد انتهاء سياسية الفصل العنصري.

المحور الرابع : محاربة المُحرضين

علىٰ المكـون المسـيحي بكافـة أطـره الروحيـة، والمدنيـة، والثقافيـة لتتصدىٰ بنفسها لبعض المتعصبين المسيحيين الـذين يسيئون لوجـدان الأغلبيـة المصـرية المسـلمة بـبعض التصـريحات المُستفزة عـبر وسـائل الإعلام والفضائيات الخاصة والتىٰ تُعتبر غريبة علىٰ التعـايش والـتراحم

المصري الأصيل بين مكونى الأمة؛ فهذه المقاومة الداخلية للمتعصبين أمر له بالغ الأثر فى اتزان الوجدان المصري العام واتجه نحو التسامح والتواصل؛ لأنه يجعل المحرضين محاصرين وسط المكون المسيحي والحس العام الجماهيري، ويثبت للجميع أن الوجدان العام المسيحي ضد الفتنة ومنطقها ودعاتها.



سُبل محاصرة التوتر المسيحي/

الإسلامي كل الأطراف المؤثرة اجتماعيا وسياسيا ودينيًا فى الشأن السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي بين مكوني الأمة المصرية يجب أن يشتغلوا علي عدة مستويات إستراتيجية متنوعة تتركز في مسارين أساسيين هما:

أولا: المسار الفكري والثقافي: يهدف الاهتمام بهذا الدرب إلى معالجة عالم الأفكار واجتثاث الحشائش الضارة فيه التى دخلت على عقل ووجدان المصريين، وجعلت العديد منهم يميل نحو التعصب

والطائفية وممارسة سياسات الإقصاء والتهميش على أساس المعتقد والمذهب؛ فهناك العديد من القضايا الفكرية والملفات الثقافية التي تحتاج إلى تصويب وتهذيب وتتعلق بطبيعة تصور وفلسفة ورؤية التنوع الديني في مصر ومنها:

1 : ينبغي التعاطي مع التنوع الديني والطائفي في الساحة المصرية على أنه نقطة قوة وتميز للنسيج الوطني المصري وليس نقطة ضعف وانكسار، فالتاريخ المصري القديم والمعاصر مملوء بصفحات مضيئة في هذا الإطار من التلاحم والتعايش الذي امتد طولًا حتى انتظم كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وامتد عمقًا حتى وصل لساحة الفنون والآداب وفن العمارة، فمن الحقائق التاريخية أن الأثر المعماري البديع والرائع القابع في مصر القديمة (مسجد أحمد بن طولون) أشرف على تصميمه وبنائه المهندس سعيد بن كاتب الفرغاني أحد أمهر المهندسين المسيحيين المصريين في تلك الحقبة التاريخية؛ فبناء الحضارة الإسلامية شارك فيها غير المسلمين بنصيب وافر وزاخر مما وفر لها مساحة من الإبداع والتميز وأعطاها أبعادا إنسانية مميزة وكان لمصر حظًا وافرًا في هذا الباب.

2 : ينبغي معالجة قضايا وحدة النسيج الاجتماعي المصري بعيدًا عن مصطلح الأقلية والأغلبية المفخخين اللذين تبرز منهما رائحة الشقاق والعداء لدلالاتهما الخطيرة ومنها التالي:

أ – مصطلح الأقلية: مصطلح مستفز لكل من الأقلية والأغلبية على حد سواء ويُصيب العقل الجمعي للمجتمع بما يشبه الصدمة النفسية. فعندما يسمع المجتمع مصطلح الأقلية ينقدح في ذهنه أنه منقسم لأغلبية وأقلية، ومن هنا تبدأ الأقلية في السعي لتقوية مركزها، وتحرص الأغلبية على ألا تفرط في مكاسبها وهذا صراع مضر بالمجتمع.

ب – مصطلح(الأقلية والأغلبية) مصطلح سياسي يستخدم للتعبير عن نتائج انتخابية عادة تتسم بالصراع الحاد لكسب أصوات الناخبين، وبالتالي ليس من الصحيح أن يُستدعى مصطلح الأقلية في إطار الحفاظ على السلم الأهلي والنسيج الوطني.

ج – الذاكرة التاريخية لمصطلح الأقلية أوالأقليات في العالم العربي والإسلامي مرتبطة بملف التدخل الخارجي فمصطلح الأقليات والعرقيات برز بشكل حاد في الفترات النهائية للخلافة العثمانية، وذلك عندما بدأت القوى الكبرى في تقسيم تركة الرجل المريض عبر العديد من الوسائل والتكتيكات من بينها الدخول إلى المنطقة العربية من نافذة رعاية (الأقليات) المهددة في العالم العربي!!، وهنا قد يتسأل البعض ما هو إذًا المصطلح السليم الذي ينبغي أن نستعمله لكي نعبر به عن اختلاف وتنوع أطياف النسيج الوطني؟ والإجابة هي: «مصطلح الجماعة الوطنية» الذي يفيض بالعديد من الدلالات والإيحاءات الإيجابية الخلاقة عكس مصطلح الأقليات والأغلبية.

3: ينبغي التفريق بين نضال جماعة وطنية تسعىٰ نحو الاندماج والمساواة وثانية تسعي نحو الانفصال والانسلاخ عن جسد الوطن، فالأولي يُسمع لها وتناقش قضاياها وتقدر طالما أن بوصلتها متوجهة نحو الوحدة والتناغم والحفاظ علىٰ قوة وصلبة النسيج الوطني وتعبر جهودها بمثابة تدافع مجتمعي يساهم في اقتلاع الحشائش الضارة التي تحول دون ترعرع وتجسد الوحدة الوطنية علىٰ أرض الواقع وأما الثانية فينبغي التعاطي مع جهودها وأنشطتها بكل حذر وتأهب يحول دون تحقق أهدافها القريبة والبعيدة.

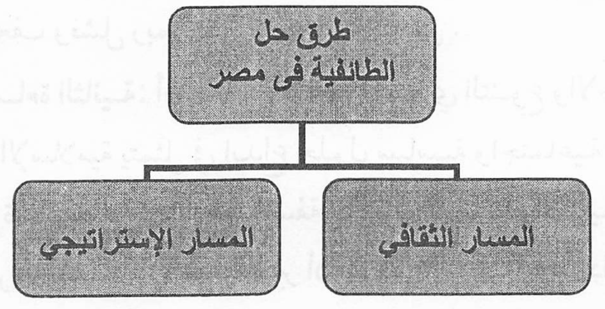
4- لابد من إنضاج خطاب ديني (إسلامي/ مسيحي) ينبع من الطبيعة الاجتماعية للشعب المصري ويراعي خصوصيته الحضارية والثقافية والاجتماعية من حيث التنوع الديني القائم فيها منذ آلاف السنين؛ فينبغي لهذا الخطاب أن ينبذ الفتنة والشقاق ويدفع في اتجاه الوئام والوفاق، فالفقيه المصري الليث ابن سعد عندما سأله شاب عن حكم بناء الكنائس في مصر ؟ أجاب الليث إجابة مبدعة لا تقع في زاوية الحرام والحلال، فقال للسائل يا بُني وهل بنيت الكنائس إلا في عهد عمرو بن العاص!! الذي رفع الاضطهاد عن المسيحيين وفتح لهم كنائسهم ليمارسوا شعائرهم بها.

ثانيا: المسار الإستراتيجي الإجرائي: يتم فيه إنشاء مراكز دراسات وتفكير مهمتها الرئيسة هي الإجابة عن سؤال كيف نبنىٰ ذاكرة تاريخية منصفة فى عقول الأجيال المصرية الصاعدة تحترم التنوع والاختلاف

ونحافظ علي وحدة الجماعة الوطنية المصرية؟ من خلال التعمق في الدراسات التاريخية والجغرافية والسياسية والدينية وغيرها من المجالات الأكاديمية التي تساعدنا في صياغة استجابات خلاقة وحقيقية لتحدي الانقسام والفرقة، ويكون من مهام هذه المراكز أيضًا وضع الخطط العشرية التي تهدف إلي أمرين هما:

1- محاربة منابع ومظاهر الأفكار الانقسامية سواء كانت إعلامية أو دينية ومحاولة تصويبها نحو دعم قيم التسامح والتعايش.

2-وضع خطط ثقافية لنشر قيم الوحدة والعيش المشترك في الأجيال الصاعدة عبر المناهج التعليمية والبرامج الثقافية ووسائل الفن المختلفة من مسرح وسينما وتليفزيون، وعبر هذين المسارين الثقافى والاستراتيجى يمكننا تأمين مصر من عواصف الفتن الطائفية التى تسعى الأطراف الخارجية لزرعها ونشرها فى الجسد المصرى من أجل إجهاض حلم مصر القادرة والمستقلة والحرة



استراحة فكرية فى الكنيسة الإنجيلية

بعد أن أبحرنا سويا فى الصفحات السابقة على موجات معالجة

التوتر الإسلامي/ المسيحي،أدعوكم الآن لأخذ استراحة فكرية ضافية برفقة الدكتور/ رفيق حبيب المُفكر المصري الرصين ابن الطائفية الإنجيلية، والمتخصص فى علم الاجتماع، والذى شرفت بزيارة فى مكتبه بمقر الكنيسة الإنجيلية بمدنية نصر- بفضل جهد وتنسيق الزميل الباحث أ/ عبد الله الطحاوي المتخصص فى دراسات الشأن المسيحي المصري- حيث دار بيننا حوار مصري دافئ وعميق اشتمل على عدة إضاءات معرفية جميلة كان منها:

الإضاءة الأولي : ركز الأستاذ رفيق علي أن سر عظمة الحضارة الإسلامية يتجلىٰ في حُسن إدارة التنوع والاختلاف بين أصحاب المعتقدات الدينية والقومية المختلفة تحت سقف الإسلام، فقد شهد النظام الإسلامي فترات مزدهرة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي بين العديد من القوميات المختلفة تحت شعار إدارة الاختلاف في ظل الوحدة ولكنه ركز علي أن هذا التنوع يتحول في فترات التخلف إلي نقطة ضعف وفشل ربما تأكل الأخضر واليابس .

الإضاءة الثانية: أن الحل الناجع لتحدي التنوع والاختلاف في الساحة الإسلامية يتمثل في إبداع حلول سياسية واجتماعية من داخل الحضارة الإسلامية بعيدًا عن فلسفة الحلول العلمانية الغربية والقومية العنصرية الضيقة، لأنه يعتبر أن سقف الإسلام في إدارة التنوع والاختلاف متقدم علي السقف الغربي فالإسلام بطبيعته متجاوز للقوميات بينما السقف الغربي يقبل التنوع في إطار القومية فقط،

والتاريخ الإسلامي شهد تعايش القومية الكردية و العربية والتركية تحت مظلة واحدة.

الإضاءة الثالثة: أن الفتنة والتعصب ليست فكرًا يستحق التنظير والكتابة لأن الاستغراق في اعتبار الفتنة فكرا يعطي لها قيمة وزن وشأنًا أكبر من حقيقتها، فالفتنة ما هي إلا رد فعل اجتماعي لحدث يقع، فمثلًا عندما يعتدي شخص عليك بالضرب تقوم بضربه كرد فعل لضربه فالقضية ليست فكرية إطلاقا وإنما هي قضية وقائع حياتية تعالج اجتماعيا.

الإضاءة الرابعة: تلخصت في معرفة القانون الحاكم للفتنة وركز الأستاذ رفيق علي أن قانون الفتنة يُستخرج في أي مجتمع من خلال دارسة فترات الوئام والانسجام ثم دارسة فترات الشقاق والافتراق و يمكن من خلالهما معرفة قانون الفتنة،وبالتالي لابد من دارسة هذا القانون بعناية من أجل قطع الطريق أمام الفتنة.

الإضاءة الخامسة: كانت تعليقًا علي الحالة التركية البازغة ورؤيته لمستقبلها ودورها الحضاري ركز الأستاذ رفيق علي أن الحالة التركية مفتوحة علي المستقبل ولكن بشرط أن لا تتحرك بالدافع القومي التركي وإنما تُغلب الدافع الإسلامي الجامع للأمة، لأن السياسة التركية لو تحركت بالدافع القومي التركي فقط وظهر ذلك في السياسية التركية سوف يصطدم بالقومية الفارسية في إيران فالأستاذ رفيق يري الحل

لتجنب الصدام التركي/ الإيراني في تغليب النفس الحضاري الإسلامي للاثنين معا بعيدًا عن المساحة القومية الضيقة .

كانت هذه خمس إضاءات معرفية جديدة تحصلت عليها من زياتى للدكتور رفيق وأردت أن نتشارك فيها سويا بالقراءة والنقد والاستفادة قبل الدخول فى دهاليز الفصل الرابع الشائكة.



الفصل الرابع

أنظمة
مقاومة الحرب الأهلية
ـ مصر نموذجا ـ

تمهيد

الثورات العربية والحراك الجماهيري فى (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا) وهى فى مرحلة الإنتقال الديمقراطي وإعادة بناء مؤسسات تشهد توتراً حاداً وكبيراً فى كافة المجالات وخصوصا ملف إدارة التنوع والإختلاف بين مكونات المجتمع ؛ فكل بلدان ثورات الربيع العربى تعاني من حالة الإنقسام والفرقة الضارة بدرجة من الدرجات؛ فى على الرغم من متانة وحدة الجماعة الوطنية المصرية تاريخيا إلا أن بروز بعض الوقائع الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بعد ثورة 25 يناير مثل حادث إحراق وهدم كنسية الشهيدين بمركز أطفيح ، وحادث ماسيبرو، وإنسحاب ممثلي الكنائس المصرية من اللجنة التأسيسة لوضع الدستور وما وقع من أحداث عنف طائفي غير مسبوق بعد تاريخ 3/ 7/ 2013 يؤشر على ضرورة الإلتفات لهذا الملف وسرعة معالجته لأنه خطره على مستقبل مصر خطير بغض النظر عن هوية وطبيعة الفريق السياسي التى يحكم البلاد .

وكذلك تعانى ثورة ليبيا بشكل كبير وحاد من خطورة النزعة الإنقسامية القائمة على أساس جغرافي ومناطقي مثل المطالبة بنقل عاصمة ليبيا من طرابلس إلى بنى غازى لأنها المدينة التى فجرت الثورة ومهدت الطريق أمام الثوار. والأشد خطراً على الثورة الليبيبة هو الاحتكام إلى السلاح ومحاصرة مؤسسات الدولة الوليدة به. وذلك

ثورة اليمن تُبحر نحو المستقبل وسط حقل من الألغام الانقسامية بكافة أنواعها المذهبية والجغرافية مثل قضية الحوثيين، ومطالبة بعض القوىٰ السياسية الجنوبية بإنفصال اليمن الجنوبي وإنهاء الوحدة .

تجربة لجنة العدالة الوطنية المصرية

تحركت بعض الحكومات العربية للتعامل مع هذه المشكلة المُعقدة والمركبة، فأسست الحكومة المصرية بعد الثورة 25 يناير 2011 لجنة العدالة الوطنية والتىٰ كانت تهتم بدراسة ومعالجة ملفات عديدة ومنها علىٰ سبيل الخصوص ملف المجموعات الوطنية المصرية التىٰ تتعرض للتهميش والإقصاء وسوء التعامل معها، وكانت اللجنة تحت إشراف الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وتابعة إداريًا لرئاسة مجلس الوزراء فىٰ عهد الدكتور/ عصام شرف الذىٰ تولىٰ رئاسة مجلس الوزراء بعد ثورة 25 يناير مباشرة، وقد شاركت فىٰ لجنة العدالة الوطنية كعضو فىٰ أحد لجانها الفرعية الخاصة بالرصد، ولكن للأسف لم يستمر عمل هذه اللجنة الواعدة، وتوقفت عن الفعل والتحرك لأسباب عديدة، فحرم المجتمع المصري من وجود كيان محترف ومتخصص فىٰ رعاية وصيانة االسلم والتوافق المجتمعي.

فهذه التجربة كانت متقدمة لكونها حاولت توفير حلولٍ إجرائية واستباقية للأزمات الاجتماعية الطائفية قبل وقوعها وتوفير آليات ناجزة لمحاصرتها فىٰ حالة حدوثها، فلأول مره تجري محاولة بإشراف الحكومة لتأسيس عمل مثل هذا يوفر فضاء سياسيًا واجتماعيًا مصريًا

خالصًا تجد فيه كل جماعة وطنية مصرية لها تحفظات أو مظالم أو شكاوي من يسمع لها، وينصت لمشاكلها بغض النظر عن معتقده وانتمائه، فقد شهدت اللجنة جلسات استماع لممثل عن البهائيين، وآخر يقول إنه ممثل عن الشيعة المصريين، وغيرهم من الفئات الدينية والعرقية والثقافية المتنوعة، ومن خلال تجربتي في هذه اللجنة وجدت أننا نفتقر جميعا على مستوي مؤسسات المجتمع المدني والدولة إلى برامج عملية قادرة على مواجهة الأزمات الطائفية والمحافظة على وحدة نسيج المكونات الاجتماعية الوطنية، فدفعني هذا إلى تدوين هذه الصفحات الهادفة إلى تقديم مقاربة معرفية وإجرائية يمكنها معالجة داء الطائفية وتجنيب المنطقة شر الوقوع في الفتن الطائفية والحروب الأهلية بشكل عملي وإجرائي يجمع بين حرارة العواطف الصادقة وإجراءات الجهات الرسمية المُختصة ونخب المجتمع المؤثرة، ويأتي هذا كجهد عربي يهدف إلى إنتاج أنظمة وقائية قادرة على التصدي للأحداث الطائفية والانقسامية الحاصلة في المنطقة العربية.

وسوف نبدأ بالحالة المصرية– مصر نموذجا– لما لها من ثقل سكاني في العالم العربي فهي تحوي تقريبا ربع سكان الوطن العربي، بالإضافة لانطلاق مركز التنوع منها؛ مما وفر للمركز معرفة دقيقة بطبيعة الأزمات الطائفية والأهلية في مصر عن قرب، فساعدنا ذلك في تصميم أنظمة فاعلة تناسب الدولة المصرية والمجتمع المصري تتسم بالدقة

والقدرة على محاصرة الروح الطائفية والانقسامية في مصر ، وهذا لايعني أن فكرة ومحتوي أنظمة مقاومة الفتنة والتحريض غير قابلة في المجتمعات العربية الأخري؛ فالفكرة والمُقترح متاح للتنزيل والتطوير حسب البيئات المقصود تطبيقة فيها، والقضايا التي سوف يهتم برصدها ومعالجتها، ففي العراق مثلا سيكون مفيدًا تركيز عمل برامج مقاومة الطائفية والتحريض على التوتر السني/ الشيعي لأنه الأكثر تهديدا لأمن وسلامة المجتمع العراقي، وفي السودان سيكون مجديًا تكثيف عمل برامج مقاومة التحريض والانقسام على التوتر العربي/ الأفريقي لأنه في نظري من أكبر التحديات الاجتماعية التي تقف أمام تماسك وتقدم السودان، وهكذا يمكن الاستفادة من الأفكار والمُقترحات المُتعلقة بأنظمة مقاومة الانقسام في سائر المجتمعات والدول العربية بشكل عام، سواء على المستوي الرسمي أو التبني والرعاية على المستوي الأهلي والشعبي أو من التطبيق من خلال التشبيك مابين الفعل الرسمي والجهد المدني.

أنظمة مقاومة الفتنة والحرب الأهلية

سنعرض الطرق الإجرائية الفعالة (الأنظمة) في مقاومة الفتنة والتحريض المُقترحة من قبل فريق الخبراء في مركز التنوع لفض النزاعات ليساهم الكل في محاصرة نيران الفتنة والانقسام وتجنب نذر الحرب الأهلية التي بدأت تشتعل في مصر، وهذه النظم مفتوحة لمشاركة الأفراد والمؤسسات والمنظمات، وجميعات المجتمع

المدني، والأحزاب السياسية والوزارات المعينة والحكومة ومؤسسة الرئاسة إذا شاءت، وذلك لتطويرها والإضافة عليها وإدخالها حيز التطبيق، وقد تم العمل على هذه النظم في أروقة مركز التنوع لفض النزاعات من خلال البحث والدراسة والتدريب ومتابعة تجارب الشعوب في تجاوز داء الفتنة والانقسام والحزوب الأهلية.

وقبل أن نشرع في توصيف خطط مقاومة التحريض والمحرضين وأصحاب الأفكار الإقصائية ودعاة الحرب الأهلية من المهم توضيح التالي:

أولا: تحديد ماذا نقصد بكلمة نُظم مُقاومة؟

ثانيا: تحديد الجهة التي سوف نصوب نحوها سهام المقاومة وسيوف المطادرة؛ فلابد أن نُعرف التحريض؟ وماهي درجات خطورته؟ ومن هو المحرض؟ وكيف نتعامل معه؟ وماهي الفتنة؟ وماهي مظاهرها؟ وكيف تبدأ الفتنة في المجتمعات؟

أولا: تحديد ماذا نقصد بكلمة نظم أو نظام:

هي مجموعة من الإجراءات المدروسة و المتسلسلة التي تهدف إلي السيطرة والتحكم في ظاهرة التحريض والفتنة، بحيث يتم من خلالها تأمين المجتمع من شرور الانقسام وأضرار الطائفية، وهذه الإجراءات تشمل مرحلة (المُدخلات) قد تكون معلومات أو بلاغات أو أحداث ثم تأتي بعدها مرحلة(المعالجة) حيث يتم التعامل مع هذه المدخلات

بالدراسة والتحليل ويقوم بعملية المعالجة (مجموعة خبراء ،أو مؤسسات أو مراكز ، أو هيئات رسمية)، ثم تأتي مرحلة المخرجات بعد انتهاء عملية الإدخال والمعالجة وقد يأتي شكل هذه المخرجات عبارة عن (إصدار قوانين، اتخاذ إجراءات أمنية، إطلاق مبادرات أهلية،أو تنفيذ قرارات إدارية) تستجيب لطبيعة المدخلات ونتائج المعالجات.

فالنظام = مدخلات +معالجة +مخرجات

ثانيا: ماهو التحريض؟

نحن نقصد بالتحريض: هو كل عملية تتم بقصد دفع الجماهير لاتخاذ مواقف سلبية ضد الآخر المخالف بداية من تعمد إهانته وتشويهه ونهايته بالدعوة لممارسة العنف ضده خارج إطار النصوص الدستورية، وهيمنة القانون، مؤسسات الدولة.

من هو المحرض؟

هو كل شخص أو مؤسسة تتبنى خطابًا من شأنه أن يكون فتيلًا لأزمة طائفية كالشحن العاطفي والتحريض باستخدام العنف اللفظي والجسدي ضد الآخر المخالف.

هل كل من يفعل ذلك يكون محرضا؟

كل من يتبني خطابا طائفيا وحرص على نشره في المجتمع عبر الوسائل الجماهيرية المختلفة يعد مُحرضا تجب محاربته، ولكن من وقع في خطأ ونقل خطابا طائفيا عن غير قصد ولا تحرٍ ولا تعمد فلا يُعد محرضًا، طالما أنه تدارك الخلل وتراجع عنه فربما كانت زلة لسان.

فالمحرض هو من يرفض التراجع عن خطابه التحريضي ويُصر علىٰ نشره و الاستمرار فيه؛ لذلك لا نطلق هذه التسمية (مُحرض) إلا علىٰ المعاند المُصر والمكابر، وينبغي علىٰ الجميع السعي لتضييق دائرة المحرضين بكل قوة وعزم وإرادة مع إيجاد فرصة لمن وقعوا في الخطأ للتراجع عنه سريعا وعدم الاستمرار فيه، ومن خلال المثالين القادمين تتضح لنا أكثر طبيعة الأشكال التىٰ تُعد تحريضا خطيرًا ينبغي مقاومته ومحاربته، والأوجه الأخرىٰ التىٰ يُمكن التعامل معها بدرجة أقل مقاومة.

المثال الأول: صحيفة ما نشرت تغطية إخبارية متحيزة وغير موضوعية عن حادث جنائي عادىٰ وجعلته حادثًا طائفيًا دون تدقيق وتحرٍ منها مما قد يتسبب فىٰ إشعال توترات طائفية، وبعد التواصل مع رئيس التحرير ومجلس إدارة المؤسسة ولفت انتباههم تراجعت الصحيفة وتوقفت عن نشر هذه التغطية الخطأ، هذه الصحيفة لا تُعتبر مُحرضة طالما أنها تراجعت عن الخلل.

المثال الثاني: شيخ فىٰ مسجد أو قسيس فىٰ كنيسة يمارسان التحريض من خلال استغلال دار العبادة، ولايزالان مستمرين فىٰ هذا النوع من الخطاب الديني التحريضي رغم التنبيه عليهما والتواصل معهما ومع الجهة الإدراية التىٰ يتبعان لها، ساعتها يُعتبران مُحرضين متعمدين ينبغي التصدي لهما عبر حملات عملية ميدانية وقانونية وضغط

جماهيري؛ لعزلهم عن الناس والتحذير منهم وتدشين حملات مقاطعة ضدهم إلخ... من الإجراءات الكفيلة بردعهم وعقابهم.

لكن هل كل التحريض علىٰ درجة واحدة من الخطورة؟ وكيف نقاوم أنواعه المختلفة؟

للإجابة علىٰ هذا السؤال صممت الجدول التالي الذىٰ يُوضح أنواع التحريض المختلفة ودرجاتها التىٰ تبلغ ست درجات مرتبة بالتدريج من الأشد خطورة إلىٰ الأقل خطرًا مع وصف الإستراتيجية المطلوب اتباعها لمقاومة كل درجة منه.

درجات التحريض		
درجة التحريض	السلوك	الاستراتيجية المتبعة
الدرجه (1)	تحريض من شخصية (عامة/ جهة) يتسم بالاستمرار والإصرار، مبنىٰ علىٰ أساس عقدي وفكرىٰ.	مُقاضاه والعزل الإجتماعي والاستعانة بطائفته عليه، ومواجهته بوسائل الإعلام.
الدرجه (2)	تحريض من شخصية (عامة/ جبهة) يتسم بالاستمرار والإصرار، من أجل تحقيق مصلحة شخصية.	مقاضاه والضغط الاجتماعىٰ.

الدرجه (3)	تحريض من شخصية (عامة/ جهة) ناتج عن غضب لكن صاحبه يمكن أن يتراجع.	مساعدته على العودة، وإعلان تغير الموقف والاعتذار.
الدرجه (4)	تحريض من شخصية (عامة/ جهة) ناتج عن سوء تقدير موقف، ولبس في المعلومات.	مساعدته على العودة، وإعلان تعبير الموقف والأعتذار.
الدرجه (5)	تحريض من شخصية ذات تأثير محدود مثل مُدرس فى داخل الصف	النقاش والتوعية، ثم الضغط الاجتماعى. والمبادرة توعية المجموعة التى تعرضت لتحريضه.
الدرجه (6)	تحريض نتائج عن لامبالاة ونشر أخبار ومعلومات دون تقدير عواقبها. (مثل ما يقوم به عموم الناس).	التوعية والتحذير من خطورة التحول إلي صبى من صبيان المحرضين دون وعى.

الأصل في تنصيف التحريض العامة أنه من الدرجة (3) أو (4)، والمطلوب عمل أنشطة للإقناعه بالتراجع وتغيير موقفه علنًا، فإن رفض فقد صنف نفسه في الدرجة (1)، فتحول من ممارس للتحريض (بالخطأ) إلىٰ مُحَرَّض متعمد .

امسك مُحَرَّض

ثانيا: ماهية الحرب الأهلية؟

وبعد ما تناولنا مفهوم التحريض وأقسامه، وكيف نتعامل مع المُحرضين، من المهم جدا أن نعرف ما هو أخطر من التحريض!! وهىٰ الفتنة والحرب الأهلية، فالحرب الأهلية هىٰ الحصاد المر والنتيجة المباشرة لنجاح عمليات بث التحريض والكراهية فىٰ مفاصل المجتمع وعقله، فعندما ينجح التحريض تبدأ الفتنة الطائفية وتتصاعد نيران الحرب الأهلية للفتنة وللحرب الأهلية تعريفات كثيرة منها:

1- هىٰ شرخ حاد فىٰ التواصل الاجتماعي بين مكونات المجتمع الواحد.

2- هىٰ المجال الذي يعمل فىٰ قوىٰ الكراهية والغضب والعنف دون رقيب أو حسيب أو رادع.

ماهى مظاهر الفتنة والحرب الأهلية؟

معرفة مظاهر الفتنة والتحريض مهمة للذين يرغبون فىٰ القضاء عليها؛ فكما تظهر علامات المرض علىٰ الجسد العليل، كذلك تظهر علامات الفتنة علىٰ قسمات المجتمع قبل حدوثها، وهنا يأتىٰ دور أطباء الحجر

الصحي المجتمعي في سرعة التحرك ومحاصرة قوات الفتنة الغاشمة قبل أن تنشر فيروساتها القاتلة في خلايا الوطن.

كيف نعرف هذه المظاهر؟

يُمكن معرفة هذه المظاهر من خلال رصد ومتابعة لغة الخطاب الديني والسياسي والإعلامي في المجتمع من خلال خطب المساجد ومواعظ الكنائس، وعناوين الصحف، وبرامج الأحزاب، وتصريحات القيادات، وحوارات الجماهير في المواصلات، ونوعية الأفلام والمسلسلات، ونوعية الكُتب المنشورة، والشعارات المرفوعة، والإعلانات التجارية المشهورة فإذا ظهرت فيها بعض العلاقات التالية مثل:

1- شيطنة الآخر المخالف فيصبح كأنه شيطان رجيم.

2- توقف العقل على العمل وفقدان التميز وحسن تقدير العواقب.

3- الأفكار البسيطة تصبح في نظر صاحبها عقيدة لايمكن التنازل عنها.

4- ظهور مصطلحات التخوين والتكفير للمخالفين عند حصول ما تقدم يكون المجتمع على شفير أزمة مجتمعية حادة قابلة للتحول لفتنة طائفية مُدمرة أو حرب أهلية عاصفة، ونكون تعرفنا على أهم مظاهر الفتنة.

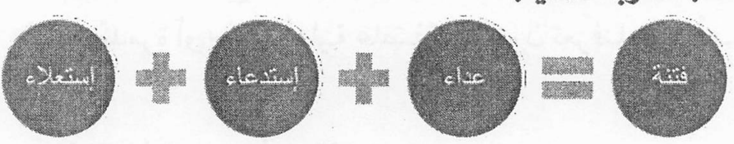
كيف تبدأ الحرب الأهلية؟

ولكن من المهم أيضا في هذا السياق بعد معرفة مظاهر الفتنة

والحرب والأهلية أن نفهم كيف تعمل فيروسات الفتنة في المجتمع وماهي خطتها لضرب جهاز المناعة في البلد وماهي الخطوة الأولى التي تبدأ بها الفتنة حتى نتمكن من محاصرتها والقضاء عليها وهي في طور التشكل والتكون.

تبدأ فيروسات الفتنة في العمل بين مكونات المجتمع عندما يعتقد فصيل معين أنه أفضل من الكل، وتنتفخ ذاته بذلك ويبني قناعاته على هذا الأصل- نحن الأفضل والأحسن- والآخرون دون المستوي، ثم بعد ذلك يبدأ يستدعي نصوصًا مقدسة من القرآن ومن الإنجيل أو من التاريخ ويفهمها فهما خاصًا يخدم نواياه، أو يستدعي حادثة تاريخية مبتورة عن سياقها ويفسرها كما يهوي حتى يؤكد نظريته، وبعد الاستعلاء والاستدعاء تتولد مشاعر العداء للآخر المخالف، ومع أي حدث سياسي عارض أو مشكلة اجتماعية غير متعمدة تقع هنا أو هناك يتم استغلالها لإشعال الأمور والدفع بها تجاه النيل من الآخر وتشويه صورته ومحاولة القضاء عليه، وعندها يبدأ لهيب الفتنة في الاشتعال وفق هذه المعادلة التقريبية بلغة الحساب والأرقام.

معادلة الحرب الأهلية:



ومن أجل وقف عمل هذه المعادلة القاتلة عن العمل وتحطيم أركانها حتى لا تُدمر تماسك خلايا أبناء الوطن وتزرع بينهم ميكروبات

الكراهية والتعصب؛ لابد من إبداع نظم دفاعية فعالة وقادرة على دك حصون الفتنة وأوكارها، حيثما وجدت وتحركت، وذلك عبر قوات سلاح المدفعية المجتمعية المحترفة والمتخصصة والتى تتناغم حركتها وفق نظام مُعد مُسبقًا وخطة مدروسة سلفًا وعبر آلية التشارك بين الجميع حتى تنعم مصر بالسلام والاستقرار، سأعرض فى الصفحات التالية أهم النظم الدفاعية القادرة على حماية أرض مصر وشعبها من الفتنة الطائفية والحروب الأهلية:

أولا: نظام إطفاء الحرائق:

ومهمته سرعة التحرك نحو مناطق ومراكز الاشتباك الطائفي والتحريضي فى القري والمدن والمؤسسسات والهيئات مثل الجامعات والأندية الرياضية والكنائس والمساجد إلخ .... من أماكن تجمع العامة والجماهير.

وذلك من خلال تزويد مجموعات العمل القائمة على النظام بوسائل عملية فعالة للتدخل؛ للحيلولة دون تمدد الأزمة من نقطة الاشتعال إلى باقي أجزاء الوطن وذلك بحصار مصادر النيران- منطقة العنف الطائفي والتوتر الأهلى.

ثانيًا: نظام أمان:

وهو نظام خاص بمؤسسات الدولة والفريق الحكومى ومؤسسة الرئاسة ينسق مع النظام الأول ويتولي التدخل بأدوات الدولة جميعها وتبدأ المرحلة الأولى من المشروع بإيجاد نظام إنذار مبكر مهمته هي

الرصد والتنبؤ بالأماكن التي يمكن أن تكون نواة أزمة طائفية، وتوفير وسائل عملية من البدايات للحيلولة دون انفجار الأزمة، ثم بعد ذلك يتم إنشاء نظام أمان دائم العمل ضد الحرائق الطائفية ومن ثم يأتي دور النظام المركزي الشامل وسنعرض في الصفحات التالية تفاصيل وأهداف كل نظام من هذه النظم ووسائل المشاركة فيه:

أولا: نظام إطفاء الحرائق..

فلسفة المشروع

تعتمد فكرة نظام «إطفاء» على إيجاد وحدات مجتمعية سريعة الحركة والانتشار والتدخل بهدف مساعدة المجتمع في أن يحمي نفسه بنفسه من الأزمات والحرائق الطائفية والتوترات الأهلية.

من أين جاءت فكرة النظام؟

من خلال رصد تكرار الحوادث التحريضية سواء المنطلقة من خلفية دينية أو سياسية أو اجتماعية في ربوع مصر، والتي تبدأ بعمل بسيط من غير قصد ثم ما تلبث أن تتحول لمشهد طائفي فتنوي نتيجة التحريض الإعلامي وتدخل بعض المتعصبين في الأحداث- مثل محاولة تجديد أو بناء كنسية، هروب فتاة مسيحية مع شاب مسلم أو العكس أو طرح رأي سياسي معارض يخص الشأن العام، بالإضافة لعدم وجود نظام حكومي أو أهلي مُدرب على التدخل السريع في بدايات الأزمات ومحاصرتها ومنع امتدادها

لماذا نحتاج لهذا النظام الآن؟

للحيلوية دون وقوع أزمات طائفية حادة أو الانزلاق في براثن حرب

أهلية مُهلكة تهدد السلام الاجتماعي وذلك من خلال سرعة إطفاء بؤر الاحتقان الطائفي والتحريض ووأدها من خلال إنشاء نظام إطفاء يعمل لصالح الشعب المصري الواحد.

كيف سيصب النظام في خدمة الإستراتيجية العامة للمجتمع أو الدولة المصرية؟ **(العلاقة)**

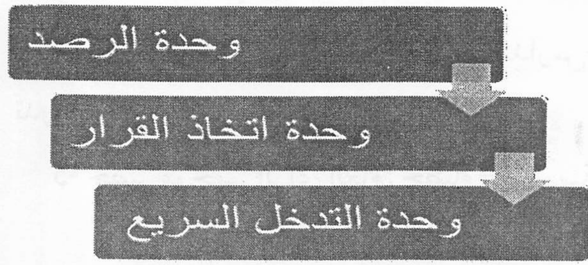
إنّ إستراتيجية النهوض بمصر وإعادة الفاعلية إليها لا يمكن أن تتحقق في ظل تفرق المجتمع وتعاديه، وتصارع بعضه البعض مما يبدد طاقاته، فنبذ عوامل الفرقة والفتنة وإشاعة ثقافة الاعتدال والتعايش شرط مسبق لنجاح أي إستراتيجية للإصلاح والبعث والإحياء والنهوض.

ما هو هدف النظام الكلي؟

هو محاصرة الحوداث والأزمات الطائفية والانقسامية وسرعة التعامل معها ومحاصرتها بالسرعة والجهد الكافيين لمنع تمددها وتأثيرها على المزاج الجماهيري العام، وذلك من خلال مساندة المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني.

آلية عمل مشروع إطفاء

يتكون المشروع من ثلاث وحدات رئيسة هي:



أولاً وحدة الرصد:

ومهمتها هي رصد الحالة الشعبية والجماهيرية في الدولة من حيث التوافق الوطني عبر العديد من الأدوات والإجراءات التي تهتم بكافة الجوانب الديمغرافية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية. فالأزمات التي تشتعل ليس بالضرورة سببها ديني فقط، أحيانًا يكون سياسيًا أو اقتصاديًا ولكن يتم استخدام الدين كأداه للشحن والتحريض. وتقوم وحدة الرصد بالتالي:

1- تصنيف المذاهب والطوائف والتيارات الموجودة في الدولة لا يقتصر الأمر على التصنيف الديني، فالتصنيف المذهبي والطائفي داخل كل دين مهم كذلك مثل المذهب الكاثوليكي والإنجيلي في الديانة المسيحية، والمذهب الشيعي في الحالة الإسلامية وهكذا، إذ الخلل قد ينشب بين أبناء الطائفة الواحدة والاتجاه الواحد.

2- حصر أماكن دور العبادة الرسمية والأهلية والجهات التابعة لها إداريا.

3- حصر أماكن التوجيه السياسي كالمقرات الحزبية ومقرات الحركات الاجتماعية.

4- حصر أماكن التثقيف والتوجيه: مدارس– جامعات– معاهد تدريب.

5- حصر موجهي الرأي العام: خطباء– قساوسة– إلخ.

6- رصد درجة التوافق المجتمعي بين التيارات والمذاهب والطوائف المختلفة.

7- تلقي البلاغات حول أي حادث اعتداء والتأكد من صحته، ودراسة أسبابه الفعلية.

الوسائل:

1- فرق مدربة للتواصل مع مؤسسات الدولة المعنية بالإحصاء ومراكز جمع المعلومات الرسمية والمدنية.

2- خطوط تليفون ساخنة تعمل علىٰ مدار الساعة لتلقي البلاغات سواء عن (شيخ أو قسيس أو رئيس حزب أو صحيفة محلية، أو كنيسة أو مسجدأو فضائية) تبث خطابًا تحريضيًا متعصبًا من شأنه أن يقود إلىٰ الشحن الطائفي، ويهدد السلام الأهلي فى البلد.

3- موقع إلكتروني فعال ونشط متصل بإدارة النظام وبالجهات المعينة لسرعة التدخل ويصدر تقارير أسبوعية بأماكن التوتر من خلال برنامج الخرائط التي تعمم علي كافة الجهات المختصه لأخذ الحذر والحيطة.

ثانيًا: وحدة اتخاذ القرار

في ضوء معلومات فريق وحدة الرصد يتم تحديد المناطق والبؤر المتوترة واتخاذ الإجراء اللازم بالتنسيق مع الجهات المعينة وتحديد طبيعة التدخل السريع- إطفاء حرائق-، نزع فتيل، تحيد أطراف، توفير

أمان إلخ.... ويتم ذلك من خلال وحدة اتخاذ القرار وترفع توصياتها لوحدة التدخل السريع.

وحدة التدخل السريع:

وحدة تتدخل ميدانيا على الأرض مكونة من مجموعة من الأفراد المدربين على حل المشكلات، وفض النزاعات وإدارة وتنفيذ الحملات الخاصة بهذا النوع من العمل. وعلى تواصل مع وسائل الإعلام، والجهات الرسمية مثل الشرطة، ووحدات الدفاع المدني والمنتشرين بالشكل الجغرافي المناسب، وموزعين على جغرافيا الخريطة المصرية وبالقرب من الأماكن المتوقعة للتوترات المجتمعية على الأرض في حالة وجود أي حدث يتطلب التدخل قبل أو أثناء أو بعد اشتعاله. فهي وحدة معنية بالحل الفعلي للتحدي الموجود.

* لابد أن يراعي تنوع الخلفيات الدينية والعرقية والجغرافية للمجموعات العاملة فلاتقتصر العضوية في النظام على مكون اجتماعي واحد لابد من وجود المسلم والمسيحي، الشباب والفتيات، البدو والحضر،أهالي النوبة وأهالي سيناء، مجموعات من وجه بحري وأخري من الصعيد، لابد أن يعكس الفريق العامل وجه مصر الجميل المتنوع والمتسامح.

آلية إيجاد هذا النظام: يمكن إيجاد هذا النظام على الأرض عبر التالي:

1- جمع كل هذه المهام في مؤسسة واحدة أو قيام أكثر من مؤسسة

بهذه الأدوار بحيث تتخصص كل مؤسسة بدور محدد مثل الرصد أو المتابعة أو الإشراف على وحدة التدخل أو الإشراف على الموقع الإلكتروني ويتم التشبيك بين هذه المؤسسات من خلال المؤسسة المركزية، ومن ثم تتمكن كل مؤسسة من تطوير الجزئية القائمة عليها بدقة من خلال التواصل مع الجهات المعنية بتلك الملفات في الدولة للتنسيق معها، خاصة في الحالات التي تتطلب ذلك. كأن يكون متوقع حدوث عنف أو تخريب يتطلب تواجد قوى الأمن، أو مطلوب إعادة حق، أو تشريع قانون.

مثال: أزمة بناء الكنائس

حوادث العنف الطائفي المتعلقة ببناء الكنائس أصبحت مشهورة ومعرفة؛ ولذلك على أفراد هذا النظام- نظام الإطفاء- أن ينسقوا مع الهيئات الرسمية والشعبية والكنيسة المصرية قبل الشروع في بناء كنسية جديدة ما في منطقة من المناطق وبعد أخذ التراخيص الرسمية أن تقوم حملة توعية مجتمعية مسبقة للأهالي تدعوهم لتقبل هذا العمل وحمايته ومحاولة عزل المتعصبين والمحرضين شعبيا من خلال عقلاء المجتمع نفسه في هذه المنطقة وذلك تجنبا لتكوين منطقة صدام طائفي مفتعلة.

2- إيجاد رابطة تجمع نظام إطفاء وكل مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بهذا الملف لتبادل الخبرات، ونقل التجارب، ويمكن توفير موقع إلكتروني لهذا الغرض.

3- التنسيق مع الجهات المهتمة والقائمة بالفعل على الأرض مثل

مؤسسة بيت العائلة المصرية التي ترعها مؤسسة الأزهر الشريف.

4- البحث عن الخبرات العالمية في هذا الإطار خصوصا نموذج دولة جنوب أفريقيا وماليزيا، وكندا.

5- الاطلاع على برامج بناء وصناعة السلام التي تقدمها الهيئات الدولية.

المخطط الإجرائي

نظام إطفاء

↓

وحدة الرصد

الأحزاب	الإنترنت	المجتمع المدني	الكنائس	المساجد	الصحافة	الجامعات

↓

وحدة اتخاذ القرار

المحافظين	المجتمع المدني	رؤساء الأحزاب	وزراة العدل	وزراة الإعلام	وزارة الداخلية

↓

وحدة التدخل السريع

القرى	المدن	الأحياء	أماكن العبادة	الجامعات	المؤسسات

ثانيا: نظام «أمان» طويل المدي لمقاومة الفتنة الطائفية

ما الهدف الإستراتيجي لنظام (أمان).

القضاء على مظاهر الفتنة الطائفية وعمليات التحريض ونشر الكراهية بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية والحيلولة دون وقوع أحداث طائفية أو تحريضية تهدد السلام الأهلي في مصر على المدي البعيد .

وما المهارات اللازمة للمشروع؟

الرؤية الإستراتيجية، والتخطيط الإستراتيجي،مهارة الإدارة، والوضع القانوني والمؤسسي المناسب في إطار مؤسسات الدولة المصرية الرسمية، بالإضافة إلى مهارة التعاون والتواصل والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة.

ما النتائج الملموسة والفوائد المتوقعة للنظام؟

1- زيادة التفاعل الإيجابي بين مؤسسات الدولة المعينة بملف المواطنة ومنظمات المجتمع المدني.

2- بناء خبرات مصرية ميدانية متخصصة في فض النزاعات وصناعة السلام الأهلي.

3- تطبيق مشاريع ميدانية تدعم قيم المواطنة والتعايش وسبل تنميتها.

4- عدم تكرار مظاهر وشواهد الانشقاق والتحريض والفتن في ساحة المجتمع المصري.

طريقة عمل نظام (أمان) المقترحة:

سيعمل النظام تحت رعاية مؤسسة رئاسة الوزراء وذلك لأهمية هذا الملف- الوحدة الوطنية- حيث يُعد هذا الملف أحد أهم الملفات الإستراتيجية الخاصة بقضية قوة ومتانة الأمن القومي المصري وبالتنسيق فى ذات الوقت مع المراكز المهتمة بالملف الطائفي والمؤسسات الأهلية العاملة فى الميدان على الأرض وهى كثيرة فى مصر ولكنها تفتقد لنظام تنسيق وتشبيك- يمكن جمع خبراتها فى مؤسسة مُقترح أن يُطلق عليها إسم «**آمان**»- ومن خلال تنسيقها مع مكتب رئاسة الوزراء يتم زيادة فاعلية المؤسسات الرسمية والشعبية (**وزارة الأوقاف، وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة، وزارة الشباب والرياضة، والنقابات، والجمعيات، والأندية، والصحافة، والفنانين إلخ.....**) في مقاومة الأفكار الطائفية والانقسامية في مصر، من خلال رفع كفاءتها الفكرية والتنفيذية وتزويدها بأدوات معرفية جديدة قادرة علي مجابهة الفتنة ومروجيها والداعين لها، عبر التدريب وورش العمل المتخصصة التي قطعنا فيها شوطًا معتبرًا فى مركز التنوع، ويكون دور مكتب رئاسة الوزراء هو توفير الدعم اللوجستي مع هذه المؤسسات الحكومية والشعبية عبر التنسيق والتوجيه والإجراءات الرسمية وتوفير الغطاء الرسمي والقانوني وتوفير الدعم المادي الكافي، ويتم ذلك وفق إطار إداري متفق عليه يمكن من خلاله وضع الخطط ومتابعتها ومعرفة مؤشرات نجاح المشروع والوقوف علي نقاط الضعف وتجاوزها.

مثال

سنقدم مثالًا توضيحيًا لكيفية عمل نظام أمان المُقترح مع أحد مؤسسات الدولة ويمكن تطبيقه علىٰ باقىٰ المؤسسات المختلفة.

نظام أمان فى وزارة التربية والتعليم:

علاقة نظام أمان بوزارة التربية والتعليم ينقسم إلىٰ مستويين

المستوى الأول: الإعداد والتدريب:

لاشك أن وزارة التربية والتعليم تعد أهم وزارة معنية بقضية الحفاظ علىٰ وحدة ترابط المجتمع المصري فىٰ المدي القريب والمدي البعيد، فمن خلال المناهج الدارسية التىٰ تُدرس للأجيال فىٰ المحاضن التعليمية، وفريق التدريس– المعلمون وطريقة تعاملهم مع الطلاب فىٰ داخل المدرسة يتم تكوين الذاكرة التاريخية للأطفال والشباب؛ فلابد من مراعاة المناهج التعليمية المصرية علىٰ كافة الأصعدة العمرية والأكاديمية بحيث تُعبر وتغرس قيم المواطنة والتعايش والتسامح بين جمهور الطلاب مع تجنب أىٰ نص يُسىٰء لأىٰ مكون اجتماعي مصري عضو فىٰ الجماعة الوطنية المصرية. ويمكن تحقيق ذلك بالتنسيق مع نظام أمان– مؤسسة أمان– التابعة لرئاسة الوزراء فىٰ تدريب كوادر وزارة التربية والتعليم وعقد دورات محترفة فىٰ كيفية عمل المناهج التىٰ تُحارب التعصب والتطرف ونشر الكراهية، مستفيدين فىٰ ذلك مثلا من الخبرة الماليزية وغيرها من الخبرات العالمية وذلك بالتزامن مع تدريب ومراقبة أداء المعلمين فىٰ تدريس هذه القيم والمبادىء وسهولة توصيلها للتلاميذ.

المستوي الثاني: الرقابة والتدقيق:

وهذا المستوي خاص بالتدقيق من تحقق مستهدفات المناهج والتعامل مع المخالفات التى قد تقع فى داخل المؤسسات التعليمية والتحقق منها سواء على مستوي المناهج أو فى أداء فريق التدريس.

المُدرس المُتعصب

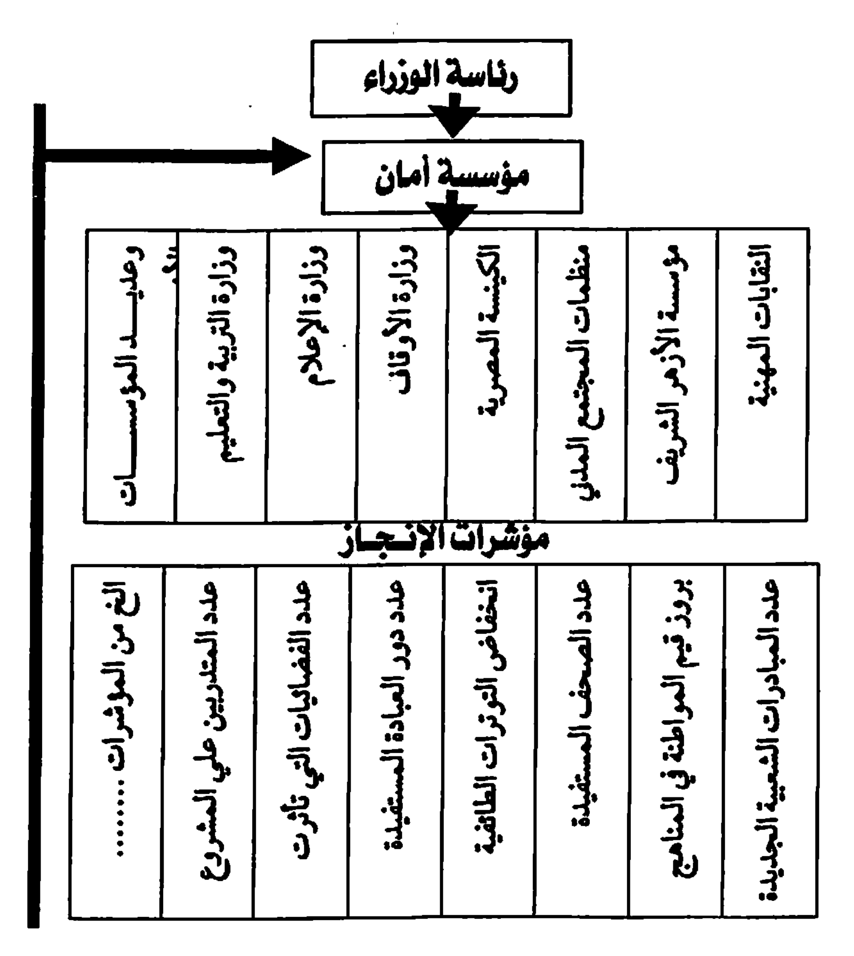
المناهج تعد من أهم مفردات العملية التعليمية فمع إنتاج مناهج تدعم قيم المواطنة والمساواة لابد من وجود معلم يؤمن بهذه القيم وحريص على توصيلها للطلاب؛ لأن وجود مُدرس متعصب يعني فشل المنظومة التعليمية المتسامحة، فالمعلم هو الحلقة الأهم فى دورة التعليم؛ فلو وجد مُدرس متعصب ينشر أفكار الكراهية والطائفية وسط الطلاب ببعض المعلومات التاريخية أو الدينيةالخاطئة لابد حينئذ من توفر آلية تلقي شكاوي تتعلق بهذا الأمر وهو مراقبة أداء المعلمين وتنبيه المُخالف منهم والأخذ على يد المُحرض، وتوفير الإطار الإداري القادر على سرعة التحرك والتحقق من الواقعة و اتخاذ الإجراءات المناسبة التى تضمن رفع الضرر والحيلولة دون تكرارها فى مرة أخري.

وبناء على ما سبق يُعد نظام أمان هو النظام المسئول عن متابعة ومراقبة أداء مؤسسات الدولة جميعها فيما يخص قضايا المواطنة والتسامح وعدم التمييز بين المواطنين، مثل وزارة التعليم وكذلك وزارة الإعلام إلخ .....

ولتقريب الفهم للنظام يُمكن اعتبار دور نظام أمان مثل دور الجهاز

المركزي للمحاسبات في الرقابة المالية على مؤسسات الدولة، كذلك دور نظام أمان هو الرقابة الدقيقة على أداء المؤسسات الحكومية والمدنية فيما يخص قضايا المواطنة والمساواة ومقاومة التميز والطائفية وممارسة التحريض.

مخطط عمل نظام (أمان):



مؤشرات التقدم والإنجاز

ومن خلال تطبيق نظم مقاومة الفتنة والتحريض (إطفاء الحرائق ونظام أمان) المُقترحة هنا ودخولها حيز التنفيذ نكون قد قطعنا شوطا كبيرا فى حماية مصر وأهلها من شر الفتنة المستطير وحرائق التحريض القاتلة وموجات الكراهية المُدمرة التى تأتى على الأخضر واليابس. وهذا الجهد يتطلب عملًا دؤوبًا ومستمرًا وأفرادًا يمتلكون عزيمة صادقة، ورؤية ثاقبة، وشجاعة متفانية، وحب مصر لاحد له فالكل مُطالب بالعمل على استقرار المجتمع المصري وحمايته من الانزلاق إلي أتون الحرب الأهلية والطائفية، أحزابًا أو جمعيات، كنيسة أو مسجد، جامعة أومدرسة، سواء كنا من أبناء الأغلبية أومن أفراد الأقلية، فكلنا أعضاء متساوون فى الجماعة الوطنية المصرية، كلنا فى سفينة الوطن سواء نسعد جميعا بسلامتها وقوتها، وسنشقي كلنا لاقدر الله لو أصابها الخلل والعطب، ولمزيد من التفاعل والتواصل نرحب بكل الأفكار والمقترحات على بريد مركز التنوع لفض النزاعات:
http://www.tanaowa.com



الخاتمة

مجال عمل ثقافة التعصب والكراهية واسع النطاق وعريض المدى فهو يشمل النزاعات الطائفية، والقومية، والقطرية، والحزبية وربما ينزل إلي مستوى التعصب للأحياء السكنية والأندية الرياضية داخل البلد الواحد، وفي فترات التحول التاريخية الكبرى مثل الثورات، ومقاومة المحتل، تقع المجتمعات بين مطرقة القوي القديمة المهيمنة التي تقاوم التغيير من خلال اللعب على ورقة الفرقة والتخوين وسندان العدو الخارجي الذي يلعب بطريقة فرق تسد؛ فتجد الخطابات التحريضية، والصراعات الطائفية، والنزاعات العرقية، والاتهامات بالعمالة والتآمر تنتشر انتشارًا واسعًا غير مسبوق في الفضاء الاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات في تلك المرحلة المفصلية من تاريخها المعاصر.

وبما أن العديد من بلدان العالم العربي تشهد لحظة إقلاع حضاري نحو فضاء الحرية والمساواة والكرامة فيما بات يُعرف بالربيع العربي؛ فهي تتعرض لحملة منظمة ومتواصلة تحض على الكراهية والتعصب بين مكوناتها الاجتماعية من أجل تعويق مسيرة الربيع العربي والقضاء عليها أو على الأقل وقف حركة تمددها الجغرافي، فما تشهده سوريا من محاولة نظام الأسد الغاشم جر المجتمع السوري نحو أتون الحرب الأهلية يؤكد هذه الفرضية.

ونحن كشعوب عربية تتوق للحرية والعدالة والمساواة يتوجب علينا التعامل مع هذا التحدي- الفرقة والانقسام ونشر ثقافة الكراهية- برؤية إستراتيجية وأساليب قادرة علىٰ تفكيك خطاب الانقسام والطائفية والتعصب؛ ولذلك جاءت فكرة هذا الإصدار(**الهروب من الحرب الأهلية**) والذي يحمل مجموعة من الأفكار العالمة التي آمل أن تساهم في فتح الأجواء الإبداعية أمام الجمهور العربي المهتم بقضايا وحدة المجتمعات ومقاومة الفتن ومنافحة ثقافة الكراهية والتعصب؛ لأن المتابع للمكتبة العربية يجد صعوبة بالغة في العثور علىٰ كتاب عربي رصين يتناول كيفية إدارة التنوع المجتمعي في الساحة العربية من زاوية الإستراتيجيات والآليات التي تُعني ببناء السلام الاجتماعي ونشر قيم التسامح والمواطنة، وآليات مقاومة الأفكار الانقسامية وفض النزاعات الأهلية وغيرها من القضايا المفصلية الحقيقية التي تحتاج إلي إبداع وجهد وبذل يستوعب طاقات المؤسسات والأفراد.



الفهرس

❀ ❀ ❀